

وزارة العليم العالى والبءء العلمى  
ءامعة الجزائر - 2- أبو القاسم سعد الله -  
كلية العلوم الإنسائىة والاءءماعىة  
قسم الأارىء

الصراع السعودى الإىرانى  
من بءاءة القرن 20 إلى بءاءة القرن 21 مىلادى

رسالة مقءمة لنىل شهادة ءكءوراه العلوم فى الأارىء المعاصر

إشراف الءكءور :

بشىر سعدونى

إءاء الطالب :

زىان عمار

الءامعة	الوظىفة فى الءءة	لءة المناقشة
ءامعة الجزائر 2	رئىس الءءة	أ.ء مصطفى نوىصر
ءامعة الجزائر 2	مقرر الءءة	أ.ء بشىر سعدونى
ءامعة الجزائر 2	عضواً	أ.ء أولاء سىءى الشىء عبء الرءمان
ءامعة الجزائر 2	عضواً	ء . فضىلة علاوى
ءامعة الءلفة	عضواً	ء . هزرشى بن ءلول
ءامعة الجزائر 3	عضواً	ء . عمار بن سلطان

السنة الءامعىة : 2021 - 2022

## شكرو عرفان

تكريسا لمبدأ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، وإحساسا مني بالدعم الذي قدّمه لي الكثير من الناس سواء كان ماديا أو معنويا ، فإنّي أتقدّم إليهم بالشكر الجزيل وأخص بالذكر والديّ العزيزين اللّذين كانا سببا في وجودي ودعما لي في حياتي وفي دراستي حتّى وصولي إلى هذا المستوى .

كما أتقدّم بالشكر والامتنان لأستاذي القدير بشير سعدوني الذي ساعدني أيّما مساعدة ولم ييخل عليّ بتوجيهاته القيّمة فكان نعم السند لي في إنجاز رسالة الدكتوراه هذه في شكلها النهائي ، وله الفضل كذلك في تصويب الأخطاء التي وردت فيها .

كما أتوجه بالشكر الجزيل كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الفضلاء وأتمنّى أن تتسّع صدورهم لما بدر منّي من أخطاء سواء في الرسالة أو أثناء المناقشة ، كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي لكتابة هذه الرسالة .

# مقدمة

أتناول في بحثي هذا موضوعاً من مواضيع التاريخ المعاصر والذي لا يزال يلقي بثقله التاريخي ويؤثر على مجريات الأحداث التي نعيشها اليوم ، وبالتالي فإنّ الموضوع يتطلّب دراسة ونقداً عميقين نظراً لحساسيته وارتباطه بمشاعر فئة عريضة من العالم الإسلامي ألا وهو الصراع بين إيران والدول العربية وفي مقدمتها السعودية ، حيث أنّ النزاع بين الطرفين ضارب في التاريخ وله أسباب وخلفيات عديدة بحكم العداء المتأصل بين الحضارتين الفارسية والعربية منذ الفتوحات الإسلامية التي أدت إلى الاحتكاك بين الحضارتين ، وصولاً إلى العصر الحديث والصراع الذي كان بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية ، وأخيراً الصراع بين الدولة الناشئة إيران والعالم العربي وفي مقدمته السعودية كدولة ناشئة أيضاً .

هذا العداء المتجدد خلق العديد من المشاكل خاصة خلال القرن العشرين ، حيث تولدت عنه مجموعة من الأزمات والحروب بين إيران وأطراف أخرى متعدّدة من العالم العربي ، كالصراع الذي حدث بين العراق وإيران ما بين 1980 – 1988 ، أو ما يُسمّى بحرب الخليج الأولى والتي تُعد أطول حرب تقليدية خلال القرن العشرين وقد تورطت فيها أطراف أجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وغيرهما .

سأركز في بحثي هذا على الصراع بين إيران والسعودية في التاريخ المعاصر من بداية القرن العشرين إلى بداية القرن الواحد والعشرين ، حيث أنّ المملكة السعودية تمتد جذورها إلى القرن 18 ميلادي وبالضبط إلى عام 1744 حين تشكّل حلف دفاعي بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب ، حيث تولّى الأول الجانب السياسي والثاني الجانب الروحي أو الديني ، ثمّ جاءت الدولة السعودية الثانية في الفترة ما بين 1824 – 1891 ، لتظهر الدولة السعودية الثالثة على يد عبد العزيز بن عبد الرحمان بن فيصل آل سعود والذي أسّس مملكة الحجاز ونجد في عام 1926 ، ليوحد كامل تراب المملكة في 1932 وهو تاريخ ظهور الدولة السعودية الثالثة والتي تتألف حالياً من 13 منطقة إدارية ، أمّا إيران القطب الثاني في المنطقة والتي تشرف على الخليج من الناحية الشرقية و تجاوز 12 دولة إسلامية وهي دولة فارسية تتبنّى المذهب الشيعي ، وقد ظهرت كدولة حديثة منذ 1925 حين تولّى الشاه رضا بهلوي الحكم واستمر يحكم إيران هو ثمّ ابنه الشاه محمد رضا بهلوي إلى غاية 1979 تاريخ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله الخميني ، حيث تحولت إيران من النظام الملكي إلى جمهورية إسلامية .

أما عن جذور العلاقات بين الدولتين فإنّ الاتصالات الأولى بينهما تعود إلى الفترة ما بين 1925 – 1927 ، حيث توسّط الفرس في عام 1925 بين الملك عبد العزيز " ملك نجد " وعلي بن الحسين " ملك الحجاز " ، ثمّ مشاركة البلدين في المؤتمر الإسلامي المنعقد بمكة في 1 جوان 1926 ، لكنّ العلاقات الدبلوماسية الرسمية تعود إلى 1927 بعد تعيين إيران حبيب الله خان هويدا كأول دبلوماسي لها في نجد والحجاز ، ثمّ جاءت معاهدة الصداقة بين البلدين عام 1929 وتبادل برقيات التهنئة بين عبد العزيز آل سعود ورضا بهلوي ، وبعد تأسيس المملكة السعودية رسمياً في 1932 اعترفت بها إيران رسمياً وبقيت العلاقات ودّية إلى عام 1943 حيث انقطعت بينهما وخاصة ما بين 1944 – 1946 بسبب إعدام السعودية أحد الإيرانيين بعد اتّهامه برمي القاذورات على مكة وشتم الرسول والصحابة .

الحدث الثاني الذي أدّى إلى توتر العلاقات بين البلدين كان سنة 1950 عندما اعترفت إيران بدولة إسرائيل ، وفي عام 1955 بعد زيارة الملك سعود لإيران صرّح شاه إيران بأنّ الملك السعودي يعامل أحد مرافقيه كالعبيد ، ممّا اعتبرها الملك سعود إهانة لشرفه وقرّر منع أي إيراني أو بحريني من أصول إيرانية من دخول السعودية .

توترت العلاقات بين الطرفين من جديد في عام 1968 بعد انسحاب بريطانيا من بعض الإمارات الخليجية التي كانت تحت الانتداب من بينها البحرين ، حيث طالبت إيران حينها بضم هذا البلد ، لكنّ السعودية في عهد الملك فيصل دعمت استقلال البحرين الذي كان سنة 1971 .

أثناء الثورة الإسلامية الإيرانية التي قادها الإمام الخميني ضدّ نظام الشاه محمد رضا بهلوي ، ساندت السعودية رسمياً نظام الشاه الحاكم بمقتضى الشرعية ، وقد حاولت إيران في البداية تصدير مبادئ الثورة إلى دول الجوار وخاصة العراق ودول الخليج وحدثت انتفاضة في شرق السعودية في نوفمبر 1979 ، واستضافة إيران لبعض المعارضين السعوديين الشيعة .

تباينت مواقف الطرفين كذلك حيال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران ، حيث ساندت السعودية العراق مادياً وعسكرياً ، وكرد فعل حاولت إيران نقل الحرب إلى الأراضي السعودية عن طريق قصف ناقلات النفط السعودية في الخليج العربي واغتيال بعض الدبلوماسيين .

في عام 1984 قامت القوات الجوية الإيرانية باختراق المجال الجوي السعودي ، وقد تصدّت السعودية لهذا العدوان الذي شنته أربع طائرات مقاتلة فقامت بإسقاط طائرتين وإصابة الثالثة ، وفي عام 1986 أراد بعض الحجاج الإيرانيين إدخال مواد متفجرة عن طريق مطار جدّة لولا تفتّح السلطات الأمنية السعودية لذلك والإعلان عن الحادث في التلفزيون السعودي .

وفي عام 1987 وأثناء موسم الحج قام الحجاج الإيرانيون بأعمال شغب مطالبين بتحرير فلسطين ومندّدين بالسياسة الأمريكية بالمنطقة وكذا احتجاجاً على الموقف السعودي المساند للعراق في حربها ضدّ إيران ، وقد أسفرت الأحداث عن مقتل 402 منهم 275 حاج إيراني ، وأدّت الأحداث إلى اقتحام بعض المتظاهرين الإيرانيين للسفارة السعودية في طهران والقنصلية في مدينة مشهد وقتل دبلوماسي سعودي واعتقال القنصل ، ممّا أدّى إلى انقطاع العلاقات بينهما ، كما قامت جماعات إرهابية مدعّمة من إيران بعدة أعمال إرهابية داخل الأراضي السعودية مثل تفجير 1987 بالجميمة وتفجير عام 1988 بمنطقة الجبيل ، وتفجير الحرم المكيّ سنة 1989 من طرف حزب الله الكويتي ، حيث أصبحت مواسم الحج محطّات لإثارة المشاكل والتوترات بين البلدين ممّا أدّى إلى انقطاع العلاقات في العديد من المحطات .

تحسّنت العلاقات بين الطرفين وخاصة في فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة ، وخاصة في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي ، وقد عاد التوتر من جديد منذ عام 2005 بعد وصول الرئيس أحمددي نجاد إلى السلطة ، ومع تطوير البرنامج النووي الإيراني وسيطرة الشيعة على الحكم في العراق والتمدّد الإيراني الذي تشهده المنطقة ، وتبقى العلاقات بين البلدين يسودها التوتر والنزاع وخاصة بعد أحداث الربيع العربي وانفجار الوضع في العديد من الدول العربية أين تتعارض مواقف الطرفين ، وخير مثال الحرب الأهلية في سوريا منذ العام 2011 ، حيث تقوم إيران بمساندة نظام بشار الأسد ضدّ الثوار المدعّمين من السعودية ، وكذا الصراع في اليمن الذي يقوده التحالف العربي بقيادة السعودية ضدّ الحوثيين المدعّمين من إيران ، كما تشهد العلاقات بين البلدين توتراً وانقطاعاً منذ شهر جانفي 2016 بعد إقدام السعودية على إعدام 47 شخصاً من بينهم 4 عناصر شيعية منهم الشيخ نمر باقر النمر ، وتوتر العلاقات بعد تخريب السفارة السعودية بطهران وإقدام السعودية في 3 جانفي 2016 على قطع العلاقات .

هذه بعض المحطات التي شهدت توترًا في العلاقات بين البلدين والتي تعود إلى عدّة أسباب منها الديني والمتمثّل في الاختلاف المذهبي بين البلدين حيث تتبنّى السعودية المذهب السنّي في حين تتبنّى إيران المذهب الشيعي وتدعمه في العديد من الدول وذلك عن طريق الأقليات الشيعية التي تنتشر في دول الخليج ، بالإضافة إلى اختلاف أنظمة الحكم بإيران جمهورية إسلامية منذ 1979 وهي تسعى دائمًا للتصدّي لأنظمة الملكية بالمنطقة وتقوم بتأليب الشعوب ضدّ أنظمة الحكم .

هناك أسباب أخرى منها الجيوإستراتيجية ، حيث تسعى إيران دائمًا للتوسع على حساب بعض الدول العربية كاحتلالها للجزر العربية الإماراتية " طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى " ، وسعيها منذ 1971 لاحتلال البحرين وغيرها ، بالإضافة إلى الأسباب الأمنية والعسكرية وأهمها محاولة إيران بسط نفوذها على منطقة الخليج ، وكذا فرض مقاربتها الأمنية فيما يتعلّق بأمن منطقة الخليج حيث تدعو إلى تطهير المنطقة من التواجد الأجنبي وخاصة الأمريكي وتطالب بأن يكون أمن الخليج من اختصاص دوله المتشاطئة بمعزل عن التدخل الأمريكي ، بالإضافة إلى سعي إيران لامتلاك السلاح النووي وبالتالي إحداث اختلال في التوازن بالمنطقة ممّا يؤدّي إلى حدوث حساسيات مع دول الخليج ، أمّا الأسباب الاقتصادية فتتمثّل في التنافس بين الدولتين على الفوز بفرص استثمارية بدول المنطقة وربط علاقات تجارية معها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التنافس في مجال تجارة البترول باعتبار المنطقة أكبر خزان لهذه المادة في العالم ، وذلك بإضعاف الطرف الآخر وتحجيم دوره وضرب مصالحه حيث أنّ إيران تسعى في إطار منظمة الأوبك إلى الحفاظ على أسعار البترول من خلال احترام مبدأ حصص الإنتاج أو التقليل منه ، في حين السعودية تلعب دورًا منفردًا في بعض المحطات يتماشى مع متطلبات واحتياجات حلفائها الإستراتيجيين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حتّى ولو اضطرت إلى كسر مبدأ حصص الإنتاج ، أو معارضة مواقف منظمة الأوبك فيما يخص التخفيض من الإنتاج للحفاظ على الأسعار وهذا يؤدّي إلى صدام بين الطرفين في الكثير من الأحيان ، كل هذه الأسباب وغيرها جعلت العلاقات بين البلدين متأرجحة بين العداء والسلم ، بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية من بينها تدخل القوى العظمى في المنطقة لحماية مصالحها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا .

### أسباب اختيار الموضوع :

أمّا عن أسباب اختيار الموضوع فهي متعددة منها ما هو ذاتي يتعلّق بي شخصيًا ومنها ما هو علمي يتعلّق بالموضوع من حيث ثراؤه ووجود مجال للنقاش والتحليل بسبب تعدّد وتنوع المواقف والآراء تجاه الموضوع ، ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع أذكر :

- محاولة إلقاء الضوء على طبيعة الصراع الإيراني العربي وخلفياته من أجل تشخيص أسباب الأزمات والتوترات الحاصلة في المنطقة والتي محورها الصراع الإيراني السعودي .

- العمل على إبراز بعض مظاهر الصراع الإيراني العربي وخاصة مع بعض دول المشرق العربي وفي مقدمتها السعودية .

- سأحاول من خلال هذه الدراسة تفسير التطور والتغير الذي حدث في مسار العلاقات بين السعودية وإيران خاصة بعد سنة 1979 ، أي بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية والتي أرادت تصدير مبادئها وأفكارها إلى دول الجوار وباقي دول العالم الإسلامي ممّا وتّر العلاقات بينهما .

- تعتبر المملكة السعودية وإيران أهم دول الخليج العربي والفرسي لما تتمتعان به من مساحة وسكان وأكبر إنتاج واحتياطي نفطي في العالم ، لذا فإنّ دراسة العلاقات بينهما تكتسي أهمية خاصة في منطقة مهمة من العالم جعلتها جديرة بالبحث والدراسة .

- سأحاول كذلك التركيز على الأطماع الإيرانية الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة العربية والتي أدت إلى توتر العلاقات في العديد من المحطات وخاصة مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية .

- أحاول كذلك إبراز التوافق والتقارب في المواقف بين إيران والسعودية مع إعطاء نظرة مستقبلية لأهمية العلاقات بينهما في استقرار المنطقة وإبعادها عن تداعيات التدخلات الأجنبية ، حيث أنّ معظم أزمات الخليج سببها صراع المصالح بين القوى العظمى في العالم والتي جعلتها ميداناً للصراع .

- اخترت الموضوع كذلك لتوضيح الرؤية فيما يخص الممارسات السلبية التي تجسدها بعض دول المنطقة بإيران مثلا تقوم بالتدخل في شؤون الدول المجاورة ، كما تقوم بتدعيم بعض الأنظمة على حساب حرية الشعوب مثل سوريا ، بالإضافة إلى اللعب على وتر القضية الفلسطينية لكسب دعم وتعاطف الشعوب العربية والإسلامية وخاصة العوام منهم وتآليبهم ضدّ دولهم وحكوماتهم بحجة تواطؤ أنظمتهم مع إسرائيل أو غيرها ، في حين نجد بعض دول الخليج وفي مقدمتها السعودية تساهم كذلك بتدخلاتها المباشرة أو غير المباشرة في تعميق بعض أزمات المنطقة ، مثل قيامها بتدعيم المعارضة السورية أو مشاركتها في العدوان على اليمن منذ 2015 ، وكذا تأييدها للتدخلات الأمريكية بالمنطقة خدمة لأمنها وعلى حساب مصالح بعض الدول الأخرى .

إنّ المنطقة العربية أصبحت مستهدفة من قبل العديد من القوى العظمى وذلك نظرًا لأهميتها الاقتصادية والحضارية والإستراتيجية ، وخاصة دول المشرق العربي التي تعتبر خزانًا طبيعيًا للنفط فهي تستحوذ على ثلثي الاحتياطي العالمي وتنتج ثلثه تقريبًا ، بالإضافة إلى عمقها الحضاري والإستراتيجي حيث تعتبر مهدها للحضارة الإسلامية ومهبطًا للأديان السماوية الأخرى ، كما أنّها تضم أعظم المقدسات الدينية فهي قبلة للمسلمين عامة وكذا لليهود والمسيحيين ، هذا بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي الهام فهي تشرف على أهم المسطحات المائية وتتحكّم في أهم المضائق البحرية ، كل هذه الخصائص والمميزات جعلتها محط أنظار العديد من القوى الأجنبية التي لم تدّخر جهدًا في محاولة التأثير في المنطقة إمّا بالتدخل المباشر أو بتوظيفها لحلفائها الإستراتيجيين في المنطقة من أجل إثارة الفتن والنزاعات وإدخال المنطقة في صراع لضمان مصالحها من جهة ولتأمين أمن إسرائيل من جهة أخرى ، بالإضافة إلى التنافس والتنافس بين دول المنطقة وخاصة بين السعودية وإيران والذي يعود إلى أسباب عديدة منها الحضارية والأمنية والاقتصادية ...، وعليه فالإشكالية تقوم على طرح الأسئلة التالية : 1 - ما هي عوامل وأسباب النزاع بين إيران والسعودية في المنطقة خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وما هي جذوره التاريخية ؟

2- ما علاقة الصراع الإيراني العربي بالأزمات والثورات التي يشهدها العالم العربي ؟

3- ما هي نقاط الاتفاق والاختلاف في الرؤى والمواقف بين إيران والعالم العربي حول القضايا

والأزمات التي يعيشها الوطن العربي ؟

4- ما هي النتائج والتراكمات التي يخلفها هذا الصراع على المنطقة العربية وعلى أمنها القومي بما فيها

الجزائر ؟

لقد اجتهدت في بحثي هذا قدر المستطاع في اعتماد المنهج التحليلي النقدي التاريخي الذي يعتمد عادة على عرض الأحداث التاريخية وتقييمها من حيث أهميتها وأبعادها وتأثيراتها ، وتحليل الأحداث وتفسير التطورات واستخلاص النتائج المترتبة عنها ، وذلك محاولة مّي رفع بعض الغموض واللبس الذي يعتري بعض الروايات والتحليل حول الموضوع والتي تؤثر سلبيًا على طبيعة العلاقات بين الطرفين .

أمّا المنهج الثاني الذي اجتهدت كذلك في توظيفه في بحثي هذا هو المنهج الوصفي الذي يساعد على عرض الوقائع والأحداث ووضعها في سياقها التاريخي ويساعد على الإحاطة ببعض جوانب الموضوع .

**وصف مراجع البحث :** بالنسبة للمصادر والمراجع التي اعتمدها في بحثي هذا يمكن أن أقسمها إلى خمس أقسام رئيسية وهي :

- القسم الأول : مصادر ومراجع أساسية في البحث حيث لا غنى عنها ومنها : دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنة 1979 ودستور المملكة العربية السعودية ، المعاهدات مثل معاهدة الصداقة بين البلدين سنة 1929 ، والمعاهدة الأمنية لعام 2001 ، بالإضافة إلى مصادر أخرى هامة مثل كتاب أنطوان متى ، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798 - 1978 ، وكتاب أحمد محمود الساداتي ، رضا شاه بهلوي مؤسس نهضة إيران الحديثة ، كتاب محمد حسن العبدروس ، العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971 وغيرها .

- القسم الثاني : مجموعة من المراجع الهامة باللغة العربية والتي تؤرخ للفترة المدروسة وقد ساعدتني على استنباط المعلومات الصحيحة من مصادرها مثل : كتاب عبد الحكيم عامر الطحاوي ، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي 1951 - 1981 ، كتاب ممدوح بريك محمد الجازي ، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 - 2011 ، كتاب محمد سالم الكواز ، العلاقات السعودية الإيرانية 1979 - 2011 ، دراسة تاريخية سياسية ، كتاب جمال سند السويدي وآخرون ، إيران والخليج البحث عن الاستقرار ،... وغيرها .

- القسم الثالث : أبحاث ومقالات في صحف ودوريات مثل : محمد عبد الرحمان يونس عيدان ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1941 - 1979 " مجلة دراسات إقليمية - نبيل العتوم ، " الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران " ، مجلة النهضة - عبد الكريم أبو النصر ، " حقائق الصراع السعودي الإيراني " ، جريدة النهار premium - أبو عامود محمد ، " الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي - الإيراني " ، مجلة السياسة الدولية - معتز سلامة ، " إيران والأمن القومي العربي 1979 - 2016 " ، مجلة آفاق عربية - عز العرب محمد ، " ملفات إيرانية - العلاقات الإيرانية العربية " ، مجلة البيئة - سيمون مابون ، " الصراع من أجل البحرين ، التنافس السعودي الإيراني " ، مجلة سياسة الشرق الأوسط ...

- القسم الرابع : بعض الدراسات والرسائل الجامعية مثل : رسالة دكتوراه حشوف ياسين ، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية - محمد مقروف ، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية - نواف وبدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية الإيرانية في الفترة ما بين 1923 - 1979 - وغيرها من رسائل الدكتوراه .

- القسم الخامس : بعض مواقع الأنترنت .

**وصف خطة البحث** : أمّا عن الخطة التي اعتمدها في كتابة رسالتي هذه هي :

### **المقدمة :**

**الفصل التمهيدي** : التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين .

المبحث الأول : الخليج العربي ( التسمية – الموقع – الأهمية ... )

المبحث الثاني : التعريف بالدولتين وأهميتهما .

المبحث الثالث : جذور العلاقات بين السعودية وإيران .

**الفصل الأول** : الأسباب السياسية والدينية والجيواستراتيجية للصراع بين الدولتين .

المبحث الأول : الاختلاف المذهبي والصراع السياسي بين الدولتين .

المبحث الثاني : الخلاف حول بعض القضايا الإقليمية .

المبحث الثالث : العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات بين الدولتين .

**الفصل الثاني** : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

المبحث الأول : أمن الخليج وسعي إيران للهيمنة على المنطقة العربية .

المبحث الثاني : مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وتأثيره على العلاقات الثنائية بين البلدين .

المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني .

**الفصل الثالث** : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

المبحث الأول : المكانة والعلاقات الاقتصادية بين الدولتين .

المبحث الثاني : النفط كأحد المحددات للعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين .

المبحث الثالث : الصراع من أجل النفوذ والهيمنة الاقتصادية في منطقة الخليج .

**الفصل الرابع** : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

المبحث الأول : مظاهر العلاقات والصراع قبل الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 .

المبحث الثاني : مظاهر العلاقات والصراع بعد الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 .

المبحث الثالث : نتائج الصراع بين الدولتين وتداعياته على الأمن القومي العربي .

### **صعوبات البحث :**

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والعراقيل التي تحد دائماً من إمكانيات الباحث وتثنيه عن الوصول إلى درجة المثالية في عمله ، هذه الصعوبات منها ما هو ذاتي متعلق بالباحث نفسه ومحيطه ، ومنها ما يتعلق بالبحث وحجمه وطبيعته ، ومن بين الصعوبات التي عايشتها وأنا أكتب هذا الموضوع أذكر ما يلي :

الموضوع محل الدراسة أقرب إلى الدراسة السياسية منه إلى الدراسة التاريخية ، وبالتالي يصعب التزام المنهج التاريخي الذي من مبادئه وخصائصه التزام موقف الحياد والتجرد .

الموضوع يتناول فترة حساسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية وهي الفترة المعاصرة التي نعيشها ، وبالتالي صعوبة تحليل الأوضاع المتعلقة بالموضوع نظرًا لتضارب المواقف والتحليلات حول الأسباب الحقيقية للصراع ونتائجه .

تشابك وتداخل المواقف والآراء حول طبيعة الصراع بين إيران والدول العربية بسبب تداعياته المتعلقة بالأمن القومي لكلا الطرفين وبالتالي صعوبة الوصول إلى حلول واقتراحات من شأنها تقريب وجهات النظر .

وأخيرًا من المشاكل التي واجهتها هي عدم إتقاني للغة الفارسية مع ندرة الوثائق الفارسية المترجمة إلى العربية والتي تتكلم عن الموضوع وبالتالي صعوبة التوفيق والموازنة بين مواقف طرفي الصراع ، هذا بالإضافة إلى ضيق الوقت الذي أعانيه وعدم التفرغ لإكمال الرسالة ، وهذا لعدة ظروف أهمها ارتباطي بالعمل " التدريس الثانوي " وارتباطي طوال أيام الأسبوع مما يحد من تنقلاتي لجمع المادة .

#### - الخاتمة :

وفي الأخير أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي لإتمام هذا البحث المتواضع ، وأخص بالشكر أستاذي الفاضل بشير سعدوني الذي لم يتوان للحظة في تقديم الدعم والمساعدة لي في إنجاز هذه الرسالة ، كما وقف إلى جانبي في العديد من المواقف وكان دائمًا يساعدي ويقف إلى جانبي ولم يبخل عليّ بملاحظاته القيمة وتوجيهاته العلمية الدقيقة والتي أجدني في بعض الأحيان مقصرًا في الأخذ ببعضها ، لذا أوجه له الشكر الجزيل على كل ما قدمه ، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم بدعمي من عمال المكتبة الوطنية وعمال الجامعة وغيرهم ، وأستسمح كل من قدم لي يد العون ولم أذكر اسمه .

وأرجو أن أكون قد وفقت ولو بشكل بسيط في استعراض بعض جوانب الموضوع ، لأنني أعترف أنّ الموضوع لم يكن بالأمر الهين فقد وجدت صعوبات كبيرة في جمع مادته التاريخية نظرًا لاختلاف الآراء والمواقف حول الموضوع ، بالإضافة إلى قلة المصادر الفارسية المترجمة إلى العربية مما يجعل المواقف تخدم أحد الطرفين على حساب الآخر ، هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان غير ذلك فهو تقصير مني والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل .

**فصل تمهيدى : التحديد الجغرافي للمنطقة  
والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين**

**المبحث الأول : الخليج العربي ( التسمية –  
الموقع – الأهمية )**

**المبحث الثانى : التعريف بالدولتين وأهميتهما**

**المبحث الثالث : جذور العلاقات بين السعودية  
وإيران**

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

### المبحث الأول : الخليج العربي ( التسمية – الموقع – الأهمية )

إنّ الحديث عن العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة المعاصرة أو بالأحرى خلال القرن العشرين يجرّنا أولاً إلى تحديد المنطقة جغرافياً وفلكياً ، والتعرض لأهميتها السياسية والجيواستراتيجية وكذا الاقتصادية ، ليتسنى لنا تفسير الصراع بين أهم دولتين في منطقة الخليج من حيث الوزن الديمغرافي والسياسي والاقتصادي وكذا باعتبارهما مرجعين هامين في المجال الديني لمذهبين إسلاميين هما المذهب السنّي والشيوعي ، لكن قبل ذلك نحاول تحديد المنطقة الجغرافية التي تضم الدولتين وهي ما يسمى بمنطقة الخليج ، وما تكتسبه من أهمية متعددة الأبعاد جعلتها مثارا للجدل والصراع سواءً من طرف القوى الإقليمية في المنطقة ، أو حتى من طرف القوى الاقتصادية العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكذا الدول الأوروبية التي تتنافس لتثبيت قدمها بالمنطقة حفاظاً على مصالحها الاقتصادية خاصة وأنّ المنطقة تعتبر خزاناً لأهم مورد اقتصادي يحتاجه الاقتصاد العالمي وهو البترول والغاز الطبيعي.

سُمي الخليج العربي بالخليج الفارسي والبحر الأدنى والبحر المر ، وأرض الله وأرض البحر وخليج البصرة ، وخليج القطيف وخليج البحرين وخليج عُمان . ( انظر الملاحق 3 ، 4 ، 5 )

غالباً ما يطلق الأوروبيون على هذا الخليج اسم الخليج الفارسي ، ويُقال أنّ أول من أطلق هذه التسمية هو نيارخوس قائد أسطول الإسكندر الأكبر عام 325 قبل الميلاد لأنّه سار بمحاذاة الساحل الفارسي ، ولم يدرك أنّ هناك ساحلاً آخر ، وفي القرن الأول الميلادي أطلق بليني اسم الخليج العربي بعد أن اكتشف وعرف الساحل الغربي الذي تطل عليه الدول العربية .

لم يوافق الفرس على تخليّ العرب عن كلّ هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي بحجة أنّه منذ عهد البرتغاليين حتّى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافةً اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 م ، واستعمل عرب الخليج العربي الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى ، إنّ تسمية الخليج الفارسي قد وردت خطأ عن طريق اليونانيين الذين يُعتبرون أول من أطلق هذه التسمية على الخليج العربي .<sup>(1)</sup>

1- تاج الدين جعفر الطائي ، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي ، دار رسلان ، دمشق ، سوريا ، 2013 ، ص 16 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

جاء في جغرافية بطليموس ، ثم قلدّهم الرومان ، وترجم السريانيون جغرافية بطليموس إلى اللغة العربية فأصبحت مرجعا جغرافيا في العالمين العربي والإسلامي ، وبقيت التسمية اليونانية في الترجمة العربية كما كانت في اللّغة اليونانية ( الخليج الفارسي ) ، ومنذ بدايات ستينيات القرن الماضي بدأت الأقطار العربية تطلق اسم ( الخليج العربي ) بدلا عن الخليج الفارسي ، إلا أنّ هذه التسمية غير شائعة باللّغة الإنجليزية ، وغالبا ما تُستعمل كلمة ( خليج ) فقط عند مخاطبة العرب للإيرانيين (1).

يُقال أنّ مصطلح الخليج العربي ابتدعه السير تشارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين خلال الثلاثينات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطاني مع إيران حول البحرين والجزر العربية ، كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمّى الخليج الفارسي ، من قبولها وثائق تحمل هذا الاسم ، بالإضافة إلى أنّ مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرّر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجود مندوبين من العرب (2).

يعتبر الخليج العربي أحد بحار المحيط الهندي الذي يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض 26 درجة شمالا وخط طول 56 درجة شرقا ، إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 درجة شمالا وخط طول 48 درجة شرقا ، وتمتد مياهه من مضيق هرمز الحيوي إلى شط العرب في أقصى الشمال (3) ، لينتهي عند حدود إيران والكويت والعراق ، ويبلغ طول الخليج عند حدّه الأقصى أو في أقصى اتساع له نحو 989 كم ، في حين يصل اتساعه عند أقصى نقطة إلى نحو 56 كم ويضيق في بعض النقاط ليبلغ اتساعه نحو 35 كم ، لكن هناك بعض المراجع تشير إلى أنّ عرضه يتراوح بين 47 كم عند مضيق هرمز و280 كم في أوسع نقطة فيه .

1- تاج الدين جعفر الطائي ، المرجع السابق ، ص 17 .

2- حشوف ياسين ، " إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية "، أطروحة دكتوراه ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2017 ، ص 49 .

3- ممدوح بريك محمد الجازي ، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011 ، الأكاديميون للنشر

والتوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص 91 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

إنّ الخليج عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل نسبياً ، تبلغ مساحته حوالي 260 ألف كيلومتر مربع ، ويبلغ انخفاض أعماق نقطة فيه نحو 90 متر ، وتتكاثر في مياه هذا الخليج الأحياء المائية كالمحار والقريدس ، وتوجد أعماق أجزائه كلّما اتجهنا نحو مدخله عند التقائه بخليج عمان ، ويبلغ طول الساحل العربي 1800 كيلومتر تقريباً ، أمّا الساحل الإيراني فيبلغ 1200 كيلومتر (1).

يطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية وهي : العراق ، الكويت ، السعودية ، الإمارات ، البحرين ، سلطنة عمان ، قطر ، أمّا الساحل الشرقي فتطل عليه جمهورية إيران الإسلامية .

يوجد به العديد من الموانئ المهمّة مثل : بندر عباس ، بوشهر ، عبادان ، وهي موانئ إيرانية ، وميناء البصرة في العراق ، وميناء الكويت ، والظهران والدمّام والجبيل في السعودية ، والدوحة وأبو ظبي ودبي في الإمارات العربية المتحدة ، وهذه الموانئ كلّها على الساحل الغربي العربي .

يعتبر الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات المفتوحة ، وتشرف سبع دول عربية على السواحل الغربية للخليج ، في حين تنفرد إيران بالإشراف على سواحلها الشرقية ، وتشارك إدارة شط العرب\* طبقاً لاتفاقية الجزائر الموقعة سنة 1975 بين شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب الرئيس العراقي صدّام حسين .

يتميّز الخليج العربي أيضاً بكثرة الجزر المنتشرة فيه التي يصل عددها إلى 126 جزيرة تتحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي وحتى شمال الخليج العربي ، كما يشمل هذا الخليج نقطة التقاء طرق المواصلات بين آسيا وإفريقيا وأوروبا ، ويؤلف ما يمكن تسميته بالحدود الشرقية للوطن العربي ، إلى جانب سيطرته كمر مائي على أهم المضائق الدولية التي تتحكم في نقل النفط عبر مضيق هرمز الذي يرتبط بخليج عدن ، ثمّ ببحر العرب الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقاً وبالبحر الأحمر غرباً عن طريق باب المندب (2).

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، المرجع السابق ، ص 91 .

2- نفس المرجع ، ص 92 .

\* شط العرب : نهر ناتج من التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة القرنة على بعد 375 كم جنوب بغداد ويبلغ طوله حوالي 190 كم ويصب في الخليج العربي ، المصدر : شذى كاظم خلف وجبار عبد زايد ، " تملّح مياه شط العرب الواقع والمعالجات الممكنة " ، وزارة البيئة ، جمهورية العراق ، سبتمبر 2009 ، ص 3 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

يبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثمانية نحو 4,47 مليون كيلومتر مربع ، وتتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تملك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول 1200 كيلومتر ، تليها الإمارات فالسعودية ، بينما العراق أقل تلك الدول امتلاكاً للسواحل البحرية على الخليج العربي حيث لا تتعدى سواحله 15 كيلومتر .

إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان ، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفييتي سابقاً ( روسيا حالياً ) ، كما أنّ إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج في المياه المفتوحة ، ممّا يضيف إليها مصدراً من مصادر القوة ، ويجعل كل الدول تسعى إلى كسب ودّها ، وتتفادى الاصطدام بها قدر الإمكان .<sup>(1)</sup>

إنّ هذا الموقع الاستراتيجي الهام للخليج العربي جعل المنطقة محل نزاع من طرف العديد من الدول ، وخاصة القوى العظمى ، وذلك حفاظاً على مصالحها بالمنطقة وخارجها باعتبارها خزاناً كبيراً للمواد الأولية ، وفي مقدمتها المحروقات ، بالإضافة إلى تحكمها في أهم الممرات البحرية الدولية ، وكذا لتوسطها العالم حيث تعتبر همزة وصل بين القارات الثلاثة ( آسيا ، أوروبا وإفريقيا ) ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تتعرض لنزاعات داخلية إقليمية بين أهم دولها ، وخاصة بين إيران والسعودية ، وذلك لعدّة أسباب أهمّها فرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة سواء دينياً أو اقتصادياً . ( انظر الملاحق رقم 1 و 2 )

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة تأتي من إستراتيجية الموقع ، حيث تقع بين قارات العالم القديم الثلاثة ، وكذلك لكونها تضم أكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي ، وتموّن الدول الصناعية والنّامية بنسبة كبيرة من حاجتها المتزايدة من هذه المادة .

ويستمد الخليج العربي أهميته الإستراتيجية أيضاً من كونه يمثّل ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي ، إذ يتألف هذا الذراع من خليجين كبيرين هما خليج عمان والخليج العربي ، حيث يربط بينهما مضيق هرمز الذي يمثّل عنق الزجاجة الإستراتيجي الذي يتدفق منه حوالي 40 % من نفط العالم ، أي 20 مليون برميل بمعدّل 800 ألف برميل كل ساعة إلى الغرب .<sup>(2)</sup>

1 - حشوف ياسين ، المرجع السابق ، ص 51 .

2- تاج الدين جعفر الطائي ، المرجع السابق ، ص 30 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

إنّ هذه الأهمية للخليج العربي والتي تقوم على مجموعة من الأبعاد ، جعلت المنطقة محل اهتمام من القوى الكبرى ومحركاً لسياساتها الخارجية ، والتي تهدف إلى حماية مصالحها بالمنطقة ، ومن ثمّ فإنّ حماية الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج العربي ليست مسألة إقليمية فحسب ، بل هي مسألة تكتسي أهمية كبيرة لدى أقطاب النظام العالمي كافة .

يكتسي الخليج العربي كذلك أهمية كونه غنياً بالموارد الطبيعية الاقتصادية ، سواء فيما يخص الموارد البحرية وما تحتويه مياهها من ثروات سمكية و مصادد اللؤلؤ ، أو ما تحتويه أراضيها من ثروات معدنية وطاقوية ، وفي مقدمتها البترول الذي يُعتبر أهم مادة تزخر بها المنطقة ، ليس فقط لاقتصاديات الدول المطلة عليه ، بل لأنّه يعتبر مادة إستراتيجية مهمّة في الاقتصاد الدولي .

لقد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال القرن العشرين ، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها إستراتيجي والآخر اقتصادي ، وإذا كانت الإستراتيجية قد تأكدت في محاولات الاستعمار المتكررة الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته ، فإنّ الأغراض الاقتصادية المتعاضمة الأهمية قد برزت عقب اكتشاف المنابع الغزيرة للنفط الذي أصبح العالم المتقدّم بحاجة ماسة إليه باعتباره أهم مصادر تنوع الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف .

إنّ وضع دول النظام الإقليمي الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة ، من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام ، فدوله مثل السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين معظم دول النظام الإقليمي الخليجي نزاعات حدودية مع كل من : إيران ، الكويت ، العراق ، الإمارات ، اليمن ، قطر ، سلطنة عمان ، وكذلك هناك النزاع القطري البحريني الذي حُلّ قضائياً ، والنزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث المعتصبة ، والنزاع الذي ثار بين دولة الإمارات وسلطنة عمان حول واحة البريمي .<sup>(1)</sup>

إنّ يمكن اختصار الأبعاد التي تقوم عليها الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج فيما يلي :

أ- الموقع الجيوسياسي : وهو موقع هام يجعل المنطقة ممراً عسكرياً وتجارياً ، حيث استولت عليه بريطانيا لفترة طويلة حفاظاً على مصالحها منذ القرن 19 م ولأكثر من 150 عام ( 1820 - 1971 ) ، وهو اليوم يخضع لتنافس كبير بين القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتثبيت قدمها بالمنطقة بكسب شركاء اقتصاديين وعسكريين حفاظاً على مصالحها بالمنطقة .

1 - حشوف ياسين ، المرجع السابق ، ص 52 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

لقد كان الخليج العربي على مدى التاريخ هو الجسر الذي سهّل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة ، وإمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة أخرى .

بالإضافة إلى تمتّع بعض دوله بموقع إستراتيجي هام ، فأيران مثلا تطل على بحر قزوين في الشمال والذي تطل عليه روسيا أيضا الممتدّة بين آسيا وأوربا ، والسعودية التي تقع على البحر الأحمر الذي يرتبط بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس في مصر ، والعراق الذي يجاور تركيا صاحبة مضيق البوسفور والدردينيل ، كلّها تعني أنّ الخليج العربي لا يمثل نظاما بحريا مستقلا بذاته ، وإنّما يرتبط بغيره من الأنظمة ، خصوصا تلك التي تربط العالم القديم ببعده ببعض ، والتي تربط العالم القديم بالجديد من خلال المحيطات المفتوحة التي تتصل بالخليج العربي عبر بحر العرب وخليج عمان .

ب- البعد الاقتصادي : ويأتي في مقدمتها النفط ، حيث تملك دول المنطقة أكبر احتياطي في العالم الذي يُقدّر بحوالي 64 % من الاحتياطي العالمي ، وتنتج حوالي 40 % من الإنتاج العالمي حاليا .

وطبقا لإحصائيات الهيئة الأمريكية لمعلومات الطاقة فإنّ نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يوميا تحمل ما يصل إلى 17 مليون برميل ، تعادل ما يقرب 40 % من تجارة النفط المحمّولة بحرا ، وما يقرب من 20 % من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم<sup>(1)</sup> ، في السنوات الأخيرة .

بالمقابل فإنّ دول الشمال لا تملك سوى 6 % من الاحتياطي العالمي ، وتنتج 28 % فقط من الإنتاج العالمي ، في حين أنّها تستهلك 57 % من إجمالي الإنتاج العالمي<sup>(2)</sup> .

يشكل الخليج العربي نظاما لعبور التجارة البحرية ، يرتبط بعدد من أنظمة المرور البحري الأخرى في العالم بحكم موقعه الجغرافي ، وللخليج أهمية إستراتيجية وحيوية لإيران ، حيث يعتبر المخرج الوحيد لها ، ويبلغ طول سواحلها حوالي 1200 كيلومتر بدءًا من شط العرب إلى غاية خليج عمان ، وهو شريان الحياة التجارية للبلاد سواء للصادرات أو الواردات ، بالإضافة إلى تصدير النفط والمنتجات غير النفطية . ( انظر الملحق رقم 2 )

1- محمد مقروف ، " المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2016 ،

ص 11 .

2- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 94 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

وعلى عكس العراق والسعودية لا تملك إيران خط أنابيب للبحر المتوسط ، وكذلك تعتمد كلياً على تصدير نفطها عبر الخليج ، وبالتالي فإنّ الخليج يشكل أهمية لإيران لقربه من آبار النفط الغنية في الجنوب الغربي من البلاد ، ولوجود النفط في مياهه الإقليمية وفي الجرف القاري\* (1).

ويشكل الخليج بالنسبة لإيران أهمية حيوية كوجود قومي مستقل ، هذه الحقيقة جعلت الإيرانيين شديدي الحساسية لأي تهديد فعلي أو محتمل ، كما أنّه من دون الخليج العربي يمكن لإيران أن تصبح بلداً مغلقاً من دون أي منافذ بحرية مثل أفغانستان .

بالإضافة إلى أنّ الخليج هو المنفذ البحري على العالم الخارجي ، نظراً لصعوبة التضاريس في المناطق الجبلية الوعرة المطلّة على ساحل خليج عمان ، فإنّ الثروة النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسية في منطقة خوزستان ، وفي الجرف القاري في الخليج ، ومن دون هذه الحقول النفطية في الجنوب كان يمكن أن تكون إيران دولة فقيرة ، كل هذه الأمور تجعل إيران مرتبطة بشكل كبير بالخليج سواء على مستوى الأمن أو مستوى المصالح .

هذا كل ما يخص الأهمية التي تكتسبها منطقة الخليج العربي سواء على مستوى الموقع الإستراتيجي الهام باعتبارها همزة وصل بين قارات العالم القديم وتحكمها في أهم الطرق التجارية البحرية بالإضافة إلى إشرافها على أهم المضائق البحرية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الأهمية الاقتصادية باعتبارها أهم مورد لتجارة النفط العالمي حيث تستحوذ على ثلثي الاحتياطي العالمي ، وتعتبر السعودية أكثر دول العالم إنتاجاً وتصديراً لهذه المادة ، كل هذه الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية جعل المنطقة بؤرة لأهم الأزمات والتوترات التي شهدتها العالم في الفترة المعاصرة سواء بين دول المنطقة نفسها في إطار الصراع الإقليمي ، أو في إطار التنافس الدولي بين الأقطاب الاقتصادية العالمية التي تسعى بكل الطرق للحفاظ على مصالحها بالمنطقة حتّى ولو اضطرها ذلك إلى خلق نزاعات إقليمية بين دول النظام الإقليمي الخليجي ليتسنى لها التدخل تحت غطاء مناصرة طرف على حساب الآخر مثلما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية من مناصرة دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية على حساب إيران ، وهذا ما يفسر تدهور العلاقات بين الدولتين في العديد من المحطات .

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، المرجع السابق ، ص 95 .

\*- الجرف القاري : neritic zone أو المياه الساحلية coastal waters أو الامتداد القاري ، وهو جزء من امتداد المحيط ما بين خط الجزر والرصيف القاري ، يصل أقصى عمق فيه إلى 200 متر ، ويتميز بانخفاض ضغط الماء واستقرار درجة الحرارة ومستويات الملوحة . المصدر : [www.marefa.org](http://www.marefa.org)

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

### المبحث الثاني : التعريف بالدولتين وأهميتهما .

تعتبر الدولتان موضع البحث ( السعودية وإيران ) من أهم دول منطقة الخليج ، وتمثلان المحور الأساسي للنظام الإقليمي الخليجي ، فكلتا الدولتان تمتلكان مصادر متنوعة للقوة تؤهلها لأن تكون قطبا فاعلا في المنطقة ، ومن هذه المصادر نجد العامل التاريخي والإستراتيجي والقوة المادية والعسكرية ، وكذا العامل العقائدي .

### 1- السعودية :

\* الموقع : تقع شبه الجزيرة العربية في الركن الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية ، وتشغل السعودية نحو أربعة أخماسها ، وهي كتلة من الأرض ذات كيان جغرافي متميز يحدّها البحر الأحمر من الغرب والمحيط الهندي من الجنوب والخليج العربي من الشرق ، وتشغل السعودية مساحة تقّر ب 2149690 كيلومتر مربع .

تقع السعودية في الجنوب الغربي من قارة آسيا ، في شبه الجزيرة العربية ، يحدّها من الغرب البحر الأحمر ومن الشمال الأردن والعراق والكويت ، ومن الشرق الخليج العربي ودولة قطر والإمارات وسلطنة عمان ، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية ، ويغلب الجفاف على أراضي البلاد الخالية من الأنهار أو المجاري المائية الدائمة ، وتُعدّ السعودية من الدول العربية التي تتميز بعدّة خصائص دينية فريدة .<sup>(1)</sup>

فهي تضم أقدس البقاع الإسلامية ، حيث يوجد بها الحرمان الشريفان ( بيت الله الحرام والمسجد النبوي ) ، ويزور السعودية أكثر من مليوني مسلم سنويا لأداء فريضة الحج .

الدولة السعودية واسعة الرقعة مترامية الأطراف تستأثر بنحو 80 % من شبه الجزيرة العربية والتي تقدر بنحو 3129708 كيلومتر مربع ، وحوالي 17 % من مساحة العالم العربي ، وأكثر من 2,6 % من مساحة العالم الإسلامي ، هذا الموقع وهب السعودية مكانة إستراتيجية لم تقتصر على الموقع والمساحة فقط بل تتجاوز ذلك إلى كونها حارسة الحرمين الشريفين وبالتالي فهي قبلة المسلمين كافة من كل أنحاء العالم .<sup>(2)</sup>

1- جيرالد جرين ، أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 1998 ، ص 344 .

2- موقع وزارة التربية والتعليم السعودية ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، على الرابط : <http://cutt.us/rghrv>

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

لقد كان هذا الموقع الجغرافي المتوسط من العالم سببا في أن تحتل السعودية مكانة إستراتيجية مهمّة تشكل حلقة وصل رئيسية بين العالم الغربي وآسيا ، وهذه المساحة الصحراوية الشاسعة يسكنها حوالي 33 مليون نسمة حسب إحصاء 2018 مقسمين إلى 5 مناطق رئيسية أهمها المنطقة الوسطى وبها العاصمة الرياض ، ثمّ المنطقة الغربية وبها المدن الإسلامية المقدّسة مكّة والمدينة وميناء جدّة على البحر الأحمر ، والمنطقة الشرقية الغنيّة بآبار البترول على الخليج العربي وبها ميناء الدّمام .<sup>(1)</sup> ، الذي يسكنه الشيعة .

\* الجانب الطبيعي (التضاريس والمناخ): من الناحية الطبيعية يمكن تقسيم أو تحديد المظاهر

التضاريسية التالية :

أ- منطقة السهول الغربية : وتمتد من أقصى الجنوب إلى خليج العقبة في الشمال ، وتسمّى بتهامة الحجاز .

ب- جبال الحجاز : وهي عبارة عن سلسلة جبال الحجاز التي تمتد بحذاء ساحل البحر الأحمر من الشمال إلى الجنوب ، وهي عبارة عن حافة إنكسارية .

ج- مناطق النفوذ : وهي المناطق الرملية الكثيفة التي يصعب المرور عليها ، وأهمها في الشمال صحراء النفوذ الكبرى .

د- منطقة السهول الشرقية : تقع على ساحل الخليج العربي ، وتمتد من الكويت شمالا إلى عمان جنوبا ، وتكثر بها الواحات التي تنمو فيها المزروعات على آبار المياه المتعدّدة التي توجد بها .<sup>(2)</sup>

ساهمت عدّة عوامل طبيعية في تباين المناخ في السعودية أهمّها قرب هذه الأخيرة من خط الاستواء ، وطبيعة تكوينها الجغرافي واتساع رقعتها ، فنجد أنّ المناطق الساحلية في الشرق والغرب شديدة الحرارة في الصيف وترتفع فيها نسبة الرطوبة ، في حين نجد أنّ المناطق المرتفعة عن سطح البحر والواقعة في سلسلة جبال الحجاز معتدلة المناخ ، أمّا المنطقة الوسطى فترتفع فيها الحرارة نهارا وتعتدل ليلا حيث تهبّ عليها الرياح في الشتاء وقد يصحب ذلك سقوط بعض الأمطار في جهات متفرقة ، وأمّا في الخريف فتهب عليها الرياح الموسمية في الجنوب فتنساقط بها الأمطار الغزيرة .

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ، 1951 - 1981 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، 2004 ،

ص، ص (14 ، 15) .

2- نواف وبدان سلمان الجشمي ، " العلاقات الخليجية - الإيرانية في الفترة ما بين 1923 - 1979 " ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة أم درمان الإسلامية ،

السودان ، 2008 ، ص 8 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

وخلاصة المظهر الطبيعي في السعودية هو أنّ مساحتها تبلغ نحو 2,2 مليون كيلومتر مربع وهو ما يمثّل أربعة أخماس مساحة شبه الجزيرة العربية ، وتمتد بين خطي طول 36 و 43 درجة شرقي غرينتش ودائرتي عرض 34 و 42 شمالي خط الاستواء ، وتتنوع التضاريس في المملكة بين السهول والجبال والصحاري والهضاب ، وأشهرها هضبة نجد التي تمثّل قلب السعودية النابض بمدينة الرياض العاصمة الرسمية للبلاد ، أمّا مناخ المملكة بصفة عامة فهو قاري حار وجاف صيفا ، بارد شتاءً ، ويتصف المناخ بالاعتدال على المرتفعات الغربية والجنوبية ، وترتفع درجة الرطوبة في المناطق الساحلية ، ولاتساع مساحة المملكة تختلف درجات الحرارة وكميّات الأمطار من منطقة إلى أخرى .

### \*المكانة الدينية والاقتصادية :

تكتسي السعودية مكانة هامة على المستويين الديني والاقتصادي فهي تعتبر الرّاعي الوحيد للحرمين الشريفين لوجودهما على أراضيها ، وهي قبلة للحجاج المسلمين باختلاف لغاتهم وأجناسهم ، هذا التواجد للحرمين في السعودية منحها مكانة دينية واسعة لدى كل المسلمين .

تتمتّع السعودية في العالم المعاصر بنفوذ أكثر بكثير ممّا يفترضه عدد سكانها الأصليين وهو حوالي 12 مليون في أواسط التسعينيات ، فهي تتصدّر دول العالم في إنتاج النفط وتحتل مراتب متقدّمة في إنتاج الغاز الطبيعي ، حيث تمتلك حوالي ثلث موارد النفط المكتشفة خارج إطار روسيا وآسيا الوسطى ، وقد عدّت من أوائل الدول المنتجة للنفط والمصدّرة له <sup>(1)</sup> ، فهي تنتج ما نسبته 25 % من احتياطي العالم ، ويتوفر لديها كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تُقدّر بحوالي 5 % من احتياطي العالم <sup>(2)</sup> .

شهد الاقتصاد السعودي تطورا تاريخيا قبيل أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين ، نتيجة تضاعف إنتاج النفط وعوائده ، إذ ازدادت الكمّيات المنتجة من 3,8 مليون برميل يوميا عام 1970 ، لتصل إلى الذروة بمعدّل 9,5 مليون برميل يوميا عام 1979 ، ثمّ تآرجح الإنتاج هبوطا وصعودا في السنوات التالية ليبلغ 6,4 مليون برميل عام 1990 ، ووصل إلى حوالي 5,8 مليون برميل عام 2000 ، وحاليا بلغ الإنتاج حوالي 583 مليون طن ( سنة 2018 ) حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة .

السعودية عضو مؤسس لمنظمة الأوبك منذ 1960 ، كما أنّ نسبة احتياطي النفط بلغت حوالي 260 بليون برميل ، ومن الغاز 180,5 تريليون قدم مكعب حتّى عام 1990 ، إلى جانب ذلك توجد ثروة معدنية متنوعة ، حيث تمّ الكشف عن 4200 مكنم معدني شملت الذهب والحديد والألمنيوم والمعادن النادرة واليورانيوم والمعادن الصناعية ، والفوسفات والفحم الحجري والمواد الأولية للبناء <sup>(3)</sup> .

1- أليكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، 1995 ، ص 5 .

2- نفسه ، ص 7 .

3- جيرالد جرين ، المرجع السابق ، ص 344 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

### \* مراحل تكوين الدولة السعودية :

فيما يخص نشأة الدولة السعودية فقد تكونت بحلف سياسي تكافلي بين قبيلة آل سعود ومحمد بن عبد الوهاب في الدرعية بالحجاز عام 1744 ، وتقاسما السلطتين فيما بينهما ( الدينية والسياسية ) ، حيث ينفرد آل سعود بالحكم والسلطة السياسية ، أما الوهابيون فينفردون بالسلطة الدينية ، وتقوم السلطة السياسية بتوفير الحماية للوهابيين والغطاء السياسي بالإضافة إلى التمويل .

تمتد جذور الدولة السعودية إلى القرن 18 م حينما تحالف محمد بن سعود ( سعود الكبير ) مع محمد بن عبد الوهاب زعيم الحركة الوهابية وذلك سنة 1157 هجري ( 1744 م ) ، حيث كما أسلفنا أنّ محمد بن سعود ( كان رافع لواء الناحية السياسية ) ومحمد بن عبد الوهاب ( رفع الراية الدينية ) ، وكانا يهدفان إلى توحيد شبه الجزيرة العربية وتطهير الإسلام من الأباطيل التي التصقت به ، وقد برزت الدولة السعودية الأولى كقوة مهتدة للحكم العثماني الذي كان يشمل معظم العالم العربي ، فحاولت الدولة العثمانية القضاء على الدولة السعودية وذلك بالاستعانة بواليتها على مصر محمد علي باشا ، واستطاع ابنه إبراهيم باشا من اقتحام العاصمة الدرعية وتدميرها سنة 1234 هجري ( 1819 م ) ، وقتل الأمير عبد الله آل سعود وبالتالي زالت الدولة السعودية الأولى وعادت الإمارات الصغيرة إلى الظهور .

أما الدولة السعودية الثانية فقد كانت في الفترة ما بين ( 1824- 1891 ) ، حيث أقدم تركي بن عبد الله بن محمد على تأسيس إمارة جديدة لآل سعود في نجد اتخذت من الرياض عاصمة واستمرت حتى انتزع حكام إمارة ( أسرة آل الرشيد ) إمارة الرياض من آل سعود سنة 1308 هجري ( 1891 م ) ، وبالتالي سقطت الدولة السعودية الثانية .

الدولة السعودية الثالثة بدأت بفتح الرياض في 1319 هجري ( 1902 م ) واستردادها من أسرة آل الرشيد من طرف عبد العزيز بن عبد الرحمان بن فيصل آل سعود ، الذي استطاع استرداد ملك آبائه وتوسّع مسيطرا على كامل نجد سنة 1921 م ، وسُميت بسلطنة نجد حتى نجح عبد العزيز بانتزاع مملكة الحجاز من يد الهاشميين ، فنُصّب ملكا على الحجاز في جانفي من عام 1926 ، وبعدها بعام غير لقبه من سلطان نجد إلى ملك نجد ، وسُميت المناطق التي يسيطر عليها مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، وظلت بذلك الاسم حتى وُحد عبد العزيز جميع المناطق التي يسيطر عليها في دولة واحدة وكان ذلك في 1351 هجري ( 23 سبتمبر 1932 ) ، وأعلن اسمها " المملكة العربية السعودية " التي تتألف حاليا من 13 منطقة إدارية تنقسم كل منطقة إلى محافظات ، وتنقسم المحافظة إلى مراكز ترتبط إداريا بالمحافظة أو الإمارة . ( انظر الملحق رقم 7 )

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

### \* نظام الحكم :

بالنسبة لنظام الحكم في السعودية يمكن القول أنه مرّ بأربع مراحل وهي : المرحلة الأولى التي حكم فيها عبد العزيز 1922- 1935 بصورة منفردة وأبعد الأمراء من أبنائه وأشقائه عن السلطة ، والثانية التي حكم فيها سعود 1935 – 1952 ، وفيها ازداد دور الأمراء قوّة لأنّه اعتمد عليهم اعتماداً أساسياً وشجّعهم بالأموال ، كما أبعاد أشقائه عن السلطة وركّزها في يد أبنائه ، أمّا المرحلة الثالثة وفيها حكم الملك فيصل الذي لجأ إلى أسلوب التوازن فاستعان بأشقائه ، والمرحلة الرابعة التي نعيشها استقلّ فيها الحكم من ( حكم المؤسسين ) إلى حكم الأبناء ، أو من حكم الملك إلى حكم العائلة المالكة .<sup>(1)</sup>

النظام الأساسي للحكم بالمملكة ينص على أنّ القرآن الكريم والسنة النبوية هما المصدران الرئيسيان والمرجعية الأولى لجميع أنظمة البلاد ، ويقوم على مجموعة من المبادئ والمواد الأساسية العامة ، فالمملكة دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة ، دينها الإسلام ودستورها القرآن كتاب الله ، وسنة رسوله ، ولغتها الرسمية هي العربية .<sup>(2)</sup>

ونظام الحكم في المملكة ملكي ، ويكون في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبناء الأبناء ، ويُبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله ، ويقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة وفق تعاليم الشريعة الإسلامية ، وتتكوّن الدولة من ثلاث سلطات هي : القضائية والتنفيذية والتنظيمية ، ويتمتع القضاء بالاستقلال التّام .

1- محمد أحمد عبد العاطي ، الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة ، 1979 ، ص 8 .

2- مركز الفكر العالمي عن السعودية ، كتاب المملكة العربية السعودية في 100 سؤال ، دار غيناء للنشر ، الرياض ( السعودية ) ، ط2 ، 2009 ، ص 19 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

**2 - إيران:** تُسمّى بالجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وهي تحتل مكانة هامة في منطقة الخليج ، حيث تعتبر القطب الثاني في المنطقة إلى جانب السعودية ، وتكتسي أهمية متعدّدة الأوجه ، فهي أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد الشيعة فهي رابعة هذا المذهب في العالم وتضم العديد من الأماكن المقدّسة والجامعات التي تعتبر أقطابا لطلبة العلم ومريدي هذا المذهب ، وهي تسعى جاهدة لنشر هذا المذهب في العالم وخاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية بها سنة 1979 بقيادة الخميني .

كما تعتبر إيران قطبا اقتصاديا هاما في منطقة الخليج لما تملكه من إمكانيات وثروات طبيعية هامة وفي مقدّمتها البترول والغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى التطوّر الذي تشهده بعض القطاعات الصناعية ، مع سعيها لاكتساب السلاح النووي بالرغم من تعرضها لضغوطات عديدة من الغرب .

إضافة إلى كل ذلك فهي تحتل موقعا جغرافيا هاما يجعلها تنافس باقي دول الخليج على تزعم المنطقة باعتبارها تشرف على الواجهة الشرقية للخليج العربي وتتحكّم في أهم المضائق البحرية مثل مضيق هرمز . تعتبر إيران كذلك وريثة للقومية الفارسية ، وقد شهدت عبر التاريخ تعاقب العديد من الدول بداية بدولة الفرس التي كانت تنافس العالم الإسلامي وصولا إلى الدولة الإيرانية التي تضم أغلبية فارسية إضافة إلى بعض الأقليات وخاصة العربية ( إقليم الأهواز مثلا ) .

### \* الموقع :

تقع إيران التي كانت تُعرف قديما ببلاد فارس بين دائرتي عرض 25 و 40 درجة شمالا ، وبين خطي طول 44 و 63 درجة شرقا .

تقع على الجانب الشرقي للخليج العربي ، وتعتبر بمثابة الجسر للعبور إلى أوروبا من آسيا والعكس ، وقد أعطاه موقعها الجغرافي بالنسبة للدول المجاورة والعالم أهمية إستراتيجية في العالم ، إذ جعلها معبرا للمواصلات البحرية والبرية والجوية بين منطقة الشرق الأقصى والغرب .<sup>(1)</sup>

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، المرجع السابق ، ص 21 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا، فهي تمثل حلقة وصل بين آسيا وأوروبا، وهي دولة شرق أوسطية تبلغ مساحتها 1648000 كيلومتر مربع وهي تشكّل حوالي 1,27% من مساحة العالم و3,42% من مساحة قارة آسيا وهي تعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا والبرتغال مجتمعة<sup>(1)</sup>.

يحد إيران شمالا بحر قزوين وتركمانستان، ومن الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، وتبلغ مجموع طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5065 كيلومتر والحدود البحرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عمان 1900 كيلومتر، وفي بحر قزوين 740 كيلومتر.

تشكل الصحاري في الجنوب والجبال الجرداء في الوسط والشمال أكثر من 80% من مساحة الجمهورية، تشكّل الأراضي الزراعية نسبة 9% من الأراضي الإيرانية، والأراضي المروية منها تقارب 75620 كم<sup>2</sup>، والغابات خاصة في المناطق الشمالية تغطي نسبة 11% من مساحة إيران<sup>(2)</sup>.

تحتل إيران موقعا جغرافيا هاما، هذا الموقع جعلها مثارا للأطماع من طرف العديد من الدول الاستعمارية والتي أثرت على أمن المنطقة وعلى حرية الملاحة البحرية في هذا الجزء من العالم خاصة وأنّ إيران تتميز ببيئات وتركيبات جغرافية متنوعة كما أسلفنا، كما أنّها تشرف على الخليج العربي الذي يكتسي أهمية خاصة لدى الدول الاستعمارية وخاصة بعد اكتشاف البترول بالمنطقة.

ظلت إيران تحمل اسم فارس حتى بعد نهاية حكم الأسرة القاجارية التي بدأ حكمها لتلك البلاد عام 1794 واستمر حتى عام 1925 ميلادي، وطوال تاريخ هذه الأسرة كانت إيران مسرحا للمنافسة السياسية بين إنجلترا وروسيا حتى وقّع آخر ملوكها أحمد شاه قاجار معاهدة مع إنجلترا عام 1919 جعلت الدولة الفارسية تحت الهيمنة البريطانية الكاملة<sup>(3)</sup>.

1- نبيل العتوم، "الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران"، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2011، ص 155.

2- خالد المسالمة، الأحواز الأرض العربية المحتلة، ط2، بوخوم، ألمانيا، 2008، ص 74.

3- عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص 19.

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

موقع هذا البلد الجغرافي نظرا لإطلالته على بحر العرب والخليج العربي وعلى بحر قزوين اكتسب أهمية إستراتيجية كبيرة خلال القرن العشرين ، تجاور إيران الحالية 12 دولة إسلامية هي باكستان ، أفغانستان ، تركمانستان ، أذربيجان ، تركيا والعراق ، وكذلك تجاور وتقابل دول الخليج العربي عمان ودولة الإمارات العربية والبحرين وإمارة قطر والمملكة السعودية والكويت ، سبعة دول عربية تجاور إيران ومع هذه الدول السبع تملك إيران علاقات ثقافية وسياسية وتجارية ملحوظة .<sup>(1)</sup>

### \* الجانب الديمغرافي :

إنّ الجانب الديمغرافي لإيران يمثل عاملا مهما لتعزيز نفوذها الإقليمي في الخليج ، خاصة في ظل طموحاتها في تطوير قدراتها العسكرية وتحقيق تطلعاتها في أن تلعب دورا إقليميا هاما في المنطقة .  
تعتبر إيران ثاني أكبر دول الشرق الأوسط من حيث عدد السكان بعد مصر ، بإجمالي 82 مليون نسمة وبكثافة سكانية بلغت حوالي 48 نسمة في الكيلومتر الواحد ، كما بلغ متوسط العمر فيها حوالي 75,9 سنة حسب إحصائيات سنة 2016 .

أما من حيث التوزيع السكاني فنجد سكان المدن حوالي 60% والباقي يقطنون الأرياف أو يعيشون قبائل رحلا .<sup>(2)</sup>

من حيث التركيبة البشرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية فهي كالتالي : 1 - الفرس : يمثلون حوالي 63 % من السكان ويتركزون في المناطق الوسطى من الشمال إلى الجنوب .  
2- الأتراك والأذربيجانيون : 20 % من السكان ويتركزون في شمال غرب إيران .  
3- العرب : 7 % ويتواجدون في إقليم الأحواز .  
4- الأكراد : 6 % ويتركزون في الحدود الشمالية التركية السوفياتية .  
5- البلوش : 2 % ويتركزون في المناطق الجنوبية الشرقية ، إضافة إلى 2 % من القوميات الأخرى من بينهم التركمان و الأرمن وغيرهم من الأقليات الأخرى ذات النسب الضئيلة .<sup>(3)</sup>

1- خالد المسالمة ، المرجع السابق ، ص 75 .

2- ديمغرافيا إيران ، مجلة المعرفة الإلكترونية ، الموقع <https://m.marefa.org>

3- ممدوح بريك محمد الجازي ، المرجع السابق ، ص ، ص ، 24 ، 25 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

### \* اللغة والدين :

اللغة الرسمية في إيران هي اللغة الفارسية بالإضافة إلى وجود بعض الأقليات التي بقيت متمسكة بلغاتها، وترتيب اللغات من حيث الانتشار هي كالتالي : الفارسية ، الكردية ، العربية ، الآرامية ، اللغة البلوشية ، المغولية ، البراهوية ، التركية أو الآذارية .

من حيث الدين يشكل المسلمون الأغلبية وتبلغ نسبتهم 98 % من مجموع السكان ، والباقي من النصارى واليهود و الزردش ، ونسبة المسلمين الذين يتبعون المذهب الشيعي 93 % من المسلمين ويعتبر المذهب الرسمي للدولة (1).

### \* نظام الحكم :

مرّ نظام الحكم في إيران خلال القرن العشرين بمرحلتين هامتين ، الأولى بدأت بوصول رضا خان إلى الملك حيث تولّى رئاسة الوزراء إلى جانب وزارة الحربية في أكتوبر 1924 ، ( ثمّ استطاع أن يفرض سيطرته التامة على البلاد ، فأعلن المجلس النيابي قرارا بإلغاء حكم الأسرة القاجارية في 31 أكتوبر 1925 ، وأعلن رضا خان نفسه إمبراطورا على البلاد في 12 ديسمبر 1925 ، واتخذ لنفسه لقب رضا شاه بهلوي نسبة إلى البهلوية التي تعني اللغة والكتابة الفارسية ، والتي كانت سائدة أيام ساسان ، وقد أقيمت حفلات التتويج لرضا شاه بهلوي في أبريل 1926 ، وأعلنت ولاية العهد لابنه شاهبور محمد ، وأطلق رضا شاه على نفسه لقب ( شاهنشاه ) ويعني ملك الملوك ) (2).

واستمرت إيران في ظل حكم الأسرة الشاهنشاهية إلى أن تمّ إعلان نظام الجمهورية الإسلامية نظاما جمهوريا للدولة الإيرانية وذلك بعد نجاح الاستفتاء العام الذي أجراه الشعب في مارس 1979 ، وقبلهم لمشروع الخميني القاضي بتأسيس الجمهورية الإسلامية ، والتي تعتمد المذهب الشيعي كمرجعية دينية .  
إذن إيران جمهورية إسلامية يترأسها رجل دين ، وصلاحياته يمنحها له الدستور القائم على الشريعة الإسلامية حسب المذهب الشيعي ، ويعمل بأسلوب الشورى ويؤثر بشكل مباشر على صنع القرار السياسي والعسكري ، خاصة وأنّ قيادة الجيش مرتبطة به وتحت مسؤوليته المباشرة .

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، المرجع السابق ، ص 24 .

2- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 22 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

### \* السياسة الخارجية :

بالنسبة للسياسة الخارجية فإنه منذ قيام الثورة الإسلامية سنة 1979 وإيران تعاني من شبه عزلة سياسية نتيجة للسياسة التي اتبعتها الثورة الإسلامية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، بالإضافة إلى تبنيها مؤخرا لمشروع تطوير السلاح النووي ، مما جعلها تتعرض للعديد من العقوبات من طرف الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ، بالإضافة إلى العداوة التي تربطها مع دول الجوار وفي مقدمتها دول الخليج العربي .

- ويمكن تلخيص أهداف ومظاهر سياستها الخارجية في النقاط التالية :

1- تحاول إيران أن يكون لها دور كبير في النظام الإقليمي والدولي في المنطقة وخاصة منطقة الخليج ، لذلك عملت على تحسين علاقاتها مع الدول الخليجية والعراق ، ومع بعض الدول الغربية ، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحول دون ذلك ، بالإضافة إلى أنّ احتلالها لجزر الإمارات العربية يسيء إلى علاقاتها مع الدول العربية والخليجية .

2- تقيم إيران علاقات جيدة مع ليبيا والسودان ، ولكن علاقاتها مع مصر ليست جيدة ، حيث تقوم إيران بتدريب وتسليح الحركة الإسلامية المعارضة في مصر ، كما قامت بتدعيم الحركة الإسلامية في الجزائر ، الأمر الذي أساء إلى العلاقة السياسية بين الجزائر وإيران في ذلك الوقت ( فترة التسعينيات ) .

3- تمّول إيران حاليا حركة حماس في الضفة الغربية وغزة وحركة حزب الله في لبنان ، وهذا كلّه يسيء إلى العلاقة بين إيران ولبنان وبين إيران وإسرائيل ، وبين إيران والسلطة الفلسطينية ، خاصة وأنّ إيران تعارض الحل السلمي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل .

4- تغذّي إيران حاليا جميع الحركات الإسلامية المعارضة في الدول العربية وأفغانستان وتركيا والبوسنة والهرسك ، والدول الإسلامية في الاتحاد السوفييتي سابقا ، ومن شأن ذلك أن يسيء إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية ، والدول العربية ويزيد من عزلتها السياسية .<sup>(1)</sup>

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، المرجع السابق ، ص 26 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

أمّا من حيث الأهمية الإستراتيجية لإيران فيمكن أن نوجزها فيما يلي :

- 1- توسط موقعها الجغرافي بين الشرق الأقصى والشرق الأوسط ، وبين آسيا وإفريقيا .
  - 2- إشرافها على الخليج العربي والمحيط الهندي ، وهي ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية بين الشرق والغرب .
  - 3- وفرة الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية مثل : النحاس والذهب والفحم والحديد والرصاص والمنغنيز ...
  - 4- وجود البترول بكميات كبيرة وخاصة في الجنوب الغربي ، حيث يُقدّر الاحتياطي الموجود بها حوالي 930 مليون طن .
  - 5- تعتبر أقرب المعابر الأرضية من آسيا إلى الجزيرة العربية وبالتالي إلى إفريقيا ، واعتبارها بمثابة عمق أمامي لدفاع أمريكا في شرق البحر المتوسط وفي الظهران وأثيوبيا .
  - 6- إمكانية خلق قوة عسكرية كبيرة بالنسبة لتفوق إيران بشريا عمّا حولها من دول الشرق الأوسط ، ولو أنّ قوّة الجيوش حاليا لم تعد تُقاس بالتعداد البشري بل بالترسانة النووية وقوة العتاد .
  - 7- تعتبر إقليم مباشر مفتوح للصراع المذهبي بين الغرب والمذهب الشيوعي سابقا .
  - 8- اتساع رقعتها الجغرافية ممّا يسمح للدول المتعاونة معها تحقيق عمق دفاعي كبير فيها يساعد على الصمود أمام أي تهديد أو غزو .
- إنّ كل هذه الخصائص والمميّزات الطبيعية والبشرية والاقتصادية وكذا العسكرية ، جعلت إيران تتبوأ مكانة هامة في منطقة الشرق الأوسط والخليج ، وأصبحت بذلك قطبا هاما ينافس كل دول المنطقة مجتمعة وخاصة دول الخليج العربي ، بالإضافة إلى تهديدها لمصالح الدول الغربية بالمنطقة خاصة فيما يخص رؤيتها لأمن الخليج بدون تدخل غربي ، بالإضافة إلى سعيها إلى امتلاك السلاح النووي كما أسلفنا سابقا ، ممّا يجعلها تتعرّض لمضايقات وعزلة فرضتها عليها الدول الغربية وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

### المبحث الثالث: جذور العلاقات بين السعودية وإيران .

سوف نتكلم عن جذور العلاقات بين إيران والسعودية كدولتين ناشئتين خلال القرن 20 ميلادي ، لكن ذلك يجرنا إلى الإشارة ولو باختصار إلى خلفيات هذه العلاقة التي تربط بين أمتين متباينتين حضاريا هما العرب والفرس ، وما يربط بينهما من علاقة تاريخية يحكمها منطق المنافسة وفي بعض الأحيان الاستعلاء ، باعتبار أنّ دولة الفرس زالت وتفككت إلى دويلات بعد الفتح الإسلامي للمنطقة وفقدت قوتها التي كانت قبل ذلك ، باعتبارها أحد الحضارتين المسيطرتين ( البيزنطية والفارسية ) .

لذلك كان للعرب نصيب من الكراهية لدى غلاة الفرس ومتعصبيهم ، وها هو الشاعر الشعبي أبو القاسم الفردوسي ( 935 – 1020 م ) في ملحمة المسمّاة الشاهنامه ينفث أحقاده ضدّ العرب فيقول مستهزئاً بهم : " الكلب يشرب الماء البارد في أصفهان ، والعربي يأكل الجراد في الصحراء " ، ويقول متحسّراً على الفتح الإسلامي لبلاد فارس : " بلغ الأمر بالعرب بعد شرب حليب الإبل وأكل الضّب ، أن يطلبوا تاج كسرى ، فتباً لك يا زمان وسحقاً . " ، والنظام الإسلامي في إيران الحالي شديد التباهي بهذا الشعبي الحاقد ، شأنه شأن النظام البهلوي البائد<sup>(1)</sup> .

تشير الوقائع إلى أنّ العلاقات العربية الإيرانية شهدت خلال العصر الحديث حالة من الصراع وعدم الاستقرار في انعكاس واضح لإرث التاريخ والجغرافيا منذ سقوط الدولة الفارسية على يد الفاتحين العرب ، وحالياً تثير إيران الكثير من الأزمات ، فقد احتلت الجزر العربية الثلاث وضمّتها إليها ، كما تُصرّ على وصف الخليج بالفارسي وتسعى كذلك لضم البحرين إليها بحكم غلبة الشيعة على تعداد السكان ، كما أنّها تعتبر نفسها وصيّة على العرب الشيعة المتواجدين بالأقطار العربية المجاورة ، وتقوم كذلك بتشكيل وتمويل أحزاب طائفية يّتم استخدامها لصالحها ، كما أنّها خاضت حرباً دامت 8 سنوات مع العراق ما بين ( 1980 – 1988 ) ، وكانت تقوم بتدعيم الجماعة الإسلامية في الجزائر خلال فترة التسعينيات ، وكذا تقوم بتدعيم جماعة الحوثي باليمن بهدف تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى هذه المناطق في إطار الخطة المعروفة بالخطة الخمسينية ( أي تصدير الثورة الإسلامية إلى معظم الدول الإسلامية خلال 50 سنة ) .

1- عمر خليفة راشد ، أضواء على المشروع الصفوي الإيراني ، البحرين ، 2014 ، ص 6 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

في أعقاب الحرب العالمية الأولى شهدت بلاد فارس عددا من الحركات الانفصالية في أقاليمها المختلفة ، وهذه الظروف هيأت المجال لظهور شخصية قويّة في التاريخ الإيراني وهو رضا خان قائد الجيش الإيراني الذي استطاع أن يُعيد للبلاد وحدتها ، وألغى حكم الأسرة القاجارية ونصّب نفسه إمبراطورا على البلاد عام 1925 م باسم رضا شاه بهلوي ، وغيّر اسم البلاد من فارس إلى إيران .

واصل رضا بهلوي الأطماع الفارسية وقام بضمّ إمارة عربستان ، في الوقت الذي تصارع فيه واشتباك الهاشميون في الحجاز مع السعوديين في نجد في صراع مرير من أجل السلطة ، وقد أثار هذا الضعف الذي كانت تشهده الكيانات السياسية في الخليج شهية الشاه وذلك بالتحوّل إلى الساحل العربي للخليج بعد أن سيطر على ساحله الشرقي في الوقت الذي تدفّقت فيه هجرات الإيرانيين الشيعة إلى إمارات الخليج وخصوصا البحرين ، وكان ذلك بمثابة عامل سياسي استغلّته إيران للسيطرة على الخليج وإثارة ادّعاءاتها في البحرين وإمارات الخليج الأخرى .<sup>(1)</sup>

كانت إيران تنظر إلى الخليج باعتباره بحيرة إيرانية ، لكنّ الوجود البريطاني بالمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى ، وكذا بروز الدولة السعودية الحديثة عام 1932 م كانا حائلين في وجه الأطماع الإيرانية بالمنطقة .

تشير بعض الدراسات إلى أنّ الاتصالات الأولى بين الدولتين الحديثتين السعودية وإيران ترجع إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى ، أي في الفترة ما بين ( 1925 – 1927 ) حيث تختلف الروايات في تحديد السنة بالضبط التي تمّ فيها أول اتصال بين الدولتين .

حيث تشير بعض الدراسات إلى أنّ أول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يُعرف آنذاك باسم سلطنة نجد وبلاد فارس يرجع إلى ( عام 1925 ، حينما حاول الفرس القيام بمساعي الوساطة بين الملك عبد العزيز وبين علي بن الحسين ملك الحجاز خلال حصار القوات السعودية لمدينة جدّة ، ولكن بعد أن احتلّ رضا شاه عربستان في العام نفسه لفت ذلك اهتمام عبد العزيز إلى مغزى هذا الإجراء ، وما ينطوي عليه من إشارات واضحة للمطامع الفارسية في منطقة الخليج العربي ، فرغم حرص رضا شاه على التقارب مع السعودية ، إلّا أنّ عوامل التوتّر بقيت قائمة بين البلدين بسبب تعارض مواقفهما بالنسبة للإمارات العربية في الخليج ، ولا سيما البحرين .<sup>(2)</sup>

1- منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ( 1979 – 2000 ) ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات ، 2008 ، ص 62 .

2- محمد سالم أحمد الكواز ، العلاقات السعودية الإيرانية ( 1979 – 2011 ) ، دراسة تاريخية سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 15 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

يعتبر عام 1926 حدثًا مهما في تاريخ السعودية وإيران المعاصر حيث في ( شهر جانفي 1926 تمّت مبايعة الملك عبد العزيز آل سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها ، وفي أبريل من نفس العام تمّ تتويج رضا شاه بهلوي إمبراطورا على إيران ، وكان أول اتصال بينهما في نفس العام عندما قام الملك عبد العزيز آل سعود بالدعوة إلى عقد مؤتمر يُسمّى " مؤتمر العالم الإسلامي " لتوحيد كلمة المسلمين والنظر في شؤونهم ، وكانت إيران من البلدان التي وُجّهت إليها الدعوة .<sup>(1)</sup>

وقد قام شاه إيران بإرسال مندوبه لتمثيله في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في مكة ، وافتتحت أشغاله في 1 جوان 1926 ، وقد كان لهذا المؤتمر نتائج إيجابية وخاصة على العلاقات بين البلدين ، حيث حصل الملك عبد العزيز خلال المؤتمر على تأييد العالم الإسلامي لما يقوم به من أعمال وإصلاحات بالحجاز ، وكذا تصحيح صورة الدعوة السلفية في أذهان المسلمين ، ومن بين الدول التي غيرت نظرتها هي إيران والتي يُعتبر حضورها إلى المؤتمر أول اتصال مباشر بين الدولتين السعودية وإيران .

وعلى الرغم من حرص شاه إيران على إقامة علاقات مع الدولة السعودية ، إلا أنه عندما وقّع الأمير فيصل نائبا عن الملك عبد العزيز على معاهدة جدّة مع بريطانيا في 20 ماي 1927 ، قامت الاحتجاجات الإيرانية ضدّ المعاهدة لأنها عدّتها مخالفة لادّعاءاتها في المنطقة .<sup>(2)</sup>

أمّا عن العلاقات الدبلوماسية الرسمية فيعود تاريخها إلى عام 1927 ( عندما عيّنت إيران حبيب الله خان هويدا كأول دبلوماسي لها في منطقة نجد والحجاز ، لتشهد العلاقات بعدها تطورا ملحوظا وصل إلى مرحلة التوقيع على معاهدة صداقة بين البلدين عام 1929 تضمّنت وضع القواعد الأساسية للتعاون السياسي والدبلوماسي والتجاري ، وعلى خلفية هذه المعاهدة تبادل رضا شاه بهلوي " 1925 – 1941 " وعبد العزيز عبد الرحمان آل سعود " 1902 – 1953 " برقيات التهنئة بهذه المناسبة .<sup>(3)</sup> ( انظر الملحقين رقم 8 و 9 )

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، المرجع السابق ، ص ، ص ( 24 ، 25 ) .

2- المرجع نفسه ، ص 26 .

3- محمد عبد الرحمان يونس عيدان ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1941-1979 ، دراسة تاريخية سياسية " ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 ، جانفي

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

إذن تعبيراً من رضا شاه بهلوي على حسن نواياه ورغبته في ربط علاقات مع السعودية فقد دشّن عهده بربط علاقات دبلوماسية مع السعودية في إطار العلاقات الرسمية بين البلدين ، حيث عيّن كما أسلفنا حبيب الله خان هويدا أول دبلوماسي يزور الحجاز ونجد وملحقاتها ، وأجرى مباحثات رسمية دبلوماسية مع المسؤولين السعوديين ، وقد بلغت العلاقات السياسية الإيرانية السعودية أقصاها خلال النصف الثاني من سنوات العشرينات بتوقيع معاهدة صداقة في طهران في 24 أوت 1929 .

هذه المعاهدة وقّعها عن الجانب السعودي وفد ثلاثي في الشؤون الخارجية وجاءت هذه المعاهدة لتحديد أسس إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين ، بحيث أنّ الشاه عيّن هويدا وزيراً مفوضاً في جدة وذلك في مارس 1930 ، وبالمقابل أرسل الملك عبد العزيز وفدا برئاسة ابنه ونائبه الأمير فيصل إلى طهران عام 1932 لتعزيز العلاقات واستمرارها بين البلدين .<sup>(1)</sup>

بعد تمكن عبد العزيز آل سعود من توحيد أقاليم نجد والحجاز وملحقاتها وإعلانه تأسيس المملكة العربية السعودية عام 1932 اعترفت إيران بها كخطوة نحو تعزيز علاقاتها مع المملكة الجديدة ، وبقيت العلاقات تسيير وفق هذا الاتجاه حتّى عام 1941 .

إذن بقيت العلاقات الودية مستمرة لتشهد نوع من التوتر عام 1943 ، حيث تطوّرت الأوضاع وأدت في النهاية إلى قطع تلك العلاقات السياسية بين الحكومتين خلال الفترة ما بين 1944 – 1946 .

---

1- محمد سالم أحمد الكواز ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1979 – 2001 ، دراسة سياسية " ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 ، جانفي 2007 ،

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

بالنسبة للمظهر العام للعلاقات السياسية بين السعودية وإيران ، فقد كان التشكيك وعدم الثقة هي الميزة الأبرز لتلك العلاقة ، وذلك لاختلاف المناهج والأفكار الدينية التي يمكن استغلالها من قبل الغير لتأجيج نار الفتنة والعداء بين الطرفين ، فهي تؤدي إلى خصومات لا يمكن التنازل عنها أو التهاون بها على اعتبار أنّها من المبادئ والثوابت التي لا يمكن المساس بها ، إلا أنّ عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة السعودية الثالثة استطاع تحسين العلاقة بين الدولتين نوعاً ما من خلال إتباعه سياسة حسن الجوار منذ البداية ، فعقد في صيف 1929 معاهدة صداقة مع حكومة الشاه والتي اعتُبرت في وقتها خطوة سياسية بارعة ، إذ أنّها أحلت التفاهم والعلاقات الودية محل الخصومات الدينية التقليدية بين الإسلام السنّي والإسلام الشيعي .<sup>(1)</sup>

إنّ الحكومة الإيرانية لم تستفد من معاهدة الصداقة التي وقّعها ابن سعود في سنة 1929 والتي لو استُغلت بصورة صحيحة كان من الممكن أن تذيب جليد الخلافات وسوء الفهم الحاصل بين الدول العربية جميعها وإيران لما يتمتع به ابن سعود من مكانة دينية واحترام وتقدير في المنطقة الخليجية والإسلامية ، وهو ما يظهره السلوك والتصرفات التي اتبعها الشاه وحكومته فيما بعد ، والتي يمكن اعتبارها تصرفات استفزازية منهجية ومنظمة من خلال مطالبته واعتدائه على الجزر الإماراتية ، وكذا مطالبته بضم البحرين ، ولم يخضع لشروط الاتفاقية التي تفرض على موقعها ضرورة التقيد بحسن الجوار والمشاورات الودية التي تُجنّب الطرفين الصراع والتنافس .

بعد توقيع معاهدة الصداقة سالفة الذكر تمّ تعيين حبيب الله خان هويدا وزيراً مفوضاً في جدة ، وتسلم عمله رسمياً في 6 أبريل 1930 ، وبذلك تمّ الاعتراف المتبادل بين البلدين ، وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية تأخذ شكلها الرسمي وتلعب دورها على ساحة العلاقات الدولية .

1- نواف وبدان سلمان الجشمي ، مرجع سابق ، ص 155 .

## فصل تمهيدي: التحديد الجغرافي للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين

كما أصدر الملك عبد العزيز آل سعود مرسوما يقضي بتحويل مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية بداية من 19 ديسمبر 1930 ، وإسناد منصب وزير الخارجية إلى نائب الملك على الحجاز ابنه الأمير فيصل ، وبهذا المرسوم أصبح فيصل بن عبد العزيز أول وزير للخارجية السعودية في أول وزارة تأسست في الدولة السعودية بصفة رسمية<sup>(1)</sup>.

وقد قام الأمير فيصل بصفته وزيرا للخارجية بزيارات رسمية للعديد من الدول العربية والإسلامية وكذا الدول الأجنبية من أجل ربط علاقات ودية مع العالم الخارجي ، وقد كانت إيران من بين الدول التي زارها الأمير فيصل في جويلية 1932 ، هذه الزيارة التي كانت بدعوة من وزارة الخارجية الإيرانية ، حيث تمت بعد جولة من الزيارات التي قام بها الأمير فيصل لأوروبا لتختتم بزيارة إيران والعراق والكويت . هذه الزيارة التي قام بها الأمير فيصل إلى طهران في جويلية 1932 أدت إلى تأكيد الصداقة بين الدولتين ، والتي جاءت بعد انضمام إيران إلى عصبة الأمم وإقدامها على عقد مجموعة من معاهدات الصداقة مع جيرانها روسيا وتركيا وأفغانستان والعراق .

لكن فيما بعد بدأت العلاقات تتوتر وذلك يرجع كما أسلفنا إلى الأطماع الإيرانية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالبحرين ، حيث أنّ إيران كانت تنظر إلى الخليج وكأنه بحيرة إيرانية لأهميته الإستراتيجية ، لكنّ السعودية وقفت في وجه هذه الأطماع الإيرانية المتزايدة بالمنطقة ، فأصبحت هذه المسألة تمثل عقبة دائمة في وجه تحسين العلاقات بين الدولتين ، وبقيت العلاقات تتأرجح بين الدولتين ويغلب عليها الطابع الودي إلى غاية 1943 ، حيث شهدت توترا أدّى في النهاية إلى قطع العلاقات ما بين 1944 – 1946 .

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، المرجع السابق ، ص ، ص 28 ، 29 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية

والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

المبحث الأول : الاختلاف المذهبي والصراع السياسي  
بين الدولتين

المبحث الثاني : الخلاف حول بعض القضايا الإقليمية.

المبحث الثالث : العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات  
بين الدولتين

**المبحث الأول : الاختلاف المذهبي والصراع السياسي بين الدولتين .**

تشهد العلاقات الثنائية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية نوعاً من الصراع والتنافس الذي يشتعل أحياناً ويخبو أحياناً أخرى ، وهذا الصراع له عدة أسباب بعضها سياسي وبعضها ديني ، ومن هذه الأسباب نجد اختلاف أنظمة الحكم بين الدولتين ، فالسعودية دولة ملكية تحكمها أسرة آل سعود منذ تأسيسها سنة 1932 ، أمّا إيران فهي جمهورية إسلامية منذ 1979 بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني ضدّ نظام الشاه محمّد رضا بهلوي .

هذا من جهة نظام الحكم السياسي ، حيث تسعى إيران جاهدة لتصدير مبادئ ثورتها الإسلامية ونصرة المظلومين والمضطهدين ضدّ المتكبرين والمتجبرين حسب ادّعاءاتها ، وبالتالي تحاول الإطاحة بأنظمة الحكم المفروضة على الشعوب ومنها النظام الملكي السعودي .

ومن جهة أخرى نجد الاختلاف المذهبي بين الدولتين فالسعودية دولة إسلامية تعتمد المذهب السنّي وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية كنظام حكم ، وهي راعية للمذهب السنّي وتشرف على إدارة أشرف البقاع الإسلامية ( مكة والمدينة المنورة ) ، في مقابل إيران التي تعتمد المذهب الشيعي الإثني عشري\* كمذهب رسمي للبلد ، كما تسعى لتصديره إلى بقية دول العالم الإسلامي ، هذا الاختلاف أدّى إلى نوع من التنافس والصراع بين الدولتين حيث تسعى كل دولة إلى تصدير مذهبها والتصدي للمذهب المخالف .

فالخلاف الأساسي بين المذهبين بدأ سياسياً لمن له حق الولاية والإمامة على المسلمين بعد الرسول صلّى الله عليه وسلم ، وبقي سياسياً إلى يومنا هذا ، وما نراه اليوم من صراع ليس إلاّ مظهراً من مظاهر تلك الحقيقة التاريخية ، فالصراع اليوم بين إيران والسعودية ليس إلاّ امتداداً لهذا الصراع السياسي وإن تدثّر بغطاء ديني ومذهبي إلاّ أنّه في العمق والجوهر سياسي ويتمحور حول من له حق الولاية على المسلمين في شرق أوسط جديد تنهار أنظمتها وتتغيّر معالم خرائطه القديمة .

---

\*- المذهب الإثني عشري : مذهب ديني شيعي للشيعة الإمامية الإثني عشرية الذين يعتبرون الإمامة أصل من أصول الدين ، وأنّ الخلافة بعد النبي عليه الصلاة والسلام يجب أن تكون في نسل علي ( رضي الله عنه ) وهم إثنا عشر إماماً يُميّزون بالعصمة مثل الأنبياء آخرهم الإمام المهدي الموجود في السرداب بمنطقة سامراء بالعراق . المرجع : مجلة الراصد الإلكترونية ، العدد 2 ، شعبان 1424 ، الأربعاء 16 أوت 2006 ، الموقع : [www.alrased.net](http://www.alrased.net) .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

ظهر الخلاف العقائدي بين الدولتين للعلن بأكثر جدية وأكثر وضوح بعد ظهور النظام الإسلامي في إيران 1979 ، حيث عندما أطيح بالشاه محمد رضا بهلوي وتأسست الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، اعترفت السعودية سريعا بالنظام الجديد ، وكانت تأمل في أن تستمر تلك العلاقات ولكن ذلك لم يتحقق ، ففي الوقت الذي كانت للخميني رؤية وهي العمل على نشر الثورة الإسلامية في الخارج كانت السعودية ترفض مثل ذلك ، واعتبرت قيادة الثورة الإسلامية في إيران الموقف السعودي هذا عامل كبح لمشاريعها ، حيث سعى الخميني إلى تحريض الجالية الشيعية في المملكة العربية السعودية رافعاً شعار " تحرير المستضعفين " وهو التوجه الذي نهجته طهران والإسلاميون الشيعة من أجل استقطاب هذه الأقليات وتعبئتها ضدّ دولها وحكامها .

حسب الخميني فإنّ العالم ينقسم إلى ظالمين ومظلومين ، والظالمون هم القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ويرى الخميني أنه يجب على إيران أن تتحمّل مسؤوليتها في تصدير الثورة لإنقاذ الشعوب المضطهدة في كل مكان .<sup>(1)</sup>

الخلاف في المواقف المذهبية بين السنة والشيعة كان أيضا قائما كأحد العناصر في النزاع ، وظهر الخلاف أيضا عندما طالب الخميني بالمشاركة في إدارة شؤون الحج في مكة المكرمة والتي يتظاهر فيها الحجاج الإيرانيون من وقت لآخر ممّا يؤثّر على مسار فعاليات مناسك الحج ، وقد دعا هذا التطور الملك فهد للعودة إلى استخدام لقب " خادم الحرمين الشريفين " الذي لم يكن يُستخدم كثيرا من قبل ، وأصبح واضحا أنّ السعودية لا تودّ أن تتسامح مع أي تدخل لطهران .

---

1- James H .KNRSE , Determinants of iranian foreign policy : the impact of systemic , Domestic and ideologic factors , submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts in national security affairs , Naval postgraduate school Monterey , California , june 1994 , p 54 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

إنّ استخدام إيران للإسلام والرموز الدينية الإسلامية لا تزال سمة من سمات " تصوّر دورها " ، إذ للإسلام مكانة ودور مهم في صياغة السياسة العامة وإستراتيجية الدولة ، وهو ما سبّب لها خلافات في علاقاتها الخارجية .<sup>(1)</sup>

هذه المبادئ الهجومية التي تبنتها إيران والتي تهدف كما أشرنا إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى بقية دول العالم الإسلامي في إطار ما يُصطلح عليه عندهم "بالخطة الخمسينية" ، أي تصدير الثورة الإسلامية إلى العالم الإسلامي خلال خمسين سنة .

لقد أحدث قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979 واقعا جديدا في المشهد السياسي الإقليمي لا سيّما المتعلّق بمنطقة الخليج العربي ، وهذا الواقع الجديد ترك ظلاله على علاقات إيران مع العرب بشكل عام والسعودية بشكل خاص .<sup>(2)</sup>

إنّ الصراع بين السعودية وإيران ليس دينيا في حقيقته بل إنّه صراع سياسي في جوهره وأهدافه وإن كانت تغطيته تتضمّن شعارات ومبررات ذات طابع ديني أو مذهبي ، وهو ليس صراعا على الحدود أو على الأرض وليس صراعا على زعامة المنطقة ، إذ أنّ لكل من الدولتين موقعها الخاص ، فالسعودية لها دور قيادي في المنطقة معترف به عربيا وإسلاميا ودوليا ، وإيران تسعى عن طريق سياساتها وتدخلاتها في سوريا والعراق واليمن ولبنان وساحات أخرى إلى تعزيز دورها الإقليمي بالمنطقة .<sup>(3)</sup>

تعتمد كل من السعودية وإيران مجموعة من المبادئ في سياستها الخارجية والتي من ضمنها التصدي للمرجعيات الدينية الدخيلة ، واعتماد مصدر واحد وأساسي للتشريع الديني والسياسي .

1- Anoushiravan Ehteshami and Raymond hinneb, the foreign policies of middle east states, Lynne Rienner publishers , london , 2002 , p288 .

2- محجوب الزويري ، " العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة "، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 8 ماي 2012 ،

الموقع : Studies . Aljazeera . net

3- عبد الكريم أبو النصر ، " حقائق الصراع السعودي الإيراني "، جريدة النهار premium ، 23 سبتمبر 2016 ، صفحة واحدة .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيواستراتيجية للصراع بين الدولتين .

فمن بين الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية لإيران نجد : 1- المصلحة القومية الإيرانية حيث تستثمر إيران الموقع الإستراتيجي والاقتصاد كأدوات في الحفاظ على مصالحها .

2- تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي ، وتستثمر فيها أيضا الأدوات أعلاه .

3- السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج .

4- تقود الشيعة السياسية كإيديولوجيا دولة وكأداة في الحالتين إلى أنواع من العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران .

5- العداء للسياسة الأمريكية النابع من العناصر السابقة ، والذي كان يستند إلى موقف مجاهد ضدّ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية كقوة استكبار عالمية .<sup>(1)</sup>

هذا بالنسبة لأهم مبادئ السياسة الخارجية لإيران والتي من بين محدّداتها ومبادئها اعتماد المذهب الشيعي كمذهب رسمي للبلد والسعي لتصديره لبقية الدول باعتماد مجموعة من الوسائل والتي سنتعرّض لها لاحقا .

إنّ الدور الشامل للدين في إيران والسعودية لم يؤثر فحسب على طبيعة الأنظمة السياسية في البلدين ، بل أثر أيضا في السياسة الخارجية وصبغها بصبغة معيّنة ، ولوجود الحرمين الشريفين على أراضيها فقد اعتزّت السعودية بقيادتها للدول الإسلامية وكافحت من أجل تنسيق السياسات الخارجية لكثير من الدول الإسلامية وتعبئة الرأي العام في هذه الدول لدعم القضايا العربية .

واتبعت السياسة الخارجية السعودية وسيلتين لإدارة هذه السياسة الإسلامية ، الأولى رسمية عن طريق رعايتها المباشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والثانية غير رسمية من خلال المنظمات غير الحكومية مثل " رابطة العالم الإسلامي " التي تقدّم أعمال الإغاثة الإنسانية للمجتمعات الإسلامية في أفغانستان وإفريقيا ، وهناك منظمة ثالثة هي " مؤتمر الفقه الإسلامي " وهي منظمة غير حكومية تعقد اجتماعاتها السنوية في مكة المكرمة قبل موسم الحج لمناقشة القضايا الدينية الكبرى التي تواجه العالم الإسلامي .<sup>(2)</sup>

1- محمد حامد الأحمري وآخرون ، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2010 ، ص 11 .

2- جمال سند السويدي وآخرون ، إيران والخليج البحث عن الاستقرار ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط2 ، الإمارات ، 1998 ، ص 228 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

هذا بالنسبة للوسائل التي تستعملها السعودية للحفاظ على مكانتها الإسلامية والحفاظ على التوازن المذهبي والتصدي لانتشار المذهب الشيعي ، وهي تعاني من التدخل في شؤونها باستغلال الأقليات الشيعية الموجودة بأراضيها .

حيث يكثر تواجد من يحمل فكر الطائفة الشيعية في السعودية بالمنطقة الشرقية وبالتحديد في منطقة الإحساء ، كما يتركز وجودهم في منطقة القطيف والدمام ، أيضا لهم وجود ملحوظ في المدينة المنورة وخاصة في حي العوالي ، وتتراوح نسبة الشيعة في السعودية حسب الإحصائيات ما بين 5 - 10 % .<sup>(1)</sup>

إذن يتركز الوجود الشيعي في شرق البلاد وخاصة في مناطق ( الإحساء ، القطيف ، الدمام ، الخبر ، الظهران ) ، وكانت تلك المناطق جزءا مما كان يُسمى ببلاد البحرين الذي سيطر عليها القرامطة أواخر القرن الثالث هجري خلال حكم العباسيين والذين دخلوا مكة عام 317 هجري ( 929 ميلادي ) وقتلوا الحُجاج وأخذوا الحجر الأسود ، ثم استولوا على عُمان وكانت نهايتهم على يد السلاجقة عام 466 هجري.<sup>(2)</sup>

هذا التواجد الشيعي بأراضي السعودية وبالذات المجاورة يعتبر أحد الوسائل الرئيسية التي تستعملها إيران للتدخل في شؤون دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية تحت غطاء حماية الأقليات الشيعية التي تدين بالولاء لإيران باعتبارها راعية لهذا المذهب ، حيث تقوم إيران بتعبئة الأقليات الشيعية في الأراضي السعودية وباقي دول الخليج العربي لإثارة القلاقل والفوضى ، وهذا ما يفسر العلاقات المتوترة التي كانت تميز علاقات إيران بالدول الإسلامية ومنطقة الخليج خاصة ، واستغلال الأقليات الشيعية المتواجدة هناك للإضرار ببلدانها ، وهذا ما كانت تسير عليه علاقات إيران بالسعودية ، حتى وصل الأمر إلى إرسال إيران للمئات من عناصر الحرس الثوري إلى أراضي الحرمين الشريفين في موسم الحج لعام 1987 وقاموا بتنظيم المظاهرات والتخريب في مكة المكرمة وصرف الناس عن مناسك الحج .<sup>(3)</sup>

1- السعدي حمدي ، " إيران ومحاولات ابتلاع الخليج " ، موسوعة الرشيد ، العراق ، 23 ديسمبر 2009 .

2- أبو عامود محمد ، " الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي - الإيراني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 178 ، مصر ، أبريل 2007 ، ص 97 .

3- الراصد نت ( 1428 ) ، الخلفية الدينية للسياسة الخارجية الإيرانية ، منتديات ماجدة ، موقع ياهو ، المصدر :

[/http://majdah.maktoob.com/vb/majdah83052](http://majdah.maktoob.com/vb/majdah83052)

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

تستعمل إيران المذهب الشيعي كغطاء لتميرير سياستها والتدخل في شؤون العالم الإسلامي وخاصة الدول المجاورة ، فمن يتابع هذا الموضوع سيلاحظ أنّ السياسة الإيرانية تتعامل مع هذا العامل " التشييع والشيعية " كحصان طروادة من خلاله تخترق إيران العالم العربي ، وتستعمل إيران التشييع والشيعية المنثورين بين إيران وباكستان والهند ودول مجلس التعاون الخليجي كمركب من مراكب الاختراق والتدخل في شؤون هذه البلدان ومحاولة فرض الهيمنة الإيرانية عليها . (1)

من بين الوسائل التي تستعملها إيران في صراعها الطائفي مع السعودية ومع دول عربية أخرى نجد تنظيمات حزبية مثل حزب الله اللبناني بقيادة حسن نصر الله ، بالإضافة إلى تنظيمات حزبية أخرى مثل تجمع علماء الحجاز ، وهو تجمع يضم الشيوخ المقلدين للخميني وكان هدفهم الرئيسي بالإضافة إلى تحصيل العلم نشر مرجعية الخميني بصفته فقيها بولاية مطلقة في منطقة القطيف والإحساء التي كانت تدين لمرجعية النجف بالولاء ، لم يكن مسمّى " تجمع علماء الحجاز " متداولاً عند الناس في القطيف والإحساء ، بل يعرف التيار بـ " خط الإمام " نسبة إلى الإمام الخميني الزعيم الروحي لهذه الجماعة ، لذا سوف نستخدم مسمّى " خط الإمام " عند الحديث عن الخط السياسي والدعوي لهذا التيار ، ومسمّى " حزب الله الحجاز " عند تناول الخط العسكري . (2)

بالإضافة إلى اعتمادها على تكتلات شيعية مجاورة للسعودية ودعمها مادياً ومعنوياً مثل حركة أنصار الله والتي كانت تُسمّى بحركة الشباب المؤمن ، وهي حركة سياسية دينية مسلّحة تتخذ من صعدة شمال اليمن مركزاً رئيسياً لها ، عُرفت في الإعلام باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي المرشد العلي للجماعة ، والتي تشهد صراعاً مع الحكومة اليمنية وتعرض حالياً إلى حملة عسكرية من طرف التحالف العربي بقيادة السعودية لاتهامها بالتدخل في شؤون هذه الأخيرة .

1- عبد الله فهد النفيسي وآخرون ، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ط2 ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص 34 .

2- بدر الإبراهيم ومحمد الصادق ، الحراك الشيعي في السعودية ، تسييس المذهب ومذهبية السياسة ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2013 ، ص 143 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

تقوم إيران كذلك بدعم بعض الأنظمة الموالية لها مثل نظام بشار الأسد في سوريا وخاصة في هذه الحرب الأهلية التي تشهدها البلد منذ سنة 2011 بين الحكومة السورية بقيادة بشار الأسد والمعارضة العسكرية المسلحة التي تطالب بإسقاط النظام والتي تشهد كذلك دعما من طرف بعض الأنظمة العربية مثل المملكة العربية السعودية في حرب طائفية بين السنة والشيعة ، بالإضافة إلى تدخلها في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003 بعد التدخل الأمريكي واستيلاء العناصر الشيعية على السلطة وتحول العراق إلى منطقة من مناطق النفوذ الإيراني .

كل هذا الذي أشرنا إليه سابقا يمثل بعض مظاهر الصراع الطائفي والمذهبي بين الشيعة والسنة والذي تقوده كل من إيران والسعودية وتدعمه في العديد من المناطق والذي أدى إلى ظهور العديد من بؤر التوتر وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

أما المظهر الثاني في الصراع فهو الميدان السياسي والنتائج عن اختلاف أنظمة الحكم بين إيران والسعودية ، حيث تشهد الأولى نظاما جمهوريا إسلاميا منذ نجاح الثورة الإسلامية بقيادة الخميني في 1979 ، أما الثانية فهي مملكة منذ تأسيسها عام 1932 وتحكمها أسرة آل سعود ، وتعتمد إيران مبدئاً في سياستها الخارجية ينص على إقامة أنظمة عادلة والعمل على نصرته المظلومين في العالم ، حيث تنص المادة 152 من دستورها في فقرة منها على أن : " السياسة الخارجية لإيران تقوم على الدفاع عن حقوق جميع المسلمين " ، كما تنص المادة 154 على : " تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كآية مقدسة لها ، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة ، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضدّ المستكبرين في أية نقطة من العالم ، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى . " ، ويُلاحظ التناقض الواضح في المادة الأخيرة ، إذ كيف يتحقق هدف نصرته المستضعفين في الأرض دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول .<sup>(1)</sup>

1- أشرف محمد كشك ، " معضلة متجددة : أمن الخليج في الرؤية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 50 ، العدد 196 ، البحرين ، أبريل 2014 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

إن اختلاف أنظمة الحكم بين السعودية وإيران يعتبر أحد الأسباب الرئيسة للصراع بين الدولتين حيث تعتبر إيران الأنظمة الملكية في الخليج أنظمة مستبدّة وغير شرعية وتسعى إلى تحريض أتباعها في المنطقة لإثارة الفتن والقتل ، وبالتالي الإطاحة بهذه الأنظمة ، حيث ( لا تقتصر إيران في علاقاتها بالدول العربية على العلاقات الرسمية كدولة في عالم من الدول ، وإنما تتدخل في المكونات الداخلية للوحدات الوطنية ، وتتبع سياسات تمييزية بين الفصائل والجماعات الوطنية ، لتخلق أوضاعا داخلية لا تساعد على الاستقرار وتؤسس لتوابع فصائلية وجيوب بؤرية تدور في فلكها القائم على ادّعاءها الولاية المذهبية على الشيعة بالعالم ، وهو ما يُشكّل أدوات هدم تدريجي للدول من الداخل . )<sup>(1)</sup>

هذا ما يخص الخلاف المذهبي والصراع السياسي القائم بين إيران والسعودية والذي يقوم على مجموعة من الاعتبارات وتتحكّم فيه مجموعة من المحدّدات ، أهمّها اعتماد الدولتين لأنظمة سياسية متناقضة ( الملكية والجمهورية ) ، بالإضافة إلى الارتكاز على مرجعية دينية مختلفة ( الشيعة والسنة ) ، وهذه المرتكزات هي التي تُعمّق الشرخ بين الدولتين ، بالإضافة إلى عوامل أخرى سوف نتطرّق إليها في الفصول المتبقية من هذه الدراسة .

1- معتز سلامة ، " إيران والأمن القومي العربي 1979 – 2016 " ، دراسة ، مجلة آفاق عربية ، مصر ، العدد الأول ، مارس 2017 ، ص 38 .

### المبحث الثاني : الخلاف حول بعض القضايا الإقليمية .

هناك العديد من المؤثرات والمحددات التي تساهم في عرقلة السير الحسن للعلاقات بين البلدين ( إيران والسعودية ) ، هذه المؤثرات أو العوامل نستطيع أن نقسمها إلى قسمين ، فهناك المتغيرات والثوابت ، فبالنسبة للمتغيرات فهي التي ترتبط بالأحداث السياسية التي تطرأ على المنطقة ، أما الثوابت فهي تلك المتعلقة بالأمور الجغرافية والتي تشكل حواجز وتراكمات تساهم في توتر العلاقات بين البلدين .

إنّ الحديث عن العوامل الإقليمية التي تساهم في توتر العلاقات بين البلدين موضوع واسع يحتاج إلى تحليل وتدقيق ، ويتطلب نوعاً من التوسع في معالجتها ، لذلك سوف نركز على بعض هذه العوامل ومنها :

#### - تسمية الخليج :

عُرف المسطح المائي الذي يقع إلى الشرق من شبه الجزيرة العربية وإلى الغرب من إيران بأسماء مختلفة عبر التاريخ ، يبلغ المجموع العام لطول الساحل على الخليج نحو 3300 كم ، حصّة إيران منها نحو الثلث ، ويسكن العرب على معظم ضفاف الخليج العربي سواء في القسم الغربي أو الجنوبي في سلطنة عُمان والإمارات والبحرين وقطر والسعودية والكويت ، وفي القسم الشمالي في العراق وفي معظم سواحل إيران المطلّة على الخليج العربي ، ففي شمال الخليج العربي يسكن العرب في العديد من مدن عربستان أهمّها الأحواز والمحمرة ، وفي إقليم بوشهر الواقع في الشمال الشرقي من الخليج العربي في مدن مثل بوشهر وعسلوية وبندر كنعان ، وفي إقليم هرمزغان في شرق الخليج العربي يشكّل العرب غالبية سكان جزيرة قشم بالإضافة إلى وجود العرب في بندر لنجة وفي مدينة بندر عباس مركز هذا الإقليم .

عرف الخليج العربي عدّة تسميات عبر التاريخ كان أهمّها الخليج الفارسي وخليج البصرة وخليج البحرين ...، أمّا مصطلح الخليج العربي فيُقال أنّ أول من ابتدعه هو السير شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين في الثلاثينيات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطانيا مع إيران حول البحرين والجزر العربية .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

ولم يوافق الفرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي ، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في كافة مراسلاتهم اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 ، واستعمل عرب الخليج نفس التسمية في مراسلة تلك القوى ، ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام 1961 بنسختها الإنجليزية والعربية ، وهي أول محمية تستقل فيه .<sup>(1)</sup>

بعد أن عُرف الخليج بعدة تسميات عبر التاريخ فقد انحصرت تسميته حالياً على مسميين رئيسيين هما الخليج العربي والخليج الفارسي ، حيث تُستخدم تسمية الخليج العربي رسمياً من قبل دول الجامعة العربية وجميع البلدان العربية والمنظمات العربية ، كما تستخدمه الأمم المتحدة في محاضر مؤتمراتها ومراسلاتها وفي وثائقها العربية والجمعيات الجغرافية والعربية ، أما التسمية الأخرى ( الخليج الفارسي ) نسبة إلى بلاد فارس فتستخدم عالمياً .

تُعتبر تسمية الخليج إحدى أهم المشكلات التي تعكس عمق الخلافات الموروثة والشك المتبادل ، فدول الخليج تُفضل تعبير الخليج العربي على أساس أنه عربي الهوية ، وتنفي انتساب أي قوة أخرى غير عربية له من الزاوية الحضارية والسياسية ، وتعزز هذا التعبير مع استقلال دول الخليج العربية في أوائل السبعينيات ، وعلى العكس من ذلك أصرت إيران الشاه على تسمية الخليج بالفارسي استناداً إلى تسميته القديمة منذ عهود طويلة مضت ، وكان إصرارها تعبيراً عن الرغبة في الهيمنة سياسياً وثقافياً على المنطقة أو الشعور بالعصبية الفارسية ، واستمر ذلك النهج بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وحتى الآن .<sup>(2)</sup>

1- محمد مقروف ، مرجع سابق ، ص 8 .

2- عز العرب محمد ، " ملفات إيرانية - العلاقات الإيرانية العربية " ، مجلة البينة ، الرباط ، المغرب ، 17 ديسمبر 2007 ، ص ، ص 8 ، 9 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

ترى إيران أنّ لها الحق في السيطرة على سائر الخليج العربي وتعتبر سواحله الغربية أنّها كانت مستعمرات تابعة لمملكة الفرس قبل الإسلام ، كما أنّها تعتبر الخليج " الخليج الفارسي " هي التسمية الوحيدة التي أطلقت على الخليج وتنكر وجود أي اسم آخر ، في حين يرى أغلب العرب حالياً أنّ اسم "الخليج العربي" تاريخي وقديم ، وأنّه مبرّر لأنّ ثلثي سواحل الخليج تقع في بلدان عربية ، بينما تُطلّ إيران على حوالي الثلث ، وأنّه حتّى السواحل الإيرانية تقطنها قبائل عربية سواء في الشمال ( إقليم الأحواز ) ، أو في الشمال الشرقي في العديد من مدن إقليم بوشهر مثل بوشهر وعسلوية وبندر كنغان ، أو في الشرق في بندر لنجة وبندر عباس ، كما أنّ العرب يُشكلون سكان أهم جزيرتين مسكونتين في الخليج العربي وهما جزيرة البحرين وجزيرة قشم ، بالإضافة إلى أنّ العرب يُشكلون السكان الأصليين لجميع الجزر المأهولة في الخليج العربي قبل ظهور النفط ، وبالتالي فمن الأولى تسمية الخليج وفق الشعب الذي يسكن جزره وسواحله .

### - الجرف القاري :

يُعرّف الجرف القاري بأنّه الامتداد الطبيعي لليابسة داخل البحار والمحيطات ، وهو بالنسبة لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي ، وللدولة الساحلية حقوق سيادية على جرفها القاري ، وتستفيد من موارده الطبيعية غير الحية كالنفط والغاز والمعادن ، وله عدّة تسميات الجرف القاري ( neretic zone ) ، أو المياه الساحلية ( coastal waters ) ، أو المحيط الساحلي ( coastal ocean ) ، أو الامتداد القاري أو العتبة القارية ، أو الإفريز القاري .

وقد بدأ الحديث عن الجرف القاري كمصطلح عام 1945 عندما تحدّث الرئيس الأمريكي وقتها هاري ترومان عن أنّ من حق الولايات المتحدة الأمريكية الخارجة وقتها منتصرة من الحرب العالمية الثانية استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في قاع البحر وما تحت القاع - تحت مياه أعالي البحار بمحاذاة سواحل البلاد ، ودفع موقف ترومان بالكثير من الدول إلى فرض سلطانها على الجرف القاري كمنطقة تابعة لها ، ومن بينها البيرو ، والشيلي والدومينيكان ، ما جعل المؤسسات الدولية المعنية تسارع لبحث المسألة وإيجاد مخرج لها .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

وجاء لقاء مونتيجوباي في جامايكا عام 1982 ليتبنّى معاهدة قانون البحار الذي دخل حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994 ، ويوضح بصفة كاملة ما يتعلّق بقانون البحار ، وبينها التعريف الدقيق للجرف القاري .

وفقا للمادة 76 من اتفاقية جامايكا فإنّ الامتداد القاري يشمل ما وراء بحر الدّولة الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتّى الطرف الخارجي للحافة القارية ، أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يُقاس فيها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة ، أمّا الدول المتقابلة أو المتجاورة فإنّه وفقا لنص المادة 83 من الاتفاقية يتم التوصل إلى تعيين حدود الجرف القاري لها عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدّولي توصلا إلى حل منصف (1).

يُعدّ الخليج العربي بكامله جرفا قاريا استنادًا إلى ما جاء في المادة الأولى من اتفاقية جنيف 1958 ، لكن جميع دول الخليج العربي ليست طرفا فيها ، والفقرة الأولى من المادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 حدّدت اتساع الجرف القاري ب 200 ميل بحري ، بينما أقصى عرض للخليج العربي يصل إلى حوالي 160 ميل بحري .

كما يُعتبر حقل الدرة ، أو كما يسمّيه الإيرانيون حقل أراش ، هو المثلث المائي الواقع شمال الخليج العربي ، ويقع الجزء الأكبر منه على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية بالإضافة إلى إيران ، وقد توصلت الرياض والكويت لاتفاق بشأن الحدود البحرية بينهما عام 2000 ، وهذا الحقل غني بالغاز الطبيعي ، ويعود النزاع حول هذا الحقل إلى عقد الستينيات عندما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية الإنجليزية للنفط والتي تُعرف حاليا باسم بريتش بتروليوم ، في حين منحت الكويت الامتياز لشركة رويال دوتش شل ، وقد تداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة ، وفي الوقت الحاضر تجددت الخلافات واحتجّت الكويت والسعودية رسميا عندما نشطت منصة حفر إيرانية لمدة ثلاثة أشهر في هذه المنطقة ، غير أنّ أعمال الحفر أوقفت بعد ظهور الخلافات ، وقد اتفق الجميع على بدء مفاوضات سياسية بهذا الخصوص للفصل في مسألة حدود الجرف القاري أولاً .

1- عصام عبد الشافي ، " الجرف القاري الكويتي - الإيراني : أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية " ، جريدة الوطن الكويتية ، 4 مارس 2012 ، بدون صفحة.

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيواستراتيجية للصراع بين الدولتين .

كانت هناك اتفاقية موقعة بين إيران والسعودية في 24 أكتوبر 1968 تخص السيادة على جزيرتي العربي والفرسي\* وتقسيم الجرف القاري في الخليج العربي بين الدولتين ، وأصبحت سارية المفعول بعد تبادل الوثائق في 29 جانفي 1969 ، لكن رغم هذه الاتفاقية الموقعة بين البلدين إلا أنّ الخلافات تجددت بين الطرفين منذ العام 2000 كما أشرنا آنفا .

وبذلك يتضح أنّ من الصعب على إيران أن تلتزم بأي اتفاقية تتعارض مع خدمة مصالحها ، كذلك فإنّ الجزر المنتشرة داخل الخليج العربي تعتبر هي الأخرى عقبة أساسية بوجه ترسيم الحدود البحرية ، لأنّ إيران لديها أطماع في الثروات الموجودة في قاع الخليج ، وتطمح في السيطرة على الخليج العربي ، بالمقابل تصر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بخصوص الحدود البحرية والجرف القاري ، لذلك سوف تبقى المشاكل عالقة ما لم تُحل سياسيا بين الطرفين .<sup>(1)</sup>

### - الجزر الإماراتية :

من بين القضايا الخلافية بين البلدين هو احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث ( طناب الكبرى ، طناب الصغرى و أبو موسى ) ، فبينما تقول الإمارات أنّها جزء من أراضيها وتطالب إيران – التي تسيطر عليها منذ 1971 – بإرجاعها ، تؤكّد طهران أنّ ملكيتها للجزر غير قابلة للنقاش ، وتقف السعودية إلى جانب الإمارات في هذه المسألة ضدّ إيران .

الجزر الثلاث المتنازع عنها هي :

- طناب الكبرى : تبلغ مساحتها حوالي 9 كم<sup>2</sup> ، وتقع شرقي الخليج العربي قرب مضيق هرمز وتبعد حوالي 30 كيلومتر عن إمارة رأس الخيمة وكانت تابعة لها قبل تأسيس الإمارات العربية ، استولت عليها إيران في 30 نوفمبر 1971 قبل أيام من انسحاب قوات الاستعمار البريطاني ، وقبل يومين من استقلال الإمارات عن بريطانيا وكان يسكنها آنذاك حوالي 300 نسمة يعيشون على صيد الأسماك ورعي الماشية .

---

\*- جزيرتا العربي والفرسي : العربية هي جزيرة سعودية تقع في الخليج العربي بالقرب من جزيرة الفارسي الإيرانية تُقدّر مساحتها بـ 10 هكتارات وتبعد عن الساحل بـ 50 ميل بحري ، أما جزيرة الفارسي فهي جزيرة إيرانية تقع بالقرب من الجزيرة الأولى تبلغ مساحتها حوالي 0,25 كم<sup>2</sup> وتعتبر مقر الحرس الثوري البحرية .  
المصدر : موسوعة ويكيبيديا .

1 - تاج الدين جعفر الطائي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، ص ، 124 ، 125 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيواستراتيجية للصراع بين الدولتين .

- طنب الصغرى : ذات أرض رملية وصخرية مجدبة ، تتكاثر فيها الطيور البرية والبحرية ، كانت تضم أسرة واحدة عند استيلاء إيران عليها مع طنب الكبرى ، وكانت وقتها تابعة لرأس الخيمة ، تقع على بعد 12,8 كيلومتر غرب جزيرة طنب الكبرى وهي مثلثة الشكل مساحتها حوالي 2 كم<sup>2</sup> .

- جزيرة أبو موسى : هي أكبر الجزر الثلاث تبلغ مساحتها 20 كم<sup>2</sup> ، تبعد عن طنب الكبرى ب 20 كيلومتر ، وعلى بعد 43 كيلومتر من شاطئ الإمارات و 67 كيلومتر من الشاطئ الإيراني وسط ممر ناقلات النفط المُصدّر من الخليج العربي إلى العالم ، كانت مأهولة عند احتلالها بنحو 1000 مواطن إماراتي يعملون في صيد الأسماك .

رغم صغر مساحة الجزر الثلاث فإن أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية كبيرة جدا وهي سبب النزاع عليها ، فهي تقع في منطقة حساسة من الخليج العربي ، وتوجد بالقرب منها الممرات الآمنة للملاحة البحرية فيه ، وتشرف الجزر على مضيق هرمز الذي يمر عبره يوميا حوالي 40 % من الإنتاج العالمي من النفط ويربط بين خليج عمان والخليج العربي المعبر الرئيسي إلى المحيط الهندي ، ومن يتحكّم في هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائي في الخليج العربي ، وبالتالي هذه الجزر صالحة للاستعمالات العسكرية بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية حيث تزخر ببعض الثروات الطبيعية مثل : البترول وأكسيد الحديد الأحمر ، كبريتات الحديد والكبريت .

إنّ الجزر الإماراتية الثلاث تمثل القضية الأهم في العلاقات العربية – الإيرانية بالإضافة إلى كونها القضية الأعد ، وذلك أنّ المتابع لمسارها يلحظ تشدداً إيرانياً متزايداً تجاهها ، وإذا كانت القضايا الأخرى المتعلقة بمستقبل العلاقات العربية – الإيرانية تحتمل الاتفاق حول بعض جوانبها والاختلاف حول بعضها الآخر ، فإنّ قضية الجزر الثلاث موضع إجماع مختلف التيارات والقوى والمؤسسات الإيرانية<sup>(1)</sup> .

1- نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 247 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

يعود تصميم إيران على احتلال الجزر الثلاث إلى سنة 1968 حينما أعلنت الحكومة البريطانية أنّها ستسحب من الخليج العربي نهاية 1971 ، وقد ترتّب على قرار الانسحاب هذا آثار عديدة ، ومن أهمّها مسألة الفراغ السياسي المزعوم ، حيث أكّدت الدول الغربية على ضرورة إيجاد قوة موالية للغرب لملء هذا الفراغ والحيلولة دون إسهام القوى المتحرّرة في أي نشاط في المنطقة .<sup>(1)</sup>

استغلّت إيران انسحاب القوات البريطانية من الخليج وانشغال العرب بالصراع مع إسرائيل ورحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتحضير لإعلان دولة الإمارات استقلالها ، فقامت باحتلال الجزر الثلاث في 30 نوفمبر 1971 بدعوى استرجاعها للوطن الأم .

تزعّم إيران أنّ الجزر الثلاث كانت تحت سيادتها قبل استيلاء بريطانيا عليها عام 1887 ، وعندما غادر البريطانيون عام 1971 توصّلت حكومتا بريطانيا وإيران إلى اتفاق تؤول بموجبه السيادة على جزيرة أبو موسى إلى إيران وإمارة الشارقة معا ، بينما تنفرد إيران بالسيطرة على الجزيرتين الأخرتين ( طناب الكبرى وطناب الصغرى ) ، في مقابل ذلك لا تعترض إيران على تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولا على استقلال البحرين في ماي 1970 .<sup>(2)</sup>

إنّ البريطانيين قبل انسحابهم منحوا إيران ثلاث جزر تابعة في الأصل إلى الإمارات منها جزيرتا طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة ، وجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة ، وقبيل الاتحاد بأيام قليلة استولت إيران على هذه الجزر ، إلّا أنّ الإمارات وبالرغم من عدم تنازلها عن هذه الجزر فضّلت التوجه لحل الأزمة سلميا ، حتّى تبقى على علاقات حسن الجوار مع إيران ، وقد لقيت الإمارات دعما متواصلا من جميع الدول العربية .

---

1- محمد زهير قاسم ، " احتلال الجزر العربية الثلاث وأثره على العلاقات الإماراتية - الإيرانية 1971 " ، مجلة الإسراء ، العراق ، مجلد 8 ، العدد 29 ، السنة الثامنة ، مارس 2012 ، ص 130 .

2- ميلاني محسن ، سياسة إيران في الخليج ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 1996 ، ص 139 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيواستراتيجية للصراع بين الدولتين .

وفي عام 1979 حدث تطور سياسي مهم في إيران تمثل بقيام الثورة الإيرانية ووصول نظام بديل لنظام الشاه وهو النظام الديني المتمثل برجال الدين ، ومما يلفت الانتباه أنّ النظام الجديد كان أكثر عدائية وتعنتا في جميع الملفات ، وبالأخص ملف الاحتلال للجزر العربية الثلاث ، فقد بقيت هذه الجزر تحت الاحتلال الإيراني بعد الثورة الإيرانية .<sup>(1)</sup>

وتبقى هذه الجزر العربية إلى اليوم تحت الاحتلال الإيراني ، وتتلقّى دولة الإمارات العربية دعماً متواصلاً من أغلب دول الخليج العربي ، ويظهر ذلك من خلال جلسات مجلس التعاون الخليجي ، وهي بالتالي أحد عناصر التوتر بين إيران والإمارات المدعومة من عدّة دول عربية وخاصة المملكة العربية السعودية .

### - البحرين :

إنّ الأطماع الإيرانية في ضم البحرين قديمة وقد تجددت في العصر الحديث ، حيث عندما أمم الدكتور محمد مصدق البترول الإيراني عام 1951 ، أعلن أنّ لإيران حقوقاً في البحرين وأنّ تلك الحقوق تقتضي بأن يشمل التأميم شركة نفط البحرين ، وهو ما رفضه أبناء البحرين والشعب العربي ، وجدّد شاه إيران السابق محمد رضا بهلوي أطماعه ، وأخذ يطالب بالبحرين ، ولكن تحت الضغوط العربية استجاب الشاه وقبل مبدأ الشعب البحريني في تقرير مصيره ، وقد أعلن استقلال البحرين في 14 أوت 1971 باعتراف من مجلس الأمن ، ومع اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 عادت من جديد أطماع إيران ، وأخذت تطالب وتعبث في البحرين مع إعلان الخميني عن تصدير الثورة غرباً إلى الشاطئ العربي للخليج في دول المنطقة وأيضاً في المنطقة الشرقية من السعودية .

وقد تعرّضت البحرين للعديد من المحاولات لزعزعة الأمن بالبلد من طرف ( الشيعة الذين يمثلون أعلى نسبة في البحرين ، حيث يشكلون تقريباً ما بين 60 – 70 % ، في حين أنّ الأسرة الحاكمة لمملكة البحرين تعود إلى الجزيرة العربية وهي تنتمي إلى المذهب السنّي )<sup>(2)</sup>

1- عبد الله علي عبد الحسن ، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، دمشق ، سوريا ، 2011 ، ص 112 .

2- الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي ، أكتوبر 2013 ، الرابط : <http://cutt.us/jaziB> .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيواستراتيجية للصراع بين الدولتين .

هذه المحاولات الانقلابية خاصة بعد الثورة الإيرانية لزعة استقرار البحرين يمكن أن نلخصها في ثلاث محاولات وهي :

- المحاولة الأولى : كانت مع بداية الثمانينيات وكان التيار الشيرازي\* هو المسؤول عنها ، وكانت محاولة لقلب الأوضاع عن طريق إدخال أسلحة ومسلحين تدربوا في إيران وأحبطت الحكومة البحرينية المحاولة.

- المحاولة الثانية : كانت في أواسط التسعينيات ( 1994 – 1995 ) ، وقاد المحاولة الفرع البحريني لحزب الدعوة ، واعتمدت هذه المحاولة على إحداث البلبلة والفوضى وإشعال الحرائق لتحفيز الشيعة على القيام بثورة شاملة محاكاة لثورة الخميني .

- المحاولة الثالثة : بدأت في 14 فيفري 2011 ، في محاولة واضحة لمحاكاة ثورات الربيع العربي ، وكان العامل الرئيسي في فشل هذه المحاولة تصدّي النصف الآخر من الشعب ( السنة ) لهذه المحاولة ذات البعد الطائفي ، ثم دخول قوات درع الجزيرة للبحرين في مارس 2011 .<sup>(1)</sup>

وقد ساندت المملكة العربية السعودية دولة البحرين في العديد من المرّات ضدّ الادّعاءات الإيرانية المتجدّدة فقد أثارت مساندة الملك فيصل القوية والمخلصة الداعية لاستقلال مشيخات الخليج حفيظة بريطانيا، كما وقف بكل قوة وحزم بوجه إيران على كافة المستويات لمنعها من ضم البحرين لها ، بل إنّ سياسته وبعد نظره تجاه إيران وتعامله مع الشاه ساعد بشكل كبير على إقناع طهران بالعدول والتخلّي عن مطالبها بالبحرين وقبولها مسألة الاستفتاء .<sup>(2)</sup>

---

\* الشيرازيون أو الشيرازية هم فئة من الشيعة الإثني عشرية يُشكّلون تياراً دينياً كبيراً ممتدداً في البلدان والمناطق التي يتواجد بها الشيعة، وهم أتباع المرجع المُتوفّي محمد الحسيني الشيرازي، والملتزمون بأفكاره وأطروحاته، والذي قد انتقلت منه المرجعية إلى أخيه الأصغر صادق الحسيني الشيرازي . والشيرازيون الآن يرجعون في التقليد إلى الأخير، ويعملون بقتاواه ، المرجع : موسوعة ويكبيديا .

1 - صالح عبد الله الراجحي ، العلاقات السعودية الخليجية ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام 1319 – 1419 ، مؤسسة الاصفاء للطباعة ديس ، الرياض ، السعودية ، 1419 ، ص 135 .

2- نفس المرجع ، ص 135 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

ويرجع الاهتمام السعودي في البحرين إلى المخاوف السياسية لدى السعودية حول زيادة القوة الإيرانية في الخليج والشرق الأوسط ، والواقع أنّ آل سعود حريصون على منع التدخل الإيراني المتزايد في البحرين نظراً لقرب البحرين من السعودية ، لذلك ترى أنّ استقرار آل خليفة شرط لازم لمنع تزايد النفوذ الإيراني ، بالإضافة إلى مخاوف السعودية من العلاقات الإثنية المشتركة بين الشيعة في البحرين والشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية .<sup>(1)</sup>

هذا الاهتمام المتزايد من إيران والسعودية بالبحرين تمخّض عنه صراع انعكس بدوره على العلاقات الإيرانية السعودية في فترات مختلفة من عهد الشاهنشاهية مروراً إلى الجمهورية وصولاً إلى عهد الرئيس محمد خاتمي الذي حاول بكل قوته أن يخفّف من حدّة الصراع بين البلدين .

ولقد أثبتت السعودية قدرتها وقوتها السياسية المتنامية في القضايا الإقليمية الأخيرة وإيجاد حلول قادتها بنجاح في قضايا مماثلة في كل من البحرين واليمن وخاصة في عام 2011 .

وقد تحرّكت السعودية استجابة منها لذلك ، مؤكّدة أنّ استقرار البحرين وأمنها جزء لا يتجزأ من أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره ومصالحه الحيوية المشتركة برمتها .<sup>(2)</sup>

وتبقى مثل هذه القضايا الإقليمية أحد النقاط البارزة التي تساهم في توتر العلاقات بين إيران والسعودية باعتبارهما أول دولتين في النظام الإقليمي بالمنطقة .

---

1- سيمون مابون ، " الصراع من أجل البحرين ، التنافس السعودي - الإيراني " ، مجلة سياسة الشرق الأوسط ، العدد 2 ، المجلد 21 ، ترجمة شادي عبد الوهاب ، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام ، 2012 .

2- سعود الفيصل ، " السياسة الخارجية للمملكة السعودية استمرار أم تغيير ؟ " ، مجلة مسارات ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، السعودية ، نوفمبر 2013 .

**- موقف إيران من مجلس التعاون الخليجي :**

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو ما يُسمّى باسم مجلس التعاون الخليجي ، وهو عبارة عن منظّمة إقليمية سياسية ، اقتصادية ، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكّل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية ، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والإمارات والكويت ودولة قطر ومملكة البحرين ، تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 ماي 1981 بالاجتماع المنعقد في السعودية ( الرياض ) ، وكان أمير الكويت السابق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه ، ويقع المقر الرئيسي للمجلس بالعاصمة السعودية الرياض . ( انظر الملحق رقم 6 )

تشكّل مجلس التعاون بعد حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والتي دامت ثماني سنوات ( 1980 – 1988 ) ، وقامت الدول الستة في مجلس التعاون بإنشاء قوة عسكرية مشتركة عام 1982 أُطلق عليها اسم درع الجزيرة بغرض الدفاع عن أمن المنطقة وردع أي اعتداء تتعرض له دول المجلس ، ومن أبرز تدخلات هذه القوة العسكرية مشاركتها في حفظ الأمن بدولة البحرين في مارس 2011 بتأييد من جامعة الدول العربية وذلك بعد اندلاع احتجاجات تقودها جمعية الوفاق المعارضة والمالية لإيران .

وقد كانت إيران منذ البداية تنظر إلى هذه المبادرة بعدم الرضى ، وتعتبرها تحدّ لها ومحاولة إنشاء قوة موازية لها في المنطقة ( لذلك تنظر إيران بعين الشك والريبة لعدّة اعتبارات أهمّها : - تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، حيث تعتبر إيران هذا التكتّل ما هو إلّا امتداد للنفوذ السعودي على دول الخليج الأخرى ، علاوة على اعتبار السعودية ترمي من ورائه - بالإضافة إلى مهامه السياسية والاقتصادية لتعميق الروابط بين دول الخليج العربي - لتحقيق أهداف عسكرية وأمنية لإقامة سد جيوبولتيكي دفاعي في مواجهة إيران في المنطقة . )<sup>(1)</sup>

1- إسراء شريف الكعود ، " السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي - آفاق مستقبلية - " ، بحث ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد 26

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

وتسعى المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي إلى الحفاظ على أمن واستقرار دول المنظمة ، وذلك بمواجهة كل التحدّيات الخارجية من خلال عقد اجتماعات دورية للمجلس وإصدار قرارات تعبر عن رأي موحد لكل الدول الأعضاء ، وإن لزم الأمر في بعض الأحيان التصدي لهذه الأخطار بالقوة العسكرية مثل التحالف العسكري الذي تقوده السعودية ضدّ جماعة " أنصار الله " أو الحوثيون باليمن الموالون لإيران منذ سنة 2015 ، هذا التحالف الذي ضمّ عشر دول عربية على رأسها السعودية .

بالإضافة إلى تدعيم السعودية لجميع القضايا المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي ، منها تدعيمها للإمارات العربية في قضية الجزر الثلاث المحتلة من طرف إيران ، وتأكيد صانع القرار السياسي في السعودية أنّ استمرار مشكل الجزر الإماراتية دون حل سيشكل تعكيراً في ضوء العلاقات بين إيران والسعودية على وجه الخصوص .<sup>(1)</sup>

لكن المشكل الرئيسي لدول الخليج العربية هو انعدام التوازن العسكري بينها وبين إيران التي تسعى إلى تطوير الأسلحة النووية ، فعلى الرغم من تفوق دول مجلس التعاون الخليجي على إيران على الصعيد الاقتصادي ، فإنّ مجلس التعاون لم يترجم تلك القوة إلى قوة ردع حقيقية " قوة موازية " يمكن أن تواجه بها سواء إيران أو أي قوة إقليمية تستهدف تهديد أمنها .<sup>(2)</sup>

وفي نفس الوقت تسعى دول مجلس التعاون الخليجي وإيران إلى التقارب والتعاون بما يحقق أمن المنطقة ومصالح جميع دول المنطقة وشعوبها ، وطالبت دول المجلس إيران بالانسحاب من الجزر الإماراتية المحتلة ، وحل ملف الأزمة النووية الإيرانية بالطرق السلمية ، كما أكّدت على مبدأ حسن الجوار .

1- إسراء شريف الكعود ، المرجع السابق ، ص 36 .

2- أشرف محمد كشك ، مرجع سابق ، ص 81 .

**- الحرب العراقية الإيرانية ( 1980 – 1988 ) :**

من بين القضايا التي تباينت فيها المواقف بين البلدين ( إيران والسعودية ) حرب الخليج الأولى التي كانت بين إيران والعراق والتي عُرفت من طرف الحكومة العراقية باسم قادسية صدام ، بينما عُرفت في إيران باسم الدفاع المقدس ، وهي حرب استمرّت ثماني سنوات ما بين سبتمبر 1980 إلى أوت 1988 ، وخلفت نحو مليون قتيل ، هذه الحرب التي كانت عصبية وهدّدت الأمن القومي العربي والخليجي ، حيث تمّ استنزاف الطاقات العربية وتعرّضت فيها الدول الخليجية إلى تهديدات صريحة ، وكان من نتائج هذه التهديدات اجتماع دول الخليج الستة وإعلانها قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 ماي 1981 مستبعدة إيران والعراق بحجة انشغالهما بالحرب ، وفرضت هذه الحرب على دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ موقف داعم للعراق نتيجة للعديد من الاعتبارات القومية والأمنية .

وكان موقف دول مجلس التعاون الخليجي المنحاز لتأييد ودعم العراق في الحرب قد ساهم ودون شك في دعم وتثبيت النظام العراقي ، وهو ما اعتبرته إيران موقفا عدائيا ضدها ، إلا أنه لم يكن بمقدورها توسيع رقعة الحرب فلجأت إلى محاولة إثارة القلاقل داخل مجلس التعاون ، وخاصة داخل البحرين والكويت والسعودية .<sup>(1)</sup>

وقد شهدت سنوات الحرب الثمانية مواقف متقلّبة من طرف دول الخليج العربي والتي اختارت الانحياز للعراق ، حيث سعت في بعض الأوقات للتقارب مع إيران أو الالتزام بموقف حيادي ، لكنّها في بعض الأوقات كانت شديدة العداء لإيران ، ووصل الأمر إلى إقدام السعودية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في أبريل 1988 ، وظلّت العلاقات مقطوعة إلى غاية وقوع الغزو العراقي للكويت حيث بادرت السعودية إلى إعادة العلاقات مع طهران مع بروز موقف إيراني محايد ورافض لعملية الغزو العراقي للكويت ، وبعد نهاية الحرب الإيرانية العراقية عام 1988 ، والتزام إيران بعدم تصدير ثورتها إلى الخارج ، سعت دول مجلس التعاون الخليجي وإيران إلى التقارب والتعاون بما يحقق أمن المنطقة ومصالح جميع دول المنطقة وشعوبها .<sup>(2)</sup>

1- محمد مقروف ، مرجع سابق ، ص 127 .

2- نفس المرجع ، ص 128 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

إن هذه بعض القضايا الإقليمية التي تختلف فيها الرؤى بين أهم دولتين في النظام الإقليمي الخليجي ، وهما إيران والسعودية ، بالإضافة إلى قضايا أخرى سياسية وأمنية مثل : التدخل في سوريا من طرف إيران منذ 2011 لحماية نظام بشار الأسد مقابل تدخل السعودية ودول الخليج العربي الأخرى لدعم المعارضة المسلحة في حربها لإسقاط النظام الحاكم ، بالإضافة إلى تدخل السعودية كما أسلفنا في اليمن للقضاء على الحوثيين المدعومين من إيران ، كذلك التدخل الإيراني في العراق بعد سقوط صدام حسين ودعمها للعناصر الشيعية التي تقود البلاد منذ ذلك الوقت ، كل هذه القضايا وغيرها من الأزمات التي تساهم في توتر العلاقات بين البلدين .

**المبحث الثالث : العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات بين الدولتين .**

إنّ المكانة الكبيرة التي تحظى بها منطقة الخليج على جميع الأصعدة الإستراتيجية ( الجغرافية والاقتصادية والأمنية ) جعلها محط أنظار للعديد من القوى العظمى في العالم ، والتي أصبحت تتنافس للحصول على موضع قدم بالمنطقة وبالتالي الحفاظ على مصالحها وخاصة المصالح الاقتصادية ، ومن هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، دول الاتحاد الأوربي ، وحتى يتسنى لها الدفاع عن مصالحها أصبحت تتدخل في شؤون دول المنطقة ، وفي بعض الأحيان تتحالف مع طرف ضدّ آخر في حالة وجود خطر يُهدّد مصالحها مثلما هو حاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي وفي مقدماتها السعودية من أجل الحفاظ على أمن المنطقة حسب زعم الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد أدركت القوى العظمى أهمية منطقة الخليج في العصر الحديث ومن الطبيعي أن تتنافس فيما بينها على هذه المنطقة الحيوية ، لذلك فإنّها تحرص على أن يكون لها نفوذ لتتمكّن من تحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ، وقد وصفها جيمس فيرغريف \* بأنّها منطقة الارتطام والتصادم بين القوى الكبرى ، وأوضح ريموند أوشي\*\* في كتابه بعنوان " ملوك الرمال في عمان " أنّ الدولة التي تستولي على الخليج وعلى ساحل عمان تستطيع أن تحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وإفريقيا ، وتستطيع أن تغلق قناة السويس وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند .<sup>(1)</sup>

**- الولايات المتحدة الأمريكية :**

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ العلاقات الاقتصادية التي تربطها مع دول الخليج تتطلب المحافظة على أمن الخليج والقيام بدور فاعل في هذا الصدد وذلك كوسيلة للتواجد السياسي في المنطقة .

\* جغرافي بريطاني من أصل أسكتلندي ولد عام 1870 وتوفي عام 1953 متخصص في الجغرافيا البشرية وهو معلم وجيوسياسي . المرجع : موسوعة ويكيبيديا .

\*\* ضابط سابق في سلاح الجو الملكي البريطاني عمل في محطة الشارقة كمرآب جوي للطائرات خلال الحرب العالمية 2 ، صاحب كتاب ملوك الرمال في عمان الذي ألفه عام 1947 عن خبرته في الشارقة وحولها ، المصدر : موسوعة ويكيبيديا .

1 - فهد عبد الرحمان آل ثاني ، " النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة جيوبوليتيكية " ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، العدد 13 ، قطر ،

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

فبعد خروج الإنجليز من المنطقة عام 1971 سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ السياسي ، والعمل على حفظ الاستقرار في المنطقة ، ووفقا لمبدأ الرئيس الأمريكي نيكسون\* ركزت السياسة الأمريكية في تلك الفترة على إيجاد حليف إستراتيجي لها في المنطقة يقوم بالنيابة عنها بحراسة المصالح الأمريكية ، وقد كان التركيز على شاه إيران ، فقد أصدر كيسنجر\*\* توجيهات لوزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية ، وبدأت تصل لإيران كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية بلغت قيمتها في عام 1973 حوالي 240 مليون دولار ووصلت في عام 1978 إلى 2,5 مليار دولار .<sup>(1)</sup> ( انظر الملحق رقم 11 )

إن بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في بداية السبعينيات بدأت الإدارة الأمريكية في التدخل بالمنطقة في إطار سياسة ملء الفراغ للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية ، فتوجهت في البداية للتحالف مع الشاه محمد رضا بهلوي ، ثم بعد الثورة الإيرانية غيرت أمريكا إستراتيجيتها في التعامل مع دول المنطقة وأعدت التفكير في سياستها الخارجية ، فبدلاً من سياسة التدخل المباشر في شؤون العالم الثالث اعتمدت على سياسة البحث عن أصدقاء وحلفاء في مختلف مناطق العالم ، وقد انعكست هذه الإستراتيجية على منطقة الخليج من خلال تشجيع أمريكا ودعمها لفكرة عدم تدخل الدول العظمى في هذا الجزء من العالم ، ودعم الدول الصديقة نحو مزيد من التعاون والتنسيق الإقليمي بعيداً عن التحالفات الدولية المعادية .

تؤكد الوثائق الغربية من غير أدنى شك أن أمريكا في ظل رئاسة نيكسون ، كانت ترى أن الانسحاب البريطاني من الخليج في بداية السبعينيات سيترك فراغاً أمنياً ، الأمر الذي جعل الرئيس نيكسون يقوم بتزويد شاه إيران بكميات من السلاح المتطور ، وتكليفه بدور " الحامي لأمن الخليج " من منظور المصالح الغربية ، وهذا ما قام به شاه إيران فعلاً خلال الفترة ما بين 1970 – 1979 ، وقد تلقى شاه إيران في السبعينيات أسلحة أمريكية تزيد قيمتها عن 14 مليار دولار، استُخدمت بعضها لمساندة القوات العُمانية في حربها ضدّ ثورة ظفار آنذاك.<sup>(2)</sup>

\* أعلن عنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (رئيس ال.و.م.أ 1969-1974 عرف بنصرته للكيان الصهيوني ، استقال من منصبه سنة 1974 ) عام 1969م ، لإظهار الولايات المتحدة الأمريكية كداعم ومشجع لدول العالم الثالث في تحمل مسؤوليات الدفاع عن نفسها عبر تقديم المعونة والدعم والخبرة لها. المرجع: موسوعة ويكيبيديا .

\*\* هنري كيسنجر وُلد عام 1923 وهو لاجئ يهودي من أصل ألماني منذ عام 1938 بأمريكا ، وهو سياسي أمريكي ودبلوماسي وخبير استشاري جيوسياسي شغل منصب وزير خارجية ال.و.م.أ ومستشار الأمن القومي في ظل حكومة الرؤساء نيكسون وجيرالد فورد . المرجع: موسوعة ويكيبيديا .

1- بيار ترزيان ، المدّش في تاريخ الأوبك ، دار الحداثة ، بيروت ، 1995 ، ص 107 .

2- حشوف ياسين ، المرجع السابق ، ص 124 .

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

لكنّ التقارب الأمريكي الإيراني سرعان ما انفض بعد اندلاع الثورة الإسلامية بإيران بقيادة آية الله الخميني سنة 1979 ، فقد رفعت هذه الثورة شعارات دينية وإيديولوجية عريضة كأسلمة المجتمع والسياسة ، وضرورة تصدير الثورة للدول المجاورة ، ومنذ انطلاقتها استشعرت أمريكا خطورة الثورة الإيرانية على مصالحها في المنطقة ، وقد تراوحت ردود الفعل الأمريكية تجاه دعاة الثورة بين قطع العلاقات الدبلوماسية وإيقاف كل أشكال الدّعم وبخاصة العسكري للنظام الجديد .<sup>(1)</sup>

فتخلّت الولايات المتحدة الأمريكية عن ذلك الدّعم واقتنعت بعدم جدوى الاعتماد على دول المنطقة لحراسة مصالحها ، ونشأت فكرة التواجد العسكري الأمريكي الفعلي في المنطقة .

وخلال حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم العراق في زمن صدام حسين ، حيث ساهمت في تقديم المساعدات العسكرية المباشرة وغير المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي ، واستمر هذا الدعم الأمريكي للعراق ولدول مجلس التعاون الخليجي حتّى نهاية عقد الثمانينات .

إن بعد الثورة الإيرانية تحولت الإستراتيجية الأمريكية من دعم إيران إلى ربط صداقات مع دول الخليج العربي حفاظا على مصالحها من جهة ، ومن جهة أخرى للوقوف في وجه التحديّ الإيراني المتصاعد ، وخاصة في ظل الملف النووي الذي وتّر العلاقات أكثر ما بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية ، فأصبحت هذه الأخيرة تتقرّب أكثر من دول الخليج العربي وفي مقدّمها المملكة العربية السعودية للوقوف في وجه إيران .

1- أيمن يوسف ، " إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية : من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد " ، دراسة ، مجلة اتحاد الجامعات العرب للآداب ،

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

بعد نهاية حرب الخليج الثانية في 1991 وانهيار الاتحاد السوفيتي ، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العالمية الوحيدة المهيمنة على المنطقة ، وظلّ الخليج العربي محتفظاً بمكانته الإستراتيجية الهامة في التخطيط الإستراتيجي الأمريكي ، وقد ظلّت أمريكا تعمل على تقوية علاقاتها مع دول الخليج خاصة مع الدول الصديقة المتمثلة في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، فهناك اجتماعات دورية تُعقد بين هذه الدول ووزير الخارجية الأمريكي ، وتُعقد هذه الاجتماعات مرتين في العام ، إحداهما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من كل عام ، والثانية في ربيع العام التالي .

ومن الملاحظ أنّ من بين دول مجلس التعاون الخليجي تحظى المملكة السعودية بأكبر اهتمام من قبل أمريكا ، الأمر الذي يدل على أنّ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي ينبع من الأهمية النفطية لتلك المنطقة ، فالسعودية تملك أكبر احتياطي نفطي في المنطقة .

أصبحت القوى الكبرى ( الو.م.أ والغرب ) تسعى إلى محاولة إقناع الجانب العربي بأنّ إيران تشكّل تهديداً لأمنها القومي وخاصة دول الخليج العربي ، الأمر الذي يُقلّل من الطابع التعاوني للعلاقات مع الجانب العربي و يغيّر من إدراكات الجهات الحاكمة الخليجية تجاه إيران عبر المبالغة في تأثير التهديد الإيراني على الأمن الخليجي واستبعاد إسرائيل من كونها تمثل تهديداً حقيقياً ، لهذا نرى الموقف الخليجي ومعه بعض الدول العربية تجاه إيران يتميّز بالحذر وبالعدائية في بعض الأحيان .<sup>(1)</sup>

وحالياً تستعمل أمريكا والدول الغربية الملف النووي الإيراني كأحد المرتكزات الأساسية التي تدعم التعاون بينها وبين دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية ، حيث تصوّر إيران بأنّها تشكل خطراً على دول المنطقة بامتلاكها للسلاح النووي ، وتصرف نظر هؤلاء عن الخطر الحقيقي وهو إسرائيل .

1- خليل إبراهيم حجاج ومحمد أحمد المقداد وصايل فلاح السرحان ، " أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة

1990 – 2010 ، دراسة ، مجلة الدراسات ، جامعة العلوم السياسية والاجتماعية ، المجلد 40 ، العدد 2 ، 2013 ، ص 378 .

### - أوروبا :

الطرف الثاني المهم والمؤثر في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي هو أوروبا ، بسبب المصالح الحيوية لها في المنطقة والتي تخدم بشكل أفضل وأمن عندما تبقى المنطقة مستقرة وبعيدة عن التهديدات الأمنية ، وعندما نقول أوروبا فإن الأمر يعني بالذات القوى العظمى فيها وعلى وجه الخصوص ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا ، وهذه العلاقات الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية الأوربية الخليجية قد أخذت ثلاث مستويات من التفاعل ، مستوى التفاعل الأطلسي الخليجي ، ومستوى الاتحاد الأوربي الخليجي ، ومستوى علاقة القوى العظمى الأوربية الخليجية .

إنّ مناقشة الدور الأوربي في استقرار أمن منطقة الخليج هو تكملة للمناقشة السابقة المتعلقة بالدور الأمريكي ، على اعتبار أنّ دور أوروبا يأتي في المرتبة الثانية ، وهو داعم للجهود الأمريكية ، والسبب في ذلك ارتباط استقرار أوروبا باستقرار منطقة الخليج أو بالأحرى استمرار التدفق الآمن لإمدادات النفط إلى أسواقها (1).

أمّا بالنسبة للوجود الأوربي في الخليج العربي فهو لم يؤثر بالسلب كثيرا على العلاقات بين إيران والسعودية ، فدول أوروبا تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع قطبي الخليج الكبيرين وبالتالي فإنّ علاقات إيران مع الاتحاد الأوربي لم تشكّل تهديدا لمصالح المملكة السعودية والعكس صحيح ، ويمكن القول أنّ علاقات إيران مع الاتحاد الأوربي عرفت نوعاً من التحسن والحوار في الفترة الرئاسية لكل من هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي ، وفي المقابل كانت علاقات الاتحاد الأوربي بدول مجلس التعاون الخليجي أيضا طيبة .

1- حمد بن محمد آل الرشيد ، " السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج " ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، 2011- 2012

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوإستراتيجية للصراع بين الدولتين .

إنّ اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة قديم وحديث ومتواصل بشكل مستمر بسبب تزايد الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة ، ففي السابق كان الاهتمام الأوروبي بالمنطقة ذو طابع استعماري محض ، أمّا حديثاً فالاهتمام منصب على إقامة علاقات طيبة قائمة على الجوانب السلمية التعاونية في كل المجالات التي تحقق المصالح والأهداف الأوروبية ، ( ومن ثمّ فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي هي الأخرى تضع لها أهداف ترمي إلى تحقيقها من وراء إقامة تلك العلاقات ، وبالتالي فإنّ مصلحة الاتحاد الأوروبي أن تتحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج خاصة السعودية لانعكاس هذا التحسن على استقرار مصالحها النفطية في المنطقة ، ويتضح ذلك من خلال العديد من المحاولات الأوروبية للتوسط بين إيران ودول الخليج ، ومحاولة امتصاص التوتر في تلك المنطقة .<sup>(1)</sup>

لكن في المقابل نجد أنّ دول الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان تعمل على مسايرة السياسة الأمريكية تجاه إيران ودول الخليج وخاصة في السنوات الأخيرة بسبب الانعكاسات التي خفّفتها الملف النووي الإيراني حيث توافق دول الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على الجانب الإيراني في حالة رفضه التوقف عن تخصيب اليورانيوم ، وهذا بايعاز وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لجعل المنطقة خالية من السلاح النووي حتّى تبقى إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط .

### \* روسيا :

الطرف الثالث في المعادلة والذي له مصالح اقتصادية وسياسية بالمنطقة هو الطرف الروسي ، حيث تسعى إلى ربط علاقات مع بعض دول المنطقة وخاصة تلك الدول التي لا تتوافق مع السياسة الأمريكية وفي مقدّمتها إيران ، حيث تُعتبر روسيا الحليف الإستراتيجي لها في مجابهة الحلف الغربي الذي يسعى إلى تضيق الخناق على إيران بسبب ملفها النووي كما أسلفنا .

1- نوار محمد ربيع الخيري ، " مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 40 ، 2010 ،

## الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيواستراتيجية للصراع بين الدولتين .

إنّ الرصيد الكبير الذي فقدته الولايات المتحدة الأمريكية في إيران بعد الثورة ، قد ربحتة جزئياً قوى دولية أخرى منها الاتحاد السوفييتي سابقاً ثمّ روسيا لاحقاً ، والتي أرادت أن يكون لها وجود قوي إلى جانب أمريكا ، فمنذ اندلاع الثورة الإسلامية أعربت موسكو عن تعاطفها الشديد معها ، في حين ساد إيران نوع من التحفظ على تلك العلاقات نظراً للضغوط الغربية عليها ، ورغم هذا التحفظ والتوتر الذي ساد لفترة بين البلدين ، فقد أعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا خصوصاً في ظل حالة العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية .<sup>(1)</sup>

في المقابل نجد أنّ العلاقات الروسية – السعودية تشهد توتراً وذلك راجع لأسباب عديدة منها الدينية وهي أكثر توتراً في السنوات الأخيرة على خلفية بعض القضايا والملفات ، ومن بينها الأزمة السورية وكذا الملف النووي الإيراني ، فقد أزعجت هذه الملفات الجانب السعودي تجاه التدخلات الروسية في هذه القضايا ، أمّا من الجانب الروسي فتمتة مخاوف وشكوك كبيرة لدى موسكو من السياسات السعودية والعلاقات الإستراتيجية التي تربطها بأمريكا .

إنّ دخول الاتحاد السوفييتي لاعباً جديداً في منطقة الخليج وهو اللاهث للوصول إلى المياه الدافئة سينقل مركز الحرب الباردة إلى منطقة الخليج ممّا يزيد في توتر الأمن الخليجي الذي لا ينقصه التوتر أصلاً ، وبالتالي يزيد في عدم استقراره ، ممّا يشكّل خطراً على المصالح الخليجية في المنطقة ومن ثمّ المصالح السعودية التي وقفت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لأبعد الحدود في وجه الزحف السوفييتي إلى المنطقة ، فأثّر ذلك على العلاقات الإيرانية السعودية ، ورغم انهيار الاتحاد السوفييتي إلّا أنّ علاقات إيران بروسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً ) ما زالت باقية فالأخيرة تدعم إيران في كل مناسبة لتبقى لها كلمة في المنطقة الدافئة .

إنّ نستطيع القول أنّ التدخل الروسي في المنطقة وخاصة في ظل الملفات السابقة الذكر " الأزمة السورية ، والملف النووي الإيراني " يساهم إلى حدّ كبير في توتر العلاقات الإيرانية السعودية .

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 65 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين

المبحث الأول : أمن الخليج وسعي إيران للسيطرة  
على المنطقة العربية

المبحث الثاني : مبدأ تصدير الثورة الإيرانية  
وتأثيره على العلاقات الثنائية بين البلدين

المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

### المبحث الأول : أمن الخليج وسعى إيران للسيطرة على المنطقة العربية .

إنّ الحديث عن أمن منطقة الخليج أمر بالغ الأهمية وشديد التعقيد في نفس الوقت ، وذلك لاختلاف الرؤى والمواقف بين الأطراف الفاعلة في المنطقة حول كيفية الحفاظ على الأمن والاستقرار ، أمّا عن الأهمية التي يكتسبها الموضوع فذلك مرتبط بأهمية المنطقة والتي تتميز بموقع جغرافي هام يتوسط العالم ويشرف ويتحكّم في أهم المضائق البحرية ، أمّا اقتصاديا فهو ذو مكانة دولية هامة خاصة منذ اكتشاف النفط بالمنطقة التي أصبحت تُعد أكبر منطقة منتجة له ، كما تمتلك أكبر احتياطي في العالم بالإضافة إلى جوانب أخرى عديدة تُضفي أهمية بالغة على المنطقة.

هذه الأهمية متعددة الجوانب جعلت المنطقة محل تنافس للعديد من دول العالم سواء من داخل الإقليم أو خارجه ، فمن داخل الإقليم نجد التنافس على أشده بين بعض الدول وخاصة بين إيران والمملكة العربية السعودية ، أمّا من خارج الإقليم فنجد التدخلات الغربية للحفاظ على مصالحها النفطية بالمنطقة وخاصة التدخل الأمريكي الذي بدأ تقريبا منذ السبعينيات أي منذ خروج الاحتلال البريطاني من المنطقة في إطار سياسة ملء الفراغ .

إنّ هناك عوامل كثيرة تُضفي على قضية الأمن في منطقة الخليج خصوصية تجعل منها إحدى أهم مناطق العالم جذبا للتنافس والصراع الدولي في العصر الحديث ، ومن أكثر هذه العوامل أهميةً الموقع الجغرافي ، النفط ، العامل الديمغرافي ، فقديما كان الموقع الجغرافي للمنطقة هو أبرز أسباب التنافس ، حيث أضفى هذا الموقع أهمية خاصة للمنطقة سواء على الصعيد الإستراتيجي والعسكري ، أو على الصعيد الاقتصادي والتجاري ، كما لا جدال في أنّ اكتشاف النفط منذ ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي أدّى إلى أن يأخذ الصراع والتنافس الدولي على المنطقة أبعادًا وخصائص خطيرة ، وخصوصًا بعد أن أصبحت المنطقة أهم مورد للنفط في العالم حيث أصبح الولاء والعداء مع دول المنطقة أو حتّى مع بعض الأطراف من خارج منطقة الخليج يخضع خاصة لصراع المصالح ، وإذا حاولنا تحليل أغلب الأزمات التي شهدتها المنطقة منذ منتصف القرن العشرين فإنّ أبرز أسبابها هي المصالح الاقتصادية حيث تسعى أمريكا وغيرها من الأقطاب الاقتصادية إلى الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وذلك لضمان استمرار تدفق بترول الخليج إلى هذه الدول .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

إن أمن الخليج يُعتبر مسألة حيوية بالنسبة للدول العظمى ذات المصالح النفطية بالمنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى جاهدة للحفاظ على استقرار المنطقة حفاظا على مصالحها الاقتصادية ، لذلك نجد أنها في البداية كانت نظرتها لأمن الخليج تصب في مصلحة بعض دول المنطقة وخاصة إيران والسعودية ، حيث أنها اتخذت من شاه إيران حليفا إستراتيجيا ، وحاولت تنصيبه كحامي للمنطقة وخاصة بعد انسحاب بريطانيا وقامت بتدعيمه ماديا وعسكريا حتى يلعب دور الحامي لمصالحها ، لكن بعد سقوط نظام الشاه وبروز نظام الجمهورية الإسلامية بقيادة الخميني فإنها بدأت تتحوّل عن إيران لصالح دول أخرى ، وفي مقدمتها دول الخليج العربي .

فقبل الثورة الإيرانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد ما اصطلح عليه بمبدأ " الركينتين التوأمين " والتي تبناها الرئيس الأمريكي نيكسون في الشرق الأوسط ، والمقصود من هذه الإستراتيجية هي السعودية الواقعة إلى جنوب الخليج وتمثل العمود السنّي لمكانتها الاقتصادية والبتروولية في العالم ، أما إيران فتمثل العمود الثاني الشيعي بسبب إمكاناتها ومصادر الطاقة فيها ، إضافة إلى طموحاتها الإقليمية في السعي للهيمنة على الخليج .<sup>(1)</sup>

فقد تحالفت الحكومات الملكية خصوصا إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الاستقرار في منطقة الخليج والعمل كحصن ضدّ النفوذ السوفييتي أثناء الحرب العربية الباردة بين السعودية ومصر في عهد جمال عبد الناصر ، وكان التحالف يعمل بمثابة تأثير معتدل على العلاقات السعودية الإيرانية .

لكن منذ بداية التسعينيات وفي ظل النظام الدولي الجديد وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، أصبحت أمريكا تقوم بالتدخل المباشر في شؤون المنطقة وذلك بالتدخل العسكري المباشر الذي برز منذ حرب الخليج الثانية أو ما يُسمّى بعاصفة الصحراء ، حيث كوّنّت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاء إستراتيجيين بالمنطقة حفاظا على مصالحها وفي مقدمتها دول الخليج العربي وخاصة العربية السعودية ، وهذا سبّب شرخا في العلاقات بين هذه الأخيرة وإيران التي ترى أنّ أمن الخليج يجب أن يكون بعيدا عن أي تدخل أجنبي ، لكن قبل الخوض في اختلاف وجهات النظر بين الدولتين ( إيران والسعودية ) حول أمن الخليج يجب أولا أن نتكلّم عن أهم التهديدات التي تترصد بالمنطقة .

1- أيمن يوسف ، " إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية : من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد " ، دراسة ، مجلة اتحاد الجامعات العرب للآداب ، الأردن

، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2008 ، ص 155 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

تتعرض منطقة الخليج للعديد من التهديدات من داخل الإقليم أو من خارجه وذلك يعود كما أسلفنا إلى الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها باعتبارها خاصة خزان العالم من البترول والغاز الطبيعي ، ومن بين التهديدات أولاً : مشاكل الحدود البرية والبحرية ، فبعض الدول غير راضية عن حدودها الجغرافية وتتحين الفرصة لتغيير خريطتها وتحريك حدودها ، ومن هنا صارت المشكلات الحدودية بين دول الخليج شديدة التعقيد ، وهي في بعض الحالات ليست سوى " ترتيبات مؤقتة " وحتى في حالة وجود اتفاقيات دولية فإنها تتعرض للتعطيل والإلغاء كما حدث بين العراق وإيران والعراق والكويت ، وثاني هذه التهديدات ، تمثله إيران والعراق ، فأيران بنزعتها التوسعية الفارسية وتوجهاتها النووية وتشجيعها للتطرف الديني وتأييدها للجماعات الشيعية ضد حكوماتها تمثل تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة ، وثالث التهديدات هو سياق التسلح ، إذ تؤكد الموجات المتتالية من صفقات شراء الأسلحة أن التسلح ما يزال قائما في النظام الإقليمي الخليجي .<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى إقدام إيران على تطوير السلاح النووي الذي أصبح يهدد المنطقة بأكملها حسب الرؤية الأمريكية والخليجية ، ومن بين التهديدات الداخلية نجد كذلك التطرف الديني والإرهاب الذي تغذيه بعض المذاهب الدينية ليفرز تيارات تكفيرية تساهم في زعزعة البنيات الداخلية للدول وتهديد الأمن العام ، ومن أمثلة ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يُسمى بـ " داعش " والذي عاث فسادا في المنطقة واستطاع تقويض أنظمة وحكومات بأكملها مثلما حصل في سوريا والعراق .

ومن بين التهديدات الرئيسية التي تواجه منطقة الخليج كذلك نجد الممارسات الإسرائيلية والتأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل ، والاختراق الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من طرف الأقطاب الاقتصادية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي .

---

1- الفريق أول ركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة محاضرات الإمارات 18 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2012 ، ص ، ص ( 12 ، 13 ) .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

يلعب كذلك التدخل الأجنبي في المنطقة دورا هاما في زعزعة الأمن والاستقرار وذلك من جهتين أولا : من ناحية خلق وتغذية أزمات وصراعات مسلحة تساهم في إضعاف القوى الإقليمية في المنطقة مثلما حدث مع العراق منذ 2003 بعد احتلالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم زرع الفتن والفوضى والصراعات الطائفية بها والتي ما زالت إلى حد اليوم ، وكذلك مثال آخر وهو سوريا التي تشهد حربا أهلية منذ سنة 2011 ، وهي إن صحَّ القول تُعتبر أحد حروب الوكالة ما بين الدول العظمى ( أمريكا وروسيا ) ، هذا من جهة ومن جهة ثانية تعمل الدول العظمى على إحداث نوع من الاختلال في التوازن بين دول النظام الإقليمي الخليجي وذلك بتدعيم طرف على حساب الآخر .

إنّ التوازن العسكري في منطقة الخليج مختل لمصلحة إيران ، ويتعاضد اختلاله من الناحية الواقعية نظرا إلى غياب التكامل والتبادلية بين القوات المسلحة لبلدان مجلس التعاون الخليجي ، حيث هناك تفوق واضح لإيران في ميدان السفن التقليدية والزوارق السريعة وحرب الألغام أيضا ، وثمة فجوة متزايدة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وإيران فيما يتعلّق بنظم التسلح الإستراتيجي ، حيث تمتلك إيران برنامجا نوويا متطورا نسبيا ، ما يثير شكوك بلدان المجلس في استهدافه بإنتاج السلاح النووي ، وتُعد التهديدات الإيرانية اللامتماثلة من أكثر التهديدات واقعية واحتمالية لأمن بلدان الخليج ، وتشمل العمليات المسلحة المنخفضة أو متوسطة المستوى وحرب التخويف والهجمات الإرهابية ، وفي هذا الخصوص يُشار إلى التهديدات التي تمثلها فيالق الحرس الثوري وخاصة وحدة النخبة البحرية المعروفة باسم قوة القدس للملاحة في الخليج العربي ، بالإضافة إلى شبكات إرهابية مرتبطة بإيران .<sup>(1)</sup>

1- أيمن إبراهيم الدسوقي ، " معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي " ، بحث ، مجلة المستقبل العربي ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

، جامعة القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ ، صص ( 75 ، 76 ) .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

في ظل اعتقاد إيران بتراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها من دول مجلس التعاون الخليجي ، قد يغريها ذلك للاندفاع نحو مزيد من السلوكيات العدائية مع دول الجوار مع تنامي نزعة الاستفراد والإحساس بأنّ دول مجلس التعاون أصبحت مكشوفة أمنيا وهو ما سيؤدي - لفترة محدودة - إلى تضارب في رسائل السياسة الإيرانية ، بمحاولاتها إعادة اختبار النوايا واستكشاف القدرات والسياسات الممكنة في منطقة الخليج ، لذلك قد تزداد عمليات الحرس الثوري في جبهات الصراع المفتوحة بين إيران والسعودية في سوريا والعراق واليمن وغيرها .<sup>(1)</sup>

من بين الأولويات الأمريكية التي تسعى لتحقيقها بمنطقة الخليج العربي والتي تُعتبر أهدافًا إستراتيجية للسياسة الأمريكية هي المساهمة في حفظ الأمن القومي لدول الخليج وأن تضي ذلك نوعا من الاستقرار في المنطقة ، خاصة فيما يتعلق بالتهديدات التي تضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة وخاصة المصالح الاقتصادية المتعلقة بالبتروول ، ومن بين هذه الأولويات نذكر ما يلي : أ- أمن الطاقة : حيث تكمن الأولوية الأمريكية في الحفاظ على الإنتاج الوافر من هذه المادة التي يحتاجها الاقتصاد العالمي ، وكذا العبور الآمن لهذا النفط إلى الأسواق العالمية ومنع سيطرة أو تهديد قوة لحقول النفط في السعودية وباقي دول الخليج ، ب- المحافظة على توازن القوى الإقليمي : على اعتبار أنّ أحد أدوات الاستقرار الإقليمي هو منع أي قوة إقليمية من الهيمنة على ميزان القوى الإقليمي وتهديد الدول النفطية الضعيفة ، ج- تشجيع الإصلاحات السياسية في المنطقة وذلك من خلال سعي أمريكا لاحتواء الجماعات الإسلامية المتطرفة ، وكذا العمل على تشجيع حكومات المنطقة من أجل القيام بالإصلاحات اللازمة وتلبية تطلّعات شعوبها ، د- الردع والاحتواء وذلك بعدم إظهار القوة العسكرية الأمريكية بمظهر الضعف أمام التهديدات الإقليمية والعمل على احتواء هذه التهديدات ، ه- احتواء الانتشار النووي : وهي الأولوية الخامسة في الإستراتيجية الأمريكية ، وهي احتواء مساعي بعض دول المنطقة وعلى رأسها إيران من امتلاك السلاح نووي .<sup>(2)</sup>

1- معتز سلامة ، مرجع سابق ، ص 43 .

2- حمد بن محمد آل الرشيد ، مرجع سابق ، ص ، ص ( 246 ، 247 ) .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

في إطار تنفيذ سياستها هذه تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بربط تحالفات إستراتيجية مع العديد من دول المنطقة وفي مقدمتها دول الخليج العربي ( وخاصة السعودية ) والتي تسعى من خلالها إلى تثبيت قدمها بالمنطقة وإضفاء نوع من التوازن الإقليمي ، وبالتالي الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية النفطية ، ولكن ذلك لا يمنع من أخذ بعض الإجراءات الاحترازية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل احتواء حتى حلفائها بالمنطقة كالسعودية ومنعها من الاستقواء والانعزال بسياستها بعيدا عن المظلة الأمريكية ، ( من هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع أسس لقواعد قابلة للتحرير داخل المملكة نفسها أو قواعد توتر خارجي مجاورة لها إقليميا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية استخدامها عند الضرورة . )<sup>(1)</sup>

هذا فيما يخص المنظور الأمريكي لأمن الخليج والنهج المعتمد من طرفها للحفاظ على مصالحها بالمنطقة والمرتبطة أساسا بالأمن الإقليمي للمنطقة .

أما فيما يتعلق بأمن الخليج من وجهة النظر الإيرانية ومن وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم السعودية ، فهو أحد أسباب التوتر بين الطرفين حيث يمتلك كل طرف رؤية مغايرة ومعاكسة للطرف الآخر ، وهي كلها متعلقة بالتواجد الأجنبي بالمنطقة ( التواجد الأمريكي ) بين رافض ومؤيد .

يُعتبر أمن الخليج نقطة خلاف جوهرية بين دوله وخاصة بين إيران ومجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم السعودية ، ويرتبط هذا الخلاف حول أمن الخليج بأمرين أولهما : المصالح الدولية في منطقة الخليج العربية والتي حثمت على الدول الغربية التدخل في بعض الأزمات التي شهدتها تلك المنطقة ، وثانيهما : الفجوة الجيوبوليتيكية بين إيران ودول الخليج ، حيث أسهم هذان العاملان في وجود رؤيتين متباينتين لأمن الخليج .<sup>(2)</sup>

1- علاء طاهر ، العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ( فرنسا ) ، 1998 ، ص 564 .

2- أشرف محمد كشك ، العلاقات الخليجية الإيرانية - الواقع وآفاق المستقبل -، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة ، البحرين ، مارس 2014 ،

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

إنّ التغيير الكبير الذي شهدته منطقة الخليج في العقود الثلاثة الأخيرة - أي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي - جعل دول المنطقة تُغيّر وجهة نظرها فيما يخص أمن الخليج ، فبعد أن كانت كل من إيران والسعودية تعملان كحليفين إستراتيجيين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، تغيّرت فيما بعد مواقفهما من التواجد الأجنبي بالمنطقة وهذا راجع أساسا لاختلاف موازين القوى العسكرية بين الجانبين حيث تمتلك إيران تفوقا عسكريا يؤهلها أن تعتمد على ذاتها في الدّفاع عن الإقليم عكس دول الخليج العربي التي ما زالت مرتبطة بالترسانة العسكرية الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى الطموح الكبير والمتزايد لإيران في أن تحلّ الصدارة في النظام الإقليمي بالمنطقة وتهيمن على بقية دوله .

إذا أردنا أن نعرف أهداف الأمن القومي الإيراني ، فحسب التصريحات المعلنة والسلوك الفعلي للقيادة الإيرانية في مناسبات مختلفة والتي تشير إلى أنّ هناك خمس أهداف رئيسية للأمن القومي الإيراني في الوقت الحالي وهي أولا : ملء الفراغ الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي وفي آسيا الوسطى والقوقاز ، ثانيا : تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الإستراتيجي والعسكري على المنطقة ، ثالثا : الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية ، رابعا : إنعاش اقتصاد البلاد ، خامسا : الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل وتصديرها إلى الخارج .<sup>(1)</sup>

يتضح الصراع على قضية أمن الخليج بين إيران والدول الخليجية العربية من خلال طرح كل طرف رؤية خاصة به ، فإذا أردنا استعراض مواقف الطرفين فإننا نجد تباينا واضحا في هذه المواقف ناتجة كما أسلفنا من مكانة الطرفين الجغرافية والاقتصادية والعسكرية وارتباطها بالمصالح الأجنبية ، حيث ( ممّا لا شك فيه أنّ جغرافية إيران وسكانها يعطيانهما موقفا مهيمنا وعمقا إستراتيجيا طبيعيا في الخليج ، وبالتالي تتحدّد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي في المنطقة انطلاقا من قناعتها بأنّ الخليج ممر محلي وليس دوليا ، ومن ثمّ تضع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلّة على ضفتيه ، ولا خلاف في هذا الأمر بين الإصلاحيين والمحافظين .)<sup>(2)</sup>

1- الفريق أول ركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، مرجع سابق ، ص 15 .

2- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 68 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

إذن وجهة النظر الإيرانية تنبع من مصالحها الإستراتيجية والتي تصب في غير صالح السياسة الغربية وخاصة الأمريكية ، خاصة مع توتر العلاقات بين الطرفين في السنوات الأخيرة بسبب الملف النووي ، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحد من قوة وهيمنة إيران بالمنطقة وذلك من خلال فرض عقوبات اقتصادية عليها ، وكذا من خلال تطويقها بأحلاف إستراتيجية تجمعها بأهم الأطراف الفاعلة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية .

إذن كما أسلفنا فإنّ إيران ترى أنّ أمن الخليج هو مسؤولية دول المنطقة فقط - دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران - بما يعني رفض الوجود الأجنبي في تلك المنطقة ويُقصد بالأجنبي أيّ طرف خارج الدول الثماني .

أمّا بالنسبة للموقف الآخر ونقصد به موقف دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم السعودية ، فقد تولدت لديها قناعة منذ العقد الأخير من القرن الماضي - فترة التسعينيات - مفادها أنّ أمن الخليج أضحى شأنًا دوليًا وهو ما أعطى الوجود الأجنبي شرعية في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية ، ويُعزّز من هذه القناعة أمران أولهما : الدول الخليجية الست التي شهدت تجربة هذا الوجود في الماضي ، إذ كانت محميات لبريطانيا وهو أمر ما زال حيا في ذاكرة بعض قطاعات النخبة من خلال وجود توافق بينها وبين القوى الكبرى ، وثانيهما : أنّ دول المجلس صغيرة الحجم نسبيًا وخاصة ديمغرافيا ، وهو ما يعكس مدى حاجة تلك الدول إلى الوجود الأجنبي في الوقت الراهن لكونها دول صغيرة وغنية محاطة بجيران أكبر ، لهم مطامحهم التاريخية في ثروات هذه الدول . (2)

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 69 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

انطلاقاً من التوترات وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، وفشل منظومة مجلس التعاون الخليجي في أن تحقّق لنفسها الأمن والحماية والردّع الجماعي ، ولذلك كان الفشل في ردع صدام حسين من غزو واحتلال الكويت ، وفي الردع والتوازن مع إيران ، وكان بالتالي الاعتماد الأكثر على الأمن المستورد من خلال إبرام اتفاقيات أمنية مع القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وعسكرة الأمن الخليجي وصفقات السلاح ، ولكن أيضاً لم يحقق الأمن والاستقرار الذي من المفترض أن يحققه الاتحاد الخليجي ليردع ويمنع ويوفّر الأمن والحماية لجميع الدول الأعضاء .<sup>(1)</sup>

إذن خلاصة القول أنّ قضية أمن الخليج تتلخص في وجود نوع من الاختلاف في وجهات النظر بين السعودية وإيران فيما يتعلّق بوجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج ، فبينما ترفض إيران وجود هذه القوات وتؤكّد أنّ أمن الخليج يجب أن يكون حكراً على دوله ، فإنّ السعودية تقبل بوجودها على أساس أنّها جاءت استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية بعد الغزو العراقي للكويت ، وبالتالي فهي على عكس إيران لا ترى الوجود الأمريكي في الخليج خطراً عليها ، بل قد يكون باعثاً لطمأنينتها ، وهذا الاختلاف في مواقف الطرفين ولّد نوعاً من الحساسية بينهما وأصبح موضوع أمن الخليج عنصر تباعد واختلاف بين الطرفين ، تُغذّيهِ المصالح الأجنبية الأمريكية .

1- عبد الله خليفة الشايجي ، تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات ، 2013 ، ص 15 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

أما فيما يخص أطماع إيران وطموحاتها في الهيمنة على المنطقة وبسط نفوذها عليها فهذا يقوم على عدة دلائل وحقائق ، حيث تسعى إيران دائما لبسط نفوذها على منطقة الخليج من منطلق أنها تُعتبر أحد أهم الأقطاب الفاعلة بالإقليم وكذا التفوق العسكري والديمقراطي الذي تتميز به ومن مظاهر ذلك مثلا نذكر :

- احتلالها لبعض الأراضي العربية كالجزر الإماراتية الثلاث مباشرة بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج ، حيث قامت باحتلال طناب الكبرى وطناب الصغرى في 26 نوفمبر 1971 أي قبل يومين من انتهاء وجود الاحتلال البريطاني في الخليج ، فمع انسحاب بريطانيا من الخليج احتلت إيران الجزيرتين مقابل اعترافها بقيام دولة الإمارات العربية في 24 ديسمبر 1971 ، أما جزيرة أبو موسى فحكمتها اتفاقية بين إيران وحاكم الشارقة نصت على اقتسام عائدات النفط مناصفة مع الإمارة ومساهمة إيران في تنمية الجزيرة اقتصاديا ودفع إيران إيجارا سنويا لقواعدها في الجزيرة .<sup>(1)</sup>

- تحاول إيران كذلك بسط نفوذها على المنطقة وذلك من خلال إغراق هذه الدول بالجالية الإيرانية أو من خلال تدعيمها للأقليات الشيعية بالمنطقة حيث شجعت الحكومة الإيرانية هجرة الإيرانيين إلى أقطار الخليج العربي لما لهذه الهجرة من علاقة وثيقة بأطماعها السياسية في المنطقة ، ولأجل ذلك اتخذ رئيس الوزراء الإيراني في سبتمبر 1966 قرارا بموجبه حوّل السفارة الإيرانية في الكويت صلاحية إصدار جوازات سفر للإيرانيين الموجودين في الكويت وبقية أقطار الخليج العربي التي ليس لإيران تمثيل دبلوماسي فيها ، كما قام الشاه محمد رضا بهلوي شخصيا بمتابعة تغلغل الإيرانيين في الخليج العربي عن طريق مكتب خاص يعنى بهذا الموضوع في القصر الملكي واستهدف تشجيع التسلل الإيراني .<sup>(2)</sup>

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 70 .

2- نواف وبدان سلمان الجشمي ، مرجع سابق ، ص 207 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

وقد أرادت إيران من خلال تشجيع الهجرة إلى أن تتبع سياسة توسعية في منطقة الخليج العربي ، فبدأت تمد نفوذها إلى بعض الجهات وبخاصة الكويت والبحرين ، وأخذت بنقل عدد من الإيرانيين إلى تلك الدول .

- من بين الأساليب التي تستعملها إيران للتدخل في شؤون المنطقة كذلك هو تدعيمها للأقليات الشيعية بالدول الخليجية وذلك من خلال استعمالها لبعض الأحزاب والفعاليات السياسية أو بعض الشخصيات الدينية ، حيث بالتوازي مع سعي إيران لتعزيز نفوذها السياسي ، كوّنت علاقات مع مجموعات مسلحة شيعية وغير شيعية في بعض الأحيان من أجل تحقيق أهداف متعدّدة لعلّ من أبرزها ردع الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخلات العسكرية في المنطقة . (1)

- كما تسعى إيران من خلال دعم وتمويل الميليشيات لتمتين نفوذها من أجل توفير وسائل مختلفة لمواجهة أي تهديدات يمكن أن تواجه مصالحها في العراق ، وتمكّنها من التأثير على الداخل العراقي والعملية السياسية ، وكذلك الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإحراجها سواء بضرب مصالحها أو بإظهار فشلها في تحقيق الاستقرار . (2)

- بالإضافة إلى إقدام إيران على بناء الشبكات التجسسية والجماعات الإرهابية وكذا التنظيمات السياسية المعارضة في كثير من دول الخليج العربي ، ونشر برامجها الثقافية في وسط شرائح واسعة من مجتمعاتنا العربية ، ( فمعظم الدول العربية والخليجية منها تحديدا دول مفتوحة وفيها جاليات من مختلف الجنسيات ، وقد استطاعت إيران أن تبني مؤسسات وشركات تجارية واقتصادية مع أفراد وجماعات أجنبية وغير مسلمة في هذه الدول ، وقد عملت على استغلالها في تنفيذ مآربها الخاصة . ) (3)

---

1- Michael knights and others , Iran's influence in Iraq countering Tehran's whole of government approach , policy focus , the washington institute for near est policy , april 2011 , p8 .

2- Joseph Felter and Brain Fishman , Iranian strategy in Iraq politics and other Means , combating terrorism center , New york , 2008 , p 55 .

3- عيد الله فهد النفيسي وآخرون ، مرجع سابق ، 51 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

هذا عن بعض الأساليب التي تستعملها إيران لبيسط نفوذها على دول منطقة الخليج العربي ، وهناك بعض الإحصائيات التي تبين عدد التدخلات الإيرانية في شؤون دول الخليج ، حيث بلغت حالات التدخل الإيراني حوالي 23 حالة على النحو التالي :

- شبكات التجسس الإيراني في دول الخليج : 3 حالات
- الانتقادات الإيرانية لسياسات دول الخليج : 5 حالات
- التحذيرات الإيرانية لدول الخليج : 7 حالات
- التصريحات الإيرانية بشأن مضيق هرمز والجزر الإماراتية الثلاث : 6 حالات
- الاعتداء على بعض السفارات الخليجية في إيران ومحاولة اغتيال مسؤولين : حالتان .<sup>(1)</sup>

كل هذه التدخلات الإيرانية في شؤون دول الخليج العربية جعلت هذه الأخيرة تتعامل بحذر مع إيران وتحاول التصدي لسياساتها الاستفزازية ، مما خلف توترات عديدة في العلاقات بين إيران وهذه الدول وخاصة مع السعودية ، حيث أنّ بعض الدول العربية تخشى من السياسة الإيرانية تجاه الخليج ، وتعتبرها مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج العربي في ظل غياب توازن إستراتيجي عربي خليجي إيراني في الوقت الراهن ، مما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي هو اتجاه إيران نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية .<sup>(2)</sup>

وفي الأخير نستطيع أن نستخلص أنّ طموحات إيران التوسعية على حساب بلدان الخليج العربي ومحاولتها بسط نفوذها على المنطقة تُعتبر أحد الأسباب التي تؤثر على أمن الخليج وتساهم في تعزيز الشعور بالشك وانعدام الثقة بين دوله والتعامل بحذر مع إيران وهذا يخدم بالدرجة الأولى مصالح القوى الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة لزرع أسباب الفرقة والنزاع بين هذه الأطراف حتى يتسنى لها التدخل لحماية مصالحها تحت شعار الحفاظ على الأمن والاستقرار بمنطقة الخليج والوقوف في وجه التحديات المتزايدة لإيران .

1- أشرف محمد كشك ، " معضلة متجددة : أمن الخليج في الرؤية الإيرانية " ، مرجع سابق ، ص 82 .

2- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 71 .

المبحث الثاني : مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وتأثيره على العلاقات الثنائية بين البلدين .

في عام 1979 حدث تطوّر سياسي مهم في إيران ، تمثّل في قيام الثورة الإيرانية ووصول نظام بديل لنظام الشاه ، وهو النظام الديني الذي يمثّله رجال الدين الشيعة ، وممّا يلفت الانتباه أنّ النظام الجديد كان أكثر عدائية وتعنتا في تعامله مع الدول المجاورة أو ما يُعرف بدول الخليج العربي في جميع الملفات وبالأخص ملف الاحتلال للجزر العربية الثلاث .

الثورة الإسلامية الإيرانية هي ثورة حدثت سنة 1979 بمشاركة فئات مختلفة من الناس ، وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية ، واستبدلته في نهاية المطاف بالجمهورية الإسلامية في ظل المرجع الديني آية الله الخميني قائد الثورة بدعم من العديد من المنظمات اليسارية والإسلامية والحركات الطلابية الإيرانية .

كان للشخصيات ذات التوجه الإسلامي دور بارز ووجود كبير في هذه الثورة المضادة للحكم الملكي ، والتي سمّاها الخميني بـ " الثورة الإسلامية " ، بالإضافة إلى الإسلام السياسي أو الإسلاموية ، شاركت إيديولوجيات مختلفة في هذه الثورة مثل الاشتراكية والليبرالية والقومية .

بدأت المظاهرات ضدّ الشاه في أكتوبر 1977 وتطوّرت إلى حملة المقاومة المدنية التي تشمل كلاً من العناصر العلمانية والدينية ، واشتدّت في جانفي 1978 ، وقد شلّت الإضرابات والمظاهرات البلاد بين شهري أوت وديسمبر 1978 وغادر الشاه إيران إلى المنفى يوم 16 جانفي 1979 وترك مهامه لمجلس الوصاية ( المجلس الملكي ) ورئيس وزراء المعارضة ، وعاد آية الله الخميني إلى طهران بعد 14 عاما من النفي في 1 فيفري 1979 في وسط ترحيب الملايين من الشعب الإيراني ، وانهار الحكم الملكي بعد فترة وجيزة ( 10 أيام ) في 11 فيفري 1979 .

انقسمت الثورة إلى مرحلتين ، المرحلة الأولى : دامت تقريبا من منتصف 1977 إلى منتصف 1979 ، وشهدت تحالفا ما بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية لإسقاط الشاه ، والمرحلة الثانية : والتي غالبا ما تُسمّى بالثورة الإسلامية ، شهدت بروز آيات الله وتعزيز السلطة والقمع ، وتطهير زعماء الجماعات المعارضة للثيوقراطية الخمينية ( بما فيها الثورة الثقافية الإسلامية في الجامعات الإيرانية ) .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

روح الله الخميني يُعد مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي حاولت العمل على مدّ الثورة ، أو ما أسمته تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة ، وقد جاء في ديباجة دستور إيران الثورة العبارة الآتية : " لا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب ، بل تحمل أعباء رسالتها الإلهية ، وهي الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل نشر أحكام الشريعة الإلهية في العالم " .

كانت هناك ثلاث خطوط أو تيارات ضمن القيادة الإيرانية بعد ثورة فيفري 1979 ، تتضمن أولها ما كان يُسمّى " الخط الأول " ، وهم مجموعة من الأشخاص الملتفين حول آية الله الخميني وبعض أعضاء الشورى ، وعدد من مسؤولي الدولة في الحكومة والقضاء ، و " الخط الثاني " في الجبهة الوطنية متمثلاً في شخص المهندس مهدي بازركان وعدد من الشخصيات في مقدمتهم كريم سنجابي وإبراهيم يزدي وشخصيات سياسية ووطنية أخرى ، أما " الخط الثالث " فيتمثل في الأشخاص المقربين إلى الشيخ حسين علي منتظري ، منهم مهدي الهاشمي الذي أُعدم ومحمد المنتظري ابن الشيخ المنتظري ، وشخصيات أخرى في الشورى ومجلس الوزراء ، وقد تبنى الخط الثالث " خط الشيخ المنتظري " اعتماد العمل المسلح في أقطار العالم الإسلامي وتحديداً في الكويت والسعودية والبحرين ومناطق أخرى .<sup>(1)</sup>

إنّ الجمهورية الإسلامية الناشئة في إيران تبنت مبادئ وأسس في تعاملها مع الخارج وخاصة مع العالم الإسلامي ضمن سياستها الخارجية التي تهدف إلى تصدير مبادئ ثورتها إلى كل العالم الإسلامي ، وخاصة الدول المتاخمة لها وفق خطة اصطلح عليها " بالخطة الخمسينية " ، وتتلخص في نشر ثورتها عبر العالم في مدة 50 عاما .

1- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الإيرانية ( 1979 - 2011 ) ، جامعة بغداد ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان ، 2012 ، ص 573 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

أخذت إيران على عاتقها منذ نجاح الثورة ، تبني خطاب سياسي يدغدغ مشاعر المسلمين ، وراحت تؤسس المنظمات والهيئات " لنصرة المظلومين والمحرومين " على حسب تفسيرها ، كانت الخلفيات التاريخية والمنطلقات العقائدية تصب مباشرة في الرافد السياسي وتغذي حركيا واستراتيجيا ، ومواد الدستور الإيراني حافلة بأمثال هذه الأفكار .

فالساسة الخارجية الإيرانية تقول صراحة في المادة 153 من الدستور : " الدفاع عن حقوق جميع المسلمين مع الالتزام بعدم الانحياز فيما يتعلق بالدول العظمى المهيمنة على دول أخرى ... " ، أمّا المادة 154 فتتص على : " جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية الكفاح العادل الذي يقوم به المحرومون والمظلومون في أي ركن من أركان الكرة الأرضية ... " ، وهذا النص تفويض لمؤسساتها الثورية الظاهرة والمستترة للعمل في العمق المستهدف لأي دولة ، ويجعل من تحريك الأقليات الشيعية الموجودة في دول الخليج وتحريضهم على الثورة والعنف ضدّ حكومات المنطقة بدعوى الظلم والاضطهاد هدفا استراتيجيا لا تكتيكيا .<sup>(1)</sup>

إذن بعد نجاح الثورة الإسلامية انقسم الداخل الإيراني إلى تيارين أو اتجاهين ، أحدهما راديكالي محافظ يرى ضرورة تصدير الثورة للبلدان الإسلامية وخاصة تلك التي تضم أقليات شيعية وضرورة حمايتها من الأنظمة المستبدّة التي تعيش في كنفها حسب رؤيتها ، أمّا الاتجاه الآخر فهو اتجاه معتدل يرى ضرورة انفتاح إيران على الخارج وخاصة الدول المجاورة لها .

استندت رؤية الاتجاه المحافظ إلى الإيمان بالتفوق الطائفي والإقليمي والتمسك بمطامح الهيمنة على المنطقة ، خاصة منطقة الخليج وحمل لواء الدفاع عن الشيعة الذين يسكن عدد كبير منهم المنطقة ، ( أمّا التوجه الآخر المعتدل فإنّه امتلاك رؤية براغماتية تقتضي تغليب المصلحة حسب معطيات الوضعين الإقليمي والدولي ، والانفتاح على خيارات عدّة تجنّب إيران أزمات سياسية مع دول الخليج .)<sup>(2)</sup>

1- عبد الله النفيسي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ، ص ( 295 ، 296 ) .

2- يحي صهيبي وآخرون ، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، بيروت ، لبنان ، 2015 ، ص 69 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

بعد نجاح الثورة الخمينية عام 1979 ، وتقنين مبدأ " تصدير الثورة " دستوريا ، انتشرت المحاضن الدعوية ( مآتم وحوزات ) ومراكز التبشير الشيعية ، وأنفقت موازنات مهولة لطباعة الكتب واستقطاب الأعلام المالية والمتعاطفة ، واختراق المنظمات والهيئات الإسلامية بدعوى التقريب والوحدة .<sup>(1)</sup>

إذن المستهدف الأول من انتشار مبادئ الثورة الخمينية هي دول الخليج المجاورة ، وذلك راجع لسببين رئيسيين أولهما القرب الجغرافي من إيران التي لا يفصلها عنها سوى المسطح المائي المعروف بالخليج ، والسبب الثاني هو التواجد الشيعي في هذه الدول التي تضم أقلّيات شيعية بنسب متفاوتة ، هذه الأقلّيات التي تتعاطف مع إيران وتميل إليها .

فرغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن الطائفة الشيعية إلا أنّ معظم التقديرات تشير إلى وجود ما يقرب من 140 مليون شيعي في العالم ، حيث يشكّلون الأغلبية في إيران بنسبة 90 % من السكان ، بينما ينتشر 30 مليون منهم في المنظومة العربية موزعين على تجمعات رئيسية في العراق بنسبة 60 % و 40 % في لبنان ، وما بين 60 – 70 % في البحرين و 10 % في السعودية ، ويتموقع السكان الشيعيون في مناطق تزخر بالموارد الطبيعية الطاقوية .<sup>(2)</sup>

1- عبد الله النفيسي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 295 .

2- حسن إبيش ، الإمارات العربية المتحدة : استراتيجية الأمن القومي الناهضة ، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم ، واشنطن ، الولايات

المتحدة الأمريكية ، أبريل 2017 ، ص 130 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

أصبحت إيران بعد فوز الإسلاميين تُغلب المصلحة الذاتية في تعاملاتها مع دول الجوار وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية ، حيث كان مرشد الثورة الإسلامية آية الله الخميني يسعى إلى استخدام الدين كمحدد لسياسته الخارجية تجاه دول الخليج أحد أبرز العوامل في محاولة تحدي الشرعية الإسلامية لهذه الدول ، كما اصطبغ رد فعل تلك الدول بالأسلوب ذاته ، فقد دعا الخميني إلى وضع المدينتين الإسلاميتين المقدستين مكة والمدينة المنورة تحت سيادة إسلامية مشتركة ، كما طالب رئيس وزرائه موسوي عام 1984 بإرسال قوات من كافة الدول الإسلامية إلى مكة والمدينة ، ولكن هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى آنذاك سحب تصريح موسوي في نهاية تلك السنة . (1)

نظرا للشعارات التي ظهرت بها الثورة الإيرانية في البداية وخاصة تلك التي تنادي بمواجهة الظلم والجبروت وكذا موقفها المعادي للتواجد الأجنبي وخاصة الغربي جعل الدول العربية تتبنى موقفا متحفظا حيث لم تتخذ دول الخليج العربي موقفا منحازا لأي طرف في خضم الأحداث الداخلية في إيران ، بل اتخذت موقف الحياد نظرا لوضعها الحساس كجارة لإيران في المنطقة ، وانتهجت الثورة في بدايتها نهجا معتدلا لكنه لم يستمر طويلا حتى انتهجت إيران سياسة جديدة تقوم على مبدأ أسلمة المنطقة من خلال رفع شعار تصدير الثورة ، وعدم الاعتراف باستقلال الدول الخليجية . (2)

لقد كان من الطبيعي أن تكون دول الخليج هي المجال الحيوي لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية ، ممّا أوجد خوفا مبررا لهذه الدول وفرض مجددا ضرورة البحث عن صيغة جديدة للتعاون الإقليمي ، لهذا أنشئ مجلس التعاون الخليجي ليلبي هذه الحاجة ضمن الحدود التي أرادتھا الدول الأعضاء . (3)

1- جمال سند السويدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 234 .

2- Karen A Feste , The Iranian revolution and political change in the Arab world , the Emirates center for strategic studies and research , UAE , 1996 , p 15 .

3- Hassan Hamdan al Alkim , « the Gcc states in an unstable world : Foreign – policy Dilemmas of small states » ( Anglais ) relié

– 14 fevrier 2001 , p 42 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

لقد استعملت إيران عدّة وسائل في سعيها لنشر مبادئ الثورة الإيرانية إلى العالم الإسلامي ، ومن تلك الوسائل الخطاب الديني على لسان علماء ومنظري المذهب الشيعي ، كما استخدمت الأقليات الشيعية كوسائل لبث الدعاية الشيعية لإثارة الفتن والقتل في تلك الدول ، بالإضافة إلى أنّ ( القوة العسكرية الإيرانية كانت ضرورة لازمة لدعم التوجه الإيراني نحو تصدير الثورة الإسلامية الذي طغى على الساحة السياسية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية والذي استمرّ بقوة خلال الحقبة الخمينية ، فقد كانت تصريحات القادة الثوريين في إيران تدعو بصراحة إلى تصدير الثورة الإسلامية وهو التوجه الذي ترافق جنباً إلى جنب مع مساندة ودعم إيران للحركات الإسلامية ذات الأهداف التخريبية في العديد من دول العالم ، فقد قامت إيران بإقامة العديد من المعسكرات لتدريب المتطرفين - خاصة العرب منهم - على أعمال التخريب والتدمير .<sup>(1)</sup>

إنّ مبدأ تصدير الثورة الإيرانية كان واضحاً في تصريحات مسؤوليها ، وفي مقدّماتهم الخميني الذي تكلم عن هذا التوجه قائلاً : " إنّ إيران الإسلامية ستكون المقر الكبير للثورة ، ومركزاً لجهاد المسلمين الإفريقيين والشرق أوسطيين ومسلمي سائر أنحاء العالم ، علينا أن نسعى لنكون كما كنّا في السابق محل اعتماد الأبناء الثوريين للإمام الخميني في شتّى أنحاء العالم . " ، وفي هذا الصدد يقول هاشمي رفسنجاني : " أنّه يجب التفرقة بين فرض الثورة على الناس وهو أمر مرفوض فضلاً عن أنّه متعذّر وبين إيصال صوتها إليهم ، وهو ما لا تجد الثورة حرجاً في الجهر به والسعي إليه ما وجدت إلى ذلك سبيلاً . " <sup>(2)</sup>

لقد عانت دول الخليج العربي كثيراً من السياسة العدائية للثورة الإيرانية حيث تعرّضت للعديد من الأعمال التخريبية وفي مقدّماتها المملكة العربية السعودية .

هذه التحركات والأعمال التخريبية والقتل التي هزّت منطقة الخليج طيلة ثلاثة عقود ، كانت بطريقة أو أخرى مرتبطة بقيادات إيرانية ، وكان الرد السياسي لحكومات الخليج قيام تحالف خليجي بداية من الثمانينيات تحت مسمّى " مجلس التعاون لدول الخليج العربية " لتنسيق الجهود وتوحيد التحرك ضد الأطماع الإيرانية التوسعية بعد اندلاع الحرب الإيرانية العراقية في 1980 .<sup>(3)</sup>

1 - منصور حسن العتيبي ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 117 ، 118 .

2 - أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 562 .

3 - منصور حسن العتيبي ، المرجع السابق ، ص 118 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

تعتبر السعودية المستهدف الأول من السياسة الإيرانية التي كانت تسعى لاسترجاع مكانتها الضائعة ، ومنافسة السعودية التي تعتبر راعية لأهم المشاعر الإسلامية ، وتعتبر قبلة وقطبا لجذب أغلب المسلمين في العالم في إطار الحج أو العمرة .

إن هذا التوجه الإيراني نحو تصدير الثورة الإسلامية اصطدم بقوة إسلامية كبرى في منطقة الخليج ، بل وفي العالم الإسلامي وهي المملكة العربية السعودية ، وقد بدأت بوادر ذلك الصدام في اتجاهين ، الأول يدور حول اتهام السعودية بأنها لا تمثل الإسلام الحقيقي ، وبذلك تطرح إيران نفسها بصفتها نظامًا إسلاميًا بديلاً يمثل الإسلام الحقيقي ، وربما كانت عملية طرح فكرة تدويل الأماكن المقدسة تعبيراً عن ذلك التوجه ، وفي الوقت ذاته بدأت إيران تطرح نفسها باعتبارها قوة إسلامية عالمية داخل العالم من خلال دعمها المسلح للمنظمات الإرهابية وحركات التطرف سواء داخل الدول العربية أو داخل البلدان الأوروبية والغربية .<sup>(1)</sup>

لقد أدت هذه السياسة العدائية للثورة الإسلامية تجاه دول الخليج وخاصة السعودية إلى حدوث العديد من الصدمات والأعمال التخريبية في أراضي السعودية وخاصة من طرف الحجاج الإيرانيين في العديد من مواسم الحج أو من طرف الأقليات الشيعية التي تسكن المنطقة الشرقية .

وبهدف زعزعة الصورة الإيجابية التي اكتسبتها المملكة السعودية في العالم الإسلامي بدأت القيادة الإيرانية بالفعل في وضع سياسة منظمة لإثارة القلاقل أثناء موسم الحج ، وهي القلاقل التي أفرزتها - جزئياً - الخلافات القائمة بين البلدين حول المعنى الرمزي للحج ، ولم تقتصر هذه القلاقل على المسيرات السلمية فحسب بل شملت أحيانا وقوع صدمات عنيفة مع قوات الشرطة أودى بحياة البعض ، وأُثِّمَت إيران في عدد من المرات بتفجير كميات ضخمة من المتفجرات أثناء موسم الحج ، كما حدث عام 1987 .<sup>(2)</sup>

1 - منصور حسن العتيبي ، مرجع سابق ، ص 118 .

2 - جمال سند السويدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 234 ، 235 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

أمّا بالنسبة لرد فعل الدول الخليجية ، ففي البداية كانت متحفظة من هذا التغير الذي شهدته إيران ، وبما أنّ هذه الدول كانت المجال الحيوي لتصدير الثورة الإيرانية ، ممّا أوجد خوفاً مبرراً لهذه الدول ، وفرض مجدداً ضرورة البحث عن صيغة جديدة للتعاون الإقليمي ، لهذا أنشئ مجلس التعاون الخليجي ليبي هذه الحاجة ضمن الحدود التي أرادتها الدول الأعضاء .<sup>(1)</sup>

أمّا عن رد فعل السعودية فقد كانت تتبنّى الأسلوب الديني في الرد على إيران سواء من خلال الخطاب الديني الموجه لكافة المسلمين ، أو من خلال تقنين مواسم الحج وذلك بفرض رقابة على هذا الركن من خلال تحديد عدد الحجاج الإيرانيين مثلاً .

إذن تتمسك السعودية – مثلها في ذلك مثل إيران – بالعقيدة الإسلامية في سياستها مع سائر الدول الإسلامية الأخرى ، وقد سعت السعودية إلى تحديد العدد الإجمالي للحجاج ، وحددت نصيب إيران بما لا يزيد عن 55 ألف حاج سنوياً ، بعد أن زاد عددهم الفعلي من 74963 عام 1979 إلى 157195 حاج عام 1987 ، خاصة بعد أن تعمّد بعض الحجاج الإيرانيين إثارة القلاقل للسلطات الأمنية السعودية وإزعاج حجاج دول العالم الإسلامي الأخرى ، وسعت السعودية إلى كسب تأييد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عُقد في عمّان عام 1987 ، ونجحت في ذلك بالفعل إذ تبنّى المؤتمر صيغة محدّدة يتم بمقتضاها تحديد عدد الحجاج بمعدّل واحد لكل ألف نسمة من إجمالي عدد سكان أي دولة إسلامية ، ولاقت هذه الصيغة تأييداً كبيراً من جانب الدول الإسلامية وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي .<sup>(2)</sup>

1- محمد مقروف ، مرجع سابق ، ص 126 .

2- جمال سند السويدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 235 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

سعت السعودية أيضا إلى كسب الدعم السياسي من جانب المؤسسات الإسلامية التقليدية في العالم الإسلامي مثل الأزهر الشريف في مصر ، والجماعة الإسلامية في الهند ، وهكذا استمرت المنافسة لكسب ود الرأي العام الإسلامي لاسيما علماء المسلمين .

وبرغم ما سبق ، خفّت حدّة التنافس بين الدولتين نتيجة لاتخاذ القيادة السعودية مبادرات لإثبات حسن نواياها تجاه إيران ، حيث في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الإعلام في الدول الإسلامية الذي عقد بجدة في أكتوبر 1988 ، أعرب العاهل السعودي عن أمله في " مشاركة إخواننا الإيرانيين مشاركة كاملة في أعمال المؤتمر في المستقبل القريب " ، وبعد أقل من شهرين قام عملاء تابعون لجماعة " جند العدالة " وهي إحدى الجماعات الفدائية اللبنانية الموالية لإيران باغتيال الدبلوماسيين السعوديين صالح المالكي وأحمد العمري في بانكوك وكراتشي على التوالي ، ويُذكر أنّ المملكة كانت تحاول منذ عام 1985 جذب طهران لإقامة حوار دبلوماسي على مستوى وزراء الخارجية .<sup>(1)</sup>

استمرت العلاقات بين إيران الثورة ودول الخليج ، وفي مقدمتهم السعودية في سجال بين الوفاق والتوتر إلى غاية وفاة الخميني عام 1989 وتغير القيادة الإيرانية ، حيث تولّى الثنائي ( خامنئي ، رفسنجاني ) السلطة في إيران ، وكان لهما سعي ملحوظ في اتجاه استعادة الثقة العربية ومحاولة التقرب والانفتاح على هذه الدول ، وبقيت العلاقة منذ ذلك الوقت تتأرجح بين التوتر والوفاق كما أسلفنا ، وتتحكم في ذلك العديد من العوامل والملفات الأمنية والعسكرية والاقتصادية وغيرها .

1- جمال سند السويدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 236 .

### المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني .

تعتبر إيران أحد الدول الرئيسية في منطقة الخليج فهي تتمتع بالعديد من الإمكانيات والامتيازات التي تؤهلها لأن تتموقع بقوة في المنطقة ، فهي ذات مساحة مهمّة تقدر ب 1,6 مليون كم<sup>2</sup> ( المرتبة 18 عالميا ) بالإضافة إلى وزنها الديمغرافي الذي بلغ حوالي 84 مليون نسمة سنة 2020 والاقتصادي ( مصدر مهم للنفط) ، وكذا موقعها الإستراتيجي الهام الذي يُشكّل نقطة التقاء ثلاث مناطق وهي غرب آسيا ووسطها وجنوبها ، لكن بالرغم من ذلك لم تتمكن إيران من تحويل مقدراتها الجيوسياسية إلى امتيازات سياسية فهي دولة تنظر إليها عدد من الأنظمة العربية على أساس أنّها دولة شيعية غير عربية ممّا يجعلها في عزلة سياسية مع دول الجوار ، فهي على سبيل المثال ليست موجودة في مجلس التعاون الخليجي ، ومع أنّ علاقاتها مع الهند والصين في تطوّر مستمر ، إلا أنّ هاتين الدولتين مثل روسيا لا ترغبان في رؤيتها كدولة نووية .

تسعى إيران لأن تثبت نفسها في المنطقة وذلك من خلال جهودها الواضحة لامتلاك القوة العسكرية ومن ذلك السلاح النووي ، حيث أنّ امتلاكها لهذا الأخير يُحقّق لها مكاسب متنوّعة ومتعدّدة حيث ( يعطيها مكانة مرموقة توفر لها ميزة تفاوضية مع خصومها وتمكنها بالتالي من الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها أو على الأقل الاقتراب منها ، ويرتبط هذا الهدف أو الدافع بالرغبة في الاستجابة للمشاعر القومية التي تشير بشكل أو بآخر إلى الأمّة الفارسية ذات الإمبراطورية التي وصل نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى ، وشكّلت قوة عالمية ثانية إلى جانب الإمبراطورية الرومانية .<sup>(1)</sup>

تطمح إيران لامتلاك السلاح النووي ولو أنّها لا تُصرّح بذلك رسميا فهي غالبا في مفاوضاتها مع الغرب أو حتّى في تصريحات مسؤوليها للرأي العام العالمي تشير إلى أنّها تسعى لامتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية فقط وهي بعيدة عن امتلاك السلاح النووي وهذا حتّى لا تتعرّض للمضايقة من طرف الدول الغربية خاصة ومن طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

1- عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الإيراني ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، لبنان ، 2015 ، ص 15 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

### ماهية البرنامج النووي الإيراني :

تم إطلاق برنامج إيران النووي في فترة خمسينيات القرن العشرين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج " الذرة من أجل السلام " ، حيث شاركت هذه الأخيرة مع الحكومات الأوروبية الغربية في البرنامج النووي الإيراني إلى أن قامت الثورة الإيرانية عام 1979 وأطاحت بشاه إيران ، بعد الثورة الإسلامية عام 1979 أمر الخميني بحل أبحاث الأسلحة النووية السرية للبرنامج ، إذ كان يعتبر هذه الأسلحة محظورة بموجب الأخلاق والفقهاء الإسلامي ، ولكنه أعاد السماح بإجراء بحوث صغيرة النطاق في الطاقات النووية وسمح بإعادة تشغيل البرنامج خلال الحرب الإيرانية العراقية ، وقد خضع البرنامج لتوسع كبير بعد وفاة روح الله الخميني في عام 1989 .

لقد شمل البرنامج النووي الإيراني عدّة مواقع بحث ، إثنين من مناجم اليورانيوم ومفاعل أبحاث ، ومرافق معالجة اليورانيوم التي تشمل محطات تخصيب اليورانيوم الثلاثة المعروفة .

يُعتبر مفاعل بوشهر أول محطة للطاقة النووية في إيران ، وقد اكتمل بمساعدة كبيرة قدمتها وكالة روساتوم الروسية الحكومية ، وقد افتتح رسمياً في 12 سبتمبر 2011 .

من الناحية الفنية تمكنت طهران من التعاقد مع روسيا عام 1995 على تحويل المفاعلين الألمانيين المدمرين ( حرب الخليج الأولى ) إلى النوع المعتمد في الاتحاد السوفياتي سابقاً ، ورأت في هذا التعاقد فرصة لإعادة الحياة إلى برنامجها النووي السلمي ، وهكذا باشرت إيران منذ عام 1996 بناء منشأة لإنتاج الماء الثقيل في مدينة أراك ( وسط إيران ) ، وقد بدأ إنتاجه هناك عام 2006 بعد أن كشفت المعارضة الإيرانية النقاب عنه عام 2002 ، كما بدأت إيران عام 2004 إنشاء مفاعل نووي من تصميمها بقدرة 40 ميغاوات بالقرب من هذه المنشأة يعتمد في تشغيله على الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي المتوفر في إيران .<sup>(1)</sup>

1- البرنامج النووي الإيراني ، 18 جوان 2015 ، الموقع : <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/18/6/2015>

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

### طموحات وحجج إيران لامتلاك السلاح النووي :

لقد تعدّدت الحجج التي أعلنتها إيران في سعيها لتطوير برامج نووية ترى أنّها لأغراض سلمية وتصب مجملها في كون ذلك حقا أصيلا لها بدأ في أعقاب الثورة الإيرانية وبعد الحرب العراقية – الإيرانية التي استخدم فيها الرئيس العراقي السابق صدام حسين أسلحة كيميائية ضدّ إيران ، إذ أضحت تلك البرامج جزءاً أساسيا من مكونات التفكير الإيراني الإستراتيجي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، وقد أسهمت التطورات التي شهدتها منطقة الخليج عقب الغزو الأمريكي للعراق 2003 في استمرار تلك الرؤية .<sup>(1)</sup>

وبغض النظر عن ارتباط سعي إيران لتطوير برنامجها النووي بتطورات الوضع الإقليمي في الخليج ، فإنّه يرتبط بشكل وثيق بالرؤية الإستراتيجية لدور إيران الإقليمي عموما والتي ترى أنّ امتلاك عناصر تفوق مثل البرنامج النووي سيكون آلية مهمّة لتحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها أمن الخليج ومن خلاله منع أي تدخل غربي في المنطقة انطلاقا من الرؤية الإيرانية بأنّ أمن الخليج مهمّة دوله الثمانية المتشاطئة دون أي تدخل أجنبي .

لقد سعت إيران منذ أواخر القرن الماضي إلى تطوير قدراتها النووية ، فقد شهدت الفترة ما بين 1997 – 2005 تطورا هائلا في الملف النووي الإيراني وذلك في الحين الذي أنكر فيه الرئيس محمد خاتمي بشكل قاطع وجود نيّة لدى إيران لصنع سلاح نووي ، وقد أيّده في ذلك وزير الخارجية كمال خرازي في تصريح له في 5 أكتوبر 1997 .

1- أشرف محمد كشك ، العلاقات الخليجية الإيرانية – الواقع وآفاق المستقبل ، مرجع سابق ، 29 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

ويتضح من ذلك أنّ إيران وتحت شعار الأغراض السلمية سعت وبشكل سريع الخطى إلى تطوير ملفها النووي منذ الفترات الأولى من حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي ، وقد سعت إيران في سبيل ذلك إلى الاستعانة بروسيا منذ العام 1998 ، حيث تعاقدت مع الشركات الروسية بتقديم التكنولوجيا والتدريبات والمتخصصين اللازمين لإنتاج صواريخ إيرانية .

لقد بدأت الشكوك الدولية شبه المؤكدة لحياسة إيران أسلحة نووية تطفو على سطح التصريحات منذ بداية الألفية الجديدة ، ففي منتصف أوت 2002 انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية على إثر المؤتمر الصحفي الذي انعقد في واشنطن ، والذي عرض خلاله جعفر رضا زادة الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية صوراً لمنشآت نووية إيرانية سرية في ناتانز وآراك بعيدة عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية .<sup>(1)</sup>

بدأت طموحات إيران في امتلاك السلاح النووي منذ عند الشاه فقد رأى هذا الأخير في امتلاك القدرة النووية إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى ، وظلّ يعمل على شحن المشاعر القومية لدى الإيرانيين لتنفيذ مشروعه ، فالطاقة النووية دغدغت وجدانه ، ولم يختلف الأمر في عهد " آيات الله " ، إذ وقفت وما تزال تقف خلف تصريحات القيادة الإيرانية حالة استحضار لفكرة الإمبراطورية الفارسية ، فضلا عن العداء للغرب واتهامه بمحاولة إبقاء إيران ضمن مجموعة الدول النامية<sup>(2)</sup>

---

1 - وسام الدين العلكة ، التحدي النووي الإيراني : حقيقة أم وهم ؟ " دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية " ، دار سوريا

الجديدة للطباعة والنشر ، سوريا ، 2013 ، ص 328 .

2 - عطا محمد زهرة ، مرجع سابق ، ص 16 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

تسعى إيران من خلال امتلاكها للسلاح النووي كذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية ، منها فرض نفسها في المنطقة كقوة نووية لاكتساب مكانة جيوسياسية وفرض الوصاية على دول المنطقة خاصة في إطار تحقيق الهدف المشترك بينها وبين دول الجوار وهو أمن الخليج وذلك حسب الرؤية الإيرانية التي تتجسد في خلو المنطقة من أي تواجد عسكري أجنبي وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تسعى لاكتساب الاحترام الدولي الذي يليق بها كحضارة عريقة كانت فيما سبق منافسة للحضارة الرومانية ، كما أنّها تهدف من خلال اكتساب السلاح النووي إلى تحقيق نوع من التوازن في الردع النووي بينها وبين الكيان الصهيوني الذي يُعتبر الطرف الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يحوز على السلاح النووي ، وبالتالي امتلاك إيران لهذه القوة التدميرية ستُحقق لها نوعًا من الندية في التعامل مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

تعتنق إيران عقيدة عسكرية هي " عقيدة الردع " وتسعى إلى تحقيقها عن طريق تفوق تسليحي ساحق على دول الجوار كافة لاسيما في المجال النووي والكيميائي ، ومن هذا المنطلق تعمل القيادة الإيرانية – منذ فترة طويلة – على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع .<sup>(1)</sup>

### نتائج امتلاك إيران للسلاح النووي :

إنّ السلاح النووي الإيراني وما قد يترتب عنه من نتائج إيجابية وسلبية في المنطقة ، فمن الناحية الإيجابية كما أسلفنا يمكن أن يُحقق نوعًا من التوازن النووي بالمنطقة خاصة بمقابل دولة إسرائيل أو أمريكا التي تتدخل في شؤون المنطقة ، حيث أنّ هذه الأطراف ستُحجم عن التدخل في شؤون دول المنطقة ، كما سيتمنحها نوعًا من التفوق في حربها مع إسرائيل .

1- الفريق أول ركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، مرجع سابق ، ص 15 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

أمّا من الناحية السلبية فإنّ الانتشار النووي كمصدر تهديد لأمن منطقة الخليج يعمل باتجاه الأول هو تدمير الأمن في حد ذاته بأي طريقة سواء تعلّق الأمر بشن الدول الغربية عملاً عسكرياً ضدّ إيران ، أو امتلاك إيران للأسلحة النووية ، أمّا الطريق الثاني فيتمثّل في إشعال سباق للتسلح النووي في المنطقة على حساب التطوير الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والإنسانية ، لكن هناك من المحللين الإستراتيجيين من يعتقد أنّ الانتشار النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل المختلفة لا يكمن خطرهما في امتلاك الدول لها وإنّما الخوف من وقوعها في يد الجماعات المسلّحة الإرهابية المناوئة للأنظمة في منطقة الخليج أو في أي منطقة من العالم .<sup>(1)</sup>

هناك نتيجة سلبية أخرى سيُفرزها امتلاك إيران للسلاح النووي ، وهو دخول المنطقة برمتها ( الشرق الأوسط ) في سباق محموم نحو التسلح ، وعجز الدول الغربية أو حتّى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن استيعابه ، لأنّ هذه الدول ستطالب هي كذلك بحقّها في امتلاك هذه القوة التدميرية لتكون رادعاً في وجه القوة المتنامية لإيران .

ستقوم الدول التي تمتلك القدرة على امتلاك السلاح النووي العمل على حيازته وفقاً للإمكانيات المتاحة لكل دولة وبالدرجة الأساس السعودية ومصر ، فإذا كانت الأولى لديها القدرة على الحصول على السلاح النووي بهدف إحداث توازن للقوى مع الجانب الإيراني عن طريق شراء هذا السلاح جاهزاً من دون الدخول في تعقيدات تصنيعه محلياً ، بينما لا يُمكن لمصر أن تحصل عليه وفق هذه الطريقة ، وإنّما من خلال خبراتها وإمكانياتها العلمية والفنية ، إلّا أنّ العقبة الرئيسية التي ستواجهانها هي الموقف الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الراض لوجود قوة نووية عربية من الممكن أن تُحقّق معه نوعاً من توازن القوى ، أو أن توحى بنوع من التهديد لأمنها القومي .<sup>(2)</sup>

---

1- Mohamed kadry said , path ways to proliferation and containing the speed of UMD in globalisation in the 21<sup>st</sup> century : how international is the world ?, the emirates center of strategic studies and researches, Abu Dhabi , 2008 , p 235 .

2- رياض الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، دار الأوانل للنشر والتوزيع ، ط2 ، سوريا ، 2008 ، ص 308 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

هناك نتيجة أخرى يُمكن أن يفرزها امتلاك إيران للسلاح النووي وهو فرض مزيد من التقارب العربي - الأمريكي وخاصة من طرف دول الخليج ومصر وزيادة التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة في إطار حماية هذه الدول للحفاظ على أمن الخليج حسب تصورها وحتى يتسنى لها كذلك الحفاظ على مصالحها الاقتصادية من جهة والحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي من جهة أخرى .

هذا الأمر سيمنح الولايات المتحدة الأمريكية حق استمرار تواجد قواته في المنطقة ، وإنما سيمنحها حقا شرعيا مستمدا من الاتفاقيات والترتيبات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة للتدخل في شؤونها واستمرار هيمنتها على المنطقة .<sup>(1)</sup>

إنّ امتلاك إيران للسلاح النووي أصبح عقبة في وجه تحسن العلاقات بين هذه الأخيرة مع دول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ، حيث تسعى هذه الدول جاهدة من أجل إيجاد حل سلمي لهذا الملف بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وفي إطار تنفيذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وتكمن مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني في ثلاث متغيرات ، الأول : امتلاك إيران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل ذلك البرنامج السلمي إلى أسلحة دمار شامل ، والمتغير الثاني : أنه في حال نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية ، فإنّ ذلك يعني تكريس الخلل الراهن في توازن القوى الإيراني الخليجي ، أمّا المتغير الأخير : فهو تزايد احتمالات تعرض المنشآت النووية الإيرانية لمخاطر طبيعية على غرار الزلازل ، فإنّ احتمالات حدوث تسريبات من مفاعل بوشهر يظل قائماً .<sup>(2)</sup>

1- رياض الراوي ، المرجع السابق ، ص 308 .

2- أشرف محمد كشك ، " معضلة متجددة : أمن الخليج في الرؤية الإيرانية " ، مرجع سابق ، ص 83 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

إنّ المخاوف الخليجية من امتلاك إيران للسلح النووي يكمن خاصة وراء خلفية تاريخية ، وهي التنافس بين الأمتين الفارسية والعربية ، وكذا النزعة التوسعية الإيرانية التي تهدف إلى بسط سطوتها ونفوذها على المنطقة وذلك من خلال ترجيح كفة القوة العسكرية لصالحها وكسب تعاطف الشعوب الإسلامية معها باعتبارها قوة ناهضة تمثل العالم الإسلامي ، وكذا لعبها على وتر المشاعر الإسلامية فيما يخص القضية الفلسطينية ، حيث تحاول أن تُثبت للشعوب الإسلامية والعربية بأنّها تريد التصدي للكيان الصهيوني وذلك من خلال فرض مبدأ توازن الردع النووي بالمنطقة .

يكمن جوهر تصاعد المخاوف من البرنامج النووي الإيراني كتهديد لأمن منطقة الخليج في النظرة الواقعية والأمنية لهذا البرنامج والتي تقضي بأنّ أي دولة سوف تسعى نحو تكريس الأسلحة التقليدية والإستراتيجية من أجل المحافظة على أمنها وبقائها القومي ، ومن ثمّ هناك احتمال قائم دائماً حول إمكانية تحويل التكنولوجيا النووية السلمية إلى الأغراض العسكرية ، وعندما يحدث ذلك فإنّ احتمال نشوب حرب نووية شاملة في المنطقة يصبح عالياً ، بالإضافة إلى تدخل اعتبار آخر وهو أنّ أي دولة تمتلك سلاحاً نووياً سوف يؤدّي بالدول الأخرى إلى السعي وراء نفس الهدف ، وهكذا يحدث نوع من الفوضى النووية .<sup>(1)</sup>

إنّ مجرد إصرار إيران على برنامجها النووي السلمي ، قد دفع لأول مرة بدول الخليج نحو تطوير برامج نووية مماثلة ، وأبرمت عقود ضخمة مع الدول العظمى لهذه الغاية ، ففي ( أثناء قمة مجلس دول التعاون الخليجي التي عُقدت في الرياض بتاريخ ديسمبر 2006 ، عكفت لجنة ممثلة من الدول الستة على دراسة مشروع إنشاء برنامج نووي مشترك موجه نحو الأغراض السلمية . )<sup>(2)</sup>

1- حمد بن محمد آل رشيد ، مرجع سابق ، ص 132 .

2- نفس المرجع ، ص 133 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

هذا عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من هذه القضية ، حيث أنّ هذه الدول تبقى دائماً متخوّفة من رضوخ الغرب لمطالب إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية ، حيث أنّها ظلّت طيلة سنوات المفاوضات النووية بين إيران والغرب تستشعر الخطر من أن يأتي هذا الاتفاق على حسابها ومن أن يؤدي إلى تعظيم مكانة إيران مع الغرب .

إذن لا شك أنّ دول الخليج متفقة على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية ، وتجد مجتمعة أرضية مشتركة ومصالحة عليا موحّدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية ( الكامنة أو الممكنة ) ، لأنّ امتلاكها للقدرات النووية سيُعتبر تطوراً جديداً ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج . (1)

أمّا عن الموقف السعودي فهي كباقي دول الخليج ترفض امتلاك إيران للسلح النووي أو حتّى تطويرها للبرنامج النووي السلمي لأنّ ذلك سوف يُؤدّي إلى اختلال التوازن بينهما لصالح إيران وبالتالي ستفقد السعودية أهميتها العسكرية والدبلوماسية بالمنطقة خاصة في ظل المشاكل التي يشهدها نظامها الحاكم مؤخراً والذي يتعرّض لانتقادات لاذعة من العديد من الأطراف فيما يخص السياسة العامة والانفتاح الذي بدأت تشهده السعودية ، وهذه الانتقادات بعضها موجه من جهات إيرانية بهدف الحط من قيمة هذا البلد باعتباره مرجعاً دينياً لأهل السنّة وخاصة بإشرافه على المشاعر الدينية المقدّسة لدى المسلمين .

1- طلال عتريسي ، العرب وإيران ، مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة ( العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ) ، المركز العربي للأبحاث والدراسة في

السياسات ، بيروت ، لبنان ، 2012 ، ص 111 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

إنّ السعودية تقف موقفاً معارضاً لانتشار كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل وفي العالم كلّهُ ، وذلك لخطورتها التدميرية وتعاضم نتائجها الفتاكة التي لا يمكن تفاديها بسهولة ، علاوة على أنّ استعمال هذه الأسلحة بصورة تعسفية يعتبر مخالفة صريحة للنسق الأخلاقي والأدبي الذي تقوم عليه العقيدة الإسلامية التي تُحرّم إبادة الجنس البشري ، وهذه الحقيقة بدورها تمثّل منطلق مهم وحساس للسياسة الخارجية السعودية .<sup>(1)</sup>

يقوم الموقف السعودي على أنّ إيران لا بد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة و ليس الزيادة عليها ، وسبق أن قامت المملكة بوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الأزمة بينهما تضمّنت ثلاث محددات وهي : - حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية - جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل - الامتناع عن أي لجوء للخيار العسكري ، وقد ردّت القيادة الإيرانية على المبادرة السعودية بمشروع " التعاون الإستراتيجي " بين ما أسماه علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية ب " جناحي العالم الإسلامي " أي إيران والسعودية حول الملفات الثلاثة الرئيسية الكبرى ( العراق ، فلسطين ، لبنان ) .<sup>(2)</sup>

إنّ موقف دول الخليج العربي عامة والسعودية بصفة خاصة من البرنامج النووي الإيراني مرتبط بأسباب داخلية كما أسلفنا ترتبط بأمن المنطقة ، حيث تتخوّف دول الخليج العربي من انتشار هذه الأسلحة وبالتالي تصبح مهدّدة لأمن الخليج ، هذا من جهة ومن جهة أخرى استشعارها للخطر الإيراني الذي يهدّدها خاصة منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 ، حيث تسعى إيران للتأثير على هذه الدول وذلك بتحريك الصراع الطائفي بين السُنّة والشيعية وذلك بإثارة النعرات الطائفية وممارسة الدعاية الإعلامية المغرضة التي تضر بهذه الدول وتشوّه صورتها بالنسبة للرأي العام العالمي بصفة عامة وكذا في نظر شعوبها التي أصبحت لا تثق في قياداتها ، وفي حالة امتلاك إيران للسلاح النووي فسوف تصبح لها الغلبة والتأثير في المنطقة ، وتستطيع كذلك أن تكسب تعاطف الشعوب العربية والإسلامية ، خاصة إذا وظّفت هذه الورقة ( السلاح النووي ) كسلاح ضغط على إسرائيل حيث سيؤدي ذلك إلى كسب الرأي العام الإسلامي والعربي .

1- خالد إبراهيم العلي ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية ( المستوى الخليجي ، الإسلامي ، الدولي ) ، السياسة الخارجية للمملكة السعودية في مائة عام 1319-

1419 ، مؤسسة الإصطفا للطباعة ( دبس ) ، الرياض ( السعودية ) ، 1419 ، ص 72 .

2- د. وسام الدين العلكة ، مرجع سابق ، ص 332 .

## الفصل الثاني : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

هذه بعض الأسباب الداخلية التي تجعل دول الخليج العربي على غير وفاق مع إيران بالنسبة لموضوع امتلاكها للسلاح النووي ، وهناك عوامل خارجية أهمها الموقف الغربي والأمريكي بصفة خاصة من هذا الملف ، حيث أنّ دول الخليج العربي مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية بتحالف اقتصادي وعسكري في نفس الوقت ، وبالتالي فهي تسابير هذه الأخيرة في سياستها تجاه إيران حيث أنّها تقف إلى جانب أمريكا في رفضها لامتلاك إيران للسلاح النووي .

دائمًا ما عبّرت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج - لدفع هذه الأخيرة لاتخاذ موقف أكثر حسمًا وضغطًا على إيران لوقفها عن استكمال سياستها النووية - عن طبيعة وحجم التفاعل الأمريكي لجهة استخدام ملف إيران النووي في العلاقات بين إيران ودول الخليج ، وهو ما اتضح في رسائل المسؤولين الأمريكيين المباشرة لنظرائهم في دول الخليج خلال زيارتهم المتعددة لتلك الدول التي تعرّضت لإيران وملفها النووي ، هذه الرسائل التي ركّزت على ما يُمثّله تطوير البرنامج النووي الإيراني من مخاطر سنهدد أمن دول الخليج ومصالح حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا طالبت الأخيرة بضرورة التنسيق بينها وبين دول الخليج لمواجهة إيران ، وهو ما أظهر طبيعة وحدود الدور الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخليج في إستراتيجيتها لاحتواء إيران وإعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي .

وخلاصة القول أنّ هذا الملف يُمثّل حجر عثرة في وجه تحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية ، لذلك وجب إعادة النظر من الطرفين في هذا الموضوع وإيجاد حلول واقعية تساعد على تحسّن العلاقات وتحافظ على أمن المنطقة بعيدا عن أي تدخلات خارجية من شأنها أن تزيد من تأزّم الأوضاع .

## الفصل الثالث : : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين

المبحث الأول : المكانة والعلاقات الاقتصادية بين  
الدولتين ( إيران والسعودية )

المبحث الثاني : النفط كأحد المحددات للعلاقات  
السياسية و الاقتصادية بين البلدين

المبحث الثالث : الصراع من أجل النفوذ والهيمنة  
الاقتصادية في منطقة الخليج

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

### المبحث الأول : المكانة والعلاقات الاقتصادية بين الدولتين (إيران والسعودية) .

تُعتبر المملكة العربية السعودية وإيران من أهم دول منطقة الخليج ، وذلك بحكم وزنهما السياسي والديني والاقتصادي وكذا العسكري ، بالإضافة إلى الموقع الجيوإستراتيجي للدولتين ، كما تُعتبر الدولتان الأكبر مساحة في المنطقة بالإضافة إلى وزنهما الديمغرافي ، أما الجانب الاقتصادي فهما ذات مكانة كبيرة بالمنطقة لذلك نجد أنّ الاقتصاد يلعب دوراً مهماً في توجيه العلاقات بينهما ، ولكي نكون على دراية بالمكانة الاقتصادية للدولتين فيجب أن نستعرض الوضعية الاقتصادية لهما بالاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية الحديثة الصادرة عن منظمات وهيئات اقتصادية عالمية ومحلية متخصصة .

#### الواقع الاقتصادي للدولتين :

السعودية : يُصنّف اقتصاد المملكة العربية السعودية ضمن أقوى الاقتصاديات في العالم باعتبارها عضواً في مجموعة العشرين ، وتمتلك السعودية حوالي 18,1% من الاحتياطات المؤكدة من النفط العالمي لتأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد فنزويلا ولديها خامس أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي (1).

وهي عضو في منظمة الأوبك وتأتي في الترتيب الثالث بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث الموارد الطبيعية والتي تُقدّر قيمتها بنحو 34,4 تريليون دولار أمريكي ، وفي المرتبة السابعة من بين دول مجموعة العشرين والمركز 26 عالمياً في معيار التنافسية العالمي \* بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لسنة 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية والذي يقيس تنافسية 140 دولة على مستوى العالم .

1- The world 's Largest Oil Reserves By Countries , world atlas .com , موقع واي باك مشين ، 9 ماي 2019

\* - تقرير التنافسية العالمي : هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004 ، والتقارير بصنّف الدول حسب معيار التنافسية العالمي ، ويقوم

التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها وذلك بقدرة الدول على الاستفادة من مصادرها المتاحة .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

باعتبار السعودية أكبر دولة مصدّرة للنفط ويقوم اقتصادها عليه فقد سعت منذ 2016 إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تخفّف من الاعتماد على النفط كنشاط اقتصادي رئيسي ، ووضعت إستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل غير النفطي ، وقد أدّت تلك الإصلاحات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع من 1,8 % عام 2019 إلى 2,1 % عام 2020 بتقدّمه على اقتصاديات عالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية 1,8% وألمانيا 1,6 %<sup>(1)</sup>.

يشكل القطاع البترولي حوالي 45 % من عائدات الموازنة و 45 % من الناتج المحلي الخام و 90 % من عائدات التصدير ، حوالي 40 % من إجمالي الناتج المحلي يأتي من القطاع الخاص ، وتشجّع الحكومة النمو في القطاع الخاص للتخفيف من الاعتماد على النفط وزيادة الفرص الوظيفية للعدد المتزايد من السكان ، وقد بدأت الحكومة بالسماح للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب المشاركة في قطاعي توليد الطاقة والاتصالات ، وقد انضمت السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة عام 2005 بعد سنوات من المفاوضات<sup>(2)</sup>.

لقد تمّ اكتشاف النفط في السعودية من قبل جيولوجيين أمريكيين في الثلاثينيات من القرن الماضي ، لكنّ الإنتاج واسع النشاط لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، ولقد مكّنت الثروة النفطية من إحداث تنمية اقتصادية سريعة والتي بدأت بشكل جدّي في الستينيات وشهدت تسارع مذهل في السبعينيات ، وتعتبر الاحتياطات النفطية السعودية هي الأكبر في العالم والسعودية أكبر منتج ومصدّر للنفط في العالم ، أكثر من 95 % من مجموع إنتاج النفط السعودي يتم من قبل الشركة العملاقة الحكومية أرامكو السعودية ، ويقدر إنتاج النفط في السعودية بحوالي 10 مليون برميل يوميا في الظروف الطبيعية وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا<sup>(3)</sup>.

1- النقد الدولي : " السعودية السادسة في النمو الاقتصادي " ، صحيفة عكاظ ، جدة ( السعودية ) ، موقع واي باك مشين ، 8 مارس 2019 .

2 - « Saudi Arabia has tenth lowest poverty rate word wide , says world bank » , [al arabiya saudi gazette](http://al-arabiya-saudi-gazette) , 3 november 2013 .

3- هدى عبد السلام ، " بحث في الاقتصاد السعودي " الموسوعة العربية الشاملة ، 31 أكتوبر 2019 ، موقع الموسوعة العربية الشاملة ، [mosoah . com](http://mosoah.com)

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

بالإضافة إلى النفط نجد مصدر دخل آخر وهو السياحة ، حيث تستقطب المملكة الملايين من السّياح سنويا والذين يصل عددهم إلى 12 مليون سائح ، وخاصة في مواسم الحج والعمرة ، ولذلك عمدت السعودية إلى تطوير الفنادق والبنية التحتية خاصة في مكة والمدينة وذلك لاستيعاب العدد الهائل من الحجاج كل عام ، وقد استفادت المملكة بشكل كبير من السياحة الخارجية وخاصة الدينية في دعم اقتصادها حتّى وصلت إيراداتها إلى أكثر من 20,5 مليار دولار عام 2018 .<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى الزراعة حيث تعتمد حاليا على بناء البيوت البلاستيكية التي تستهلك كميات قليلة من المياه لزيادة كميات الخضر والفواكه ، ومن أبرز المحاصيل الزراعية نجد الطماطم والتمور ، ويعتمد القطاع الزراعي على تشغيل أكثر من نصف مليون موظف حاليا .

هناك قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع الخدمات وقطاع الاستثمار الأجنبي ، فقد لجأت دول عديدة للاستثمار في السعودية مثل فرنسا وبريطانيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والإمارات ، ممّا أدى إلى اعتبار الاستثمار أهم دعائم الاقتصاد السعودي ، بالإضافة إلى قطاع الصناعة التي تعتمد على الصناعات الأساسية والصناعات التحويلية ، وتعتمد الصناعات الأساسية على المواد الخام التي تتوفر من خلال النفط ، ويتم تمويلها من القطاع العام ، أمّا الصناعات التحويلية فهي عبارة عن عدّة صناعات متنوعة مثل المعدنية والكيميائية ومواد البناء والغذاء ، ويقوم القطاع الخاص بإدارة تلك الصناعات .<sup>(2)</sup> ( انظر الملاحق رقم 17 و 18 )

1- هدى عبد السلام ، المرجع السابق .

2- نفس المرجع .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

إيران : تُعدّ إيران واحدة من أغنى الدول الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن أهمية موقعها الجغرافي تمتلك إيران كمّاً هائلاً من الموارد الطبيعية وفي مقدّمتها النفط والغاز اللذان يمثلان عصب الاقتصاد العالمي ويُقدّر حجم الاحتياطي الإيراني من النفط حوالي 157 مليار برميل أي حوالي 9,3 % عام 2017 وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من فنزويلا ثم السعودية ثم كندا ، أمّا الغاز الطبيعي فإنّ إيران تمتلك حوالي 15 % من إجمالي احتياطات الغاز العالمي ، وقد وصل إنتاج إيران من النفط حوالي 4 ملايين برميل يوميا عام 2016 ، أمّا الغاز فقد وصل معدّل إنتاجه إلى 750 مليون متر مربع في نفس العام 2016 ، واستناداً إلى بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية فإنّ إيران تحتل المرتبة الثانية اقتصادياً بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بناتج محلي مقدّر ب 440 مليار دولار في 2020 .<sup>(1)</sup>

تعتبر إيران من الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول المصدّرة للبترول أوبك في 14 سبتمبر 1960 وهي تنتج حالياً حوالي 4 ملايين برميل يوميا أكثر من نصفها يصدّر إلى الخارج فيما تذهب الكمية المتبقية إلى الاستهلاك المحلي ، أمّا الغاز الطبيعي فيُقدّر الاحتياطي بنحو 33 تريليون متر مكعب أي حوالي 15 % من احتياطي العالم لعام 2020، وتقوم إيران بتصديره عبر أنابيب إلى تركيا وأرمينيا .

---

1- ليلي عاشور حاجم وفاطمة حسن جاسم ، " البعد الاقتصادي للعلاقات الإيرانية الخليجية بعد العام 2003 " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 58 ، العراق ، 2017 ، ص 200 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

بالنسبة لقطاع الزراعة نجد أنّ 20 % من الأراضي في إيران صالحة للزراعة وتنتشر مناطق إنتاج مواد الغذاء الرئيسية بالقرب من بحر قزوين ومنطقة في وديان شمال غرب إيران ، في حين أنّ مناطق أخرى تتطلب الري لإنتاج المحاصيل الناجحة ، ( وتواجه إيران الكثير من العقبات الرئيسية في الإنتاج الزراعي وهي أساليب الزراعة البدائية والتربة وندرة المياه ، ويُعتبر القمح المحصول الأكثر أهمية ويُزرع في الغرب والشمال الغربي ، والأرز وهو المحصول الرئيسي في منطقة بحر قزوين ، بالإضافة إلى منتوجات أخرى مثل : الشعير والذرة والقطن والشاي والقنب والتبغ والخضر والفواكه والبقوليات والتوابل كالكُمون والزعفران حيث تعتبر إيران أكبر منتج لهما في العالم ، بالإضافة إلى المكسرات مثل الفستق حيث تُعتبر أكبر منتج له في العالم كذلك .<sup>(1)</sup>

تساهم الزراعة بحوالي 23 % من الناتج الوطني الإجمالي لإيران وتستوعب 28 % من العمالة تقريبا ، ويمكن زراعة نحو 25 % فقط من الأرض بسبب النقص الحاد في الماء ، ويتحتم على إيران أن تستورد كثيرا من غذائها ، تتم زراعة القمح والشعير في حوالي 75 % من الأرض المزروعة بالإضافة إلى محاصيل أخرى مثل : القطن والتمر والفواكه والعدس والذرة والمكسرات والأرز والبنجر السكري ، أمّا التصنيع فيساهم بحوالي 18 % من الناتج الإجمالي لإيران وتستوعب الصناعة حوالي 25 % من العمالة ، أمّا المنتجات الرئيسية المصنعة فهي الصناعات البترولية والنسيجية والتعدين والصناعة الإسمنت والآجر بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية والصناعات الخفيفة الأغذية وغيرها ، وتشهد إيران في السنوات الأخيرة توجها كبيرا لصناعة الأسلحة وخاصة سعيها لتطوير وامتلاك الأسلحة الإستراتيجية بما فيها الأسلحة النووية بالرغم من التضييق الذي تتلقاه من الغرب وخاصة أمريكا والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ( انظر الملحق رقم 19 )

1- إحصائيات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO ، 2016 ، الموقع : Faostat . fao . org

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

أما عن أهم القوى الاقتصادية الموجودة في إيران فهي : 1- البازار وهو اسم مشتق من اللغة الفارسية ويشير عادة إلى السوق الذي يتجمّع فيه التجار الإيرانيون ويسيطر البازار على حوالي 75 % من التجارة الداخلية في إيران وحوالي نصف الواردات ، وله دور رئيسي في عملية الإقراض الخارجي والمضاربة في السوق العقارية ، ويسيطر التجار الموجودون فيه على مفاتيح القرارات الاقتصادية في إيران ، 2- المؤسسات الخيرية : وقد برزت هذه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير بعد قيام الثورة الإسلامية 1979 ، وهي مؤسسات غير حكومية وغير ربحية لذلك فهي معفاة من الضرائب وتتبع هذه المؤسسات المرشد الأعلى، الأمر الذي جعل إدارتها تخضع دائماً لرجال الدين ، وتمارس هذه المؤسسات أدواراً اقتصادية كبيرة في مجال التجارة والتصنيع والإنتاج العسكري ، ولهذه المؤسسات أهمية اقتصادية كبيرة إذ يعمل بها نحو 5 ملايين موظف .<sup>(1)</sup>

تملك إيران قطاعاً عاماً قوياً حيث يُشكّل نسبة 60 % من الاقتصاد ويُدار بطريقة مباشرة ومخططاً مركزياً عن طريق الدولة ، ويُهيمن إنتاج النفط والغاز على الاقتصاد الإيراني على الرغم من وجود أكثر من 40 صناعة تسهم بطريقة مباشرة في بورصة طهران واحدة من أفضل البورصات أداءً في العالم على مدار العقد الماضي ، (وقد صنّفت الأمم المتحدة اقتصاد إيران بالاقتصاد شبه النامي ، حيث احتلت إيران عام 2014 الترتيب 83 في تحليل المنتدى الاقتصادي العالمي لتقرير التنافسية العالمية لـ 144 دولة ، معظم الموارد المالية لإيران موجهة نحو التجارة والتهرب والمضاربة بدلاً من الإنتاج والتصنيع .)<sup>(2)</sup>

1- ليلي عاشور حاجم وفاطمة حسن جاسم ، مرجع سابق ، ص 201 .

2- International Monetary Fund , IMF Executive Board concludes 2015 article 4 consultation with Iran at :

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15349.pdf>

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

هناك بعض العوامل الخارجية التي تجعل الاقتصاد الإيراني يعاني من أزمات حادة ولا يرقى لمنافسة الاقتصاد السعودي ، ومن هذه العوامل نجد العقوبات المفروضة على إيران من طرف الدول الغربية وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب عدم حدوث توافق فيما بينها وبين هذه الدول التي تسعى من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الحد من تطوير إيران لبرنامجها النووي ، وقد أدى تصلّب إيران بالنسبة لهذا الملف وإصرارها على مواصلة هذا البرنامج الذي يهدف إلى تحديث واكتساب الطاقة النووية ومن خلالها السلاح النووي ، كل هذا أدّى بالدول الغربية إلى فرض عقوبات اقتصادية على إيران ممّا أدّى إلى العديد من المشاكل التي يعاني منها اقتصاد هذه الأخيرة .

من المعلوم أنّ الاقتصاد الإيراني يعاني بسبب العقوبات من انكماش شديد سيصل إلى 8,7 % ، كما ستراجع القيمة المضافة للصناعة بنسبة 19,1 % حسب تقديرات البنك العالمي للعام 2019 – 2020 ، وبالتالي تفترض الإدارة المالية الرشيدة تقرير إعفاءات سخية ، في حين اتخذت السياسة المالية اتجاهاً معاكساً ، سيقود تزامن الانكماش مع تزايد الضرائب إلى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة (1) .

لقد أدّى الصمود الإيراني في وجه العقوبات المفروضة عليها إلى كارثة اقتصادية واجتماعية ذهب ضحيتها جميع المواطنين ، ولم يعد النصر – حتّى وإن تحقّق – يعني شيئاً أمام ضخامة هذه الكارثة التي تتبين ملامحها من خلال المشاكل التالية التي أدّت إلى تدهور مستوى معيشة المواطنين وإلى استياء شعبي واسع النطاق ، أولاً : ازدياد البطالة : وفق تقرير صندوق النقد الدولي انتقل معدّل البطالة في إيران من 13,9 % في 2018 إلى 15,4 % في 2019 ، ثانياً : ارتفاع الأسعار : وفق تقديرات صندوق النقد بلغ المعدل العام للتضخم 31,2 % في 2018 وارتفع إلى 37,2 % عام 2019 ، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 58,4 % (2) .

1- صباح نعوش ، " ماهو ثمن برنامج اقتصاد إيران المقاوم ؟ " ، البيت الخليجي للدراسات والنشر ، 13 مارس 2020 .

2- نفس المرجع .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

ثالثًا : تفاقم الفقر : لقد ارتفع الفقر في إيران بسبب العقوبات الأمريكية وكذلك نتيجة سوء إدارة الشأن العام خاصة الخط المالي ، رابعًا : تراجع سعر صرف الريال ، حيث أدت السياسة المالية والعقوبات الاقتصادية وعجز ميزان المدفوعات والتهافت على شراء العملات الأجنبية إلى تراجع دوري وتدرجي لسعر صرف الريال ، حيث انتقلت القيمة التعادلية للدولار في السوق الموازية من 32 ألف ريال في فيفري 2017 إلى 150 ألف ريال في فيفري 2020 - ويترتب على ذلك ارتفاع التضخم وتردي القدرة الشرائية للمواطن ، خامسًا : عجز ميزان المدفوعات : حيث يعاني عجزًا كبيرًا قُدِّر ب 8 مليار دولار قبل تطبيق العقوبات الأمريكية وهذا أدى إلى تزايد ديون البلد ، حيث انتقلت الديون الخارجية من 5 مليار دولار في 2015 إلى 10 مليار دولار عام 2019 .<sup>(1)</sup>

إذن الظاهر للعيان أنّ الاقتصاد السعودي يتفوق بكثير على الاقتصاد الإيراني وخاصة من خلال حجم الثروة المنتجة أو ما يُسمّى بالنتائج المحلي أو الدخل القومي ، وإذا أردنا عقد مقارنة بين اقتصاد البلدين فنجد تفوق هائل للاقتصاد السعودي يصعب من وضعه في خانة واحدة مع نظيره الإيراني الذي يعاني كثيرًا من أوجه الخلل الهيكلي ، ( فبحسب أحدث البيانات للاقتصاد الإيراني فإنّ الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2016 الذي انتهى في مارس 2017 استنادًا إلى تاريخ انتهاء الميزانية فإنّه سجّل 412,2 مليار دولار مقابل 685 مليار دولار للناتج المحلي السعودي الذي يتفوق بمعدّل 66,2 % ، ويمتد التفوق السعودي إلى احتياطات البلاد من النقد الأجنبي والذهب ، ما يعني أنّ رصيد احتياطات السعودية يعادل 2,7 مرّة الاحتياطي الإيراني ، التفوق السعودي شمل أيضا الصادرات فهي سجّلت 421,3 مليار دولار في 2017 مقابل 149,6 مليار دولار صادرات إيرانية في أول 9 أشهر من عام 2017 ، وهي آخر بيانات نشرتها إيران في هذا الصدد .<sup>(2)</sup>

1- صباح نعوش ، المرجع السابق .

2- محمد علي ، " بالأرقام .. الاقتصاد الإيراني هزيل أمام نظيره السعودي " ، مؤسسة بوابة العين الإخبارية للإعلام والدراسات ، 21 مارس 2018 ،

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

أما عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد احتلّ الجانب الاقتصادي مكانة بارزة في العلاقات بينهما ومثّل جسراً قويا لتوطيدها ، ويرجع الفضل الحقيقي في تدشين العلاقات بين البلدين إلى زيارة هاشمي رفسنجاني رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام في إيران للسعودية في عام 1998 ، حيث تمّ خلالها إبرام العديد من الاتفاقيات التعاونية في شتى المجالات ، حيث بدأت تلك العلاقات بالجانب الاقتصادي ثمّ امتدّت إلى الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية ، ولكن مع وصول الرئيس نجاد إلى الرئاسة عام 2005 والتغيّر الحاد في الخطاب السياسي الإيراني إزاء الدول الخليجية ووضوح الرغبة الإيرانية في توسيع نفوذها الإقليمي على حساب النفوذ الإقليمي للسعودية ، فقد أثر ذلك سلبيًا على طبيعة العلاقات بين البلدين وساهم في عودة التوتّر للعلاقات السياسية بينهما ، وبالتالي أدّى إلى انخفاض مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية بين إيران والسعودية .<sup>(1)</sup>

تُعتبر اقتصاديات كل من البلدان العربية وإيران من الاقتصاديات المتنافسة التي تكون نتيجة التعاون الاقتصادي بينهما ضعيفة ، فالجانبان يُصدّران سلعا أولية مثل النفط وبعض السلع الزراعية أو السلع الصناعية التقليدية والكيماويات وغيرها ، ويستوردان المواد المصنّعة ووسائل التجهيز ووسائل النقل بالإضافة إلى تكنولوجيا الصناعة والاتصالات والمواد الاستهلاكية ، وبالتالي فإنّ هذا التشابه في المنتجات يُصعّب من التبادل التجاري بين الطرفين ويفرض عليهما الارتباط بدول متقدّمة من خارج الإقليم لتوفير احتياجاتهما من السلع وكذا للحصول على العملة الصعبة من خلال تصدير منتجاتهما .

وتُشير بيانات التجارة الخارجية لإيران أنّ هناك ثلاث دول عربية من بين أكبر 10 دول تستقبل المنتجات الإيرانية غير البترولية ، وهي الإمارات بنحو 2,3 مليار دولار والعراق 2,1 مليار دولار والسعودية بنحو 454 مليون دولار ، أمّا بالنسبة لأكبر عشر دول تستورد منها إيران احتياجاتها السلعية فليس بينها سوى دولة عربية واحدة وهي الإمارات العربية المتحدة بنحو 12,9 مليار دولار ، وبذلك تُعتبر الإمارات أكبر شريك تجاري عربي لإيران وثاني شريك تجاري على مستوى العالم بعد الاتحاد الأوروبي الذي تتعامل معه إيران بنحو 28 مليار دولار .<sup>(2)</sup>

1- عبد الله فهد النفيسي وآخرون ، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، مركز أميمة للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، دار عمان للنشر والتوزيع ،

ط2 ، عمان ، 2014 ، ص 79 .

2- نفس المرجع ، ص 79 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

أما عن المبادلات التجارية بين الطرفين إيران والسعودية فنجد أنّها منتجات قليلة بالإضافة إلى ضعف التبادل التجاري بين الطرفين وذلك راجع لعوامل رئيسية أهمّها ضعف اقتصاديات هذه الدول وتشابه المنتجات الفلاحية والمصنّعة وبالتالي صعوبة تسويقها ، بالإضافة إلى ارتباط اقتصاديات هذه الدول بنسب كبيرة باقتصاديات الدول المتقدّمة باعتبار إيران والسعودية دولتان نفطيتان ، وهذه المادة الأولية تحتاجها الدول المتقدّمة في اقتصادياتها كعنصر من عناصر الطاقة الرئيسية ، بالإضافة إلى عامل آخر وهو توتّر العلاقات السياسية بين الدولتين في العديد من المحطّات ممّا يؤدّي في بعض الأحيان إلى قطع العلاقات التجارية بين الطرفين مثلما حصل في عام 2016 بعد إقدام السعودية على إعدام مجموعة من المعارضين الشيعة الموالين لإيران ومن أبرزهم نمر النمر ، وهذا أدّى إلى توتّر العلاقات بين الطرفين حيث اتخذت السعودية فور وقوع اعتداءات من قبل الإيرانيين على سفارتها في طهران مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تؤدّي إلى تعميق القطيعة الاقتصادية بين البلدين ، مثل منع الرحلات الجوية بين البلدين باستثناء تلك المتعلقة بالحج ، وكذلك وقف التبادل التجاري بينهما ، ومنع السعوديين من السفر لإيران .

إنّ طبيعة السلع المتبادلة من السهل على الطرفين استبدالها من مصادر أخرى ، فالسعودية تستورد من إيران الحديد والإسمنت والفسّيق والزعفران والزبيب ، بينما تستورد إيران من السعودية الورق المقوّى وأغطية العلب من المعادن ومنسوجات وأصباغ ودهانات سطحية ودهون وزيوت مهدرجة ، ومن هنا يمكن استنتاج أنّ ما اتّخذ من قبل السعودية وغيرها من الدول الخليجية من إجراءات يمكن إدراجها في إطار العقوبات الاقتصادية غير المجدية ، فكل طرفي الأزمة لا يملك أيّاً من السلع الإستراتيجية التي يمكنها تغيير معادلة الصراع وإخضاع طرف لآخر سعياً وراء مصالحه ، أو مخافة التعرض لأزمات اقتصادية ، فلا وجود للسلع ذات القيمة المضافة العالية ولا تميّز تكنولوجي أو معرفي ، كما أنّ تجارة الخدمات بين الطرفين لا تعدو أن تتجاوز حركة المعتمرين الإيرانيين للسعودية ، وقد يكون منع السعوديين من زيارة إيران فيه جزء من التأثير السلبي على مستقبل السياحة الإيرانية ، ولكنّه تأثير غير ملموس لأنّ إيران لا تعتمد حتّى الآن على عائدات النشاط السياحي .<sup>(1)</sup>

1- عبد الحافظ الصاوي ، " الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة بين السعودية وإيران " ، مجموعة التفكير الإستراتيجي ، تركيا ، 26 جانفي 2016 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

وخلاصة القول أنّ كل من السعودية وإيران تُعتبران من الدول النامية التي يرتبط اقتصادها بتصدير المواد الأولية أكثر من القطاعات الأخرى وبالتالي فإنّ اقتصادياتها ترتبط بالأسواق الخارجية وتتأثر دائماً بالتقلبات التي تشهدها أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية ، أمّا فيما يتعلّق بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين فإنّه يُعتبر أحد العوامل البارزة التي تساهم في توتّر العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران ، لأنّ اقتصاديات دول المنطقة هي اقتصاديات تنافسية أكثر منها تعاونية ، حيث أنّ كل دولة تحاول تقوية اقتصادها على حساب الطرف الآخر خاصة في ظل تشابه اقتصادياتها وبالتالي ضرورة الاستحواذ على الاستثمارات الأجنبية وكذا السيطرة على التجارة الخارجية بالمنطقة ومحاولة تقزيم الطرف الآخر ، وهذا التنافس بين الدولتين يؤدّي في كثير من الأحيان إلى تدهور العلاقات بينهما ، كما يُعتبر الاقتصاد انعكاساً مباشراً للعلاقات السياسية بينهما التي شهدت تأزّماً في العديد من المحطّات كان آخرها سنة 2016 . ( انظر الملحق رقم 15 )

**المبحث الثاني : النفط كأحد المحددات للعلاقات السياسية و الاقتصادية بين البلدين .**

يُعتبر البترول أو ما يُسمّى بالذهب الأسود أحد المحددات الأساسية للعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول حيث يُعد " عصب الحياة المدنية " حسب تعبير الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر ، ووصفه أيضا الرئيس الأمريكي السابق نيكسون بقوله : " البترول هو المادة الأولية الإستراتيجية التي تحمل المعنى السياسي " ، وهذا القول يعني أنّ العلاقات السياسية بين الدول خلال القرن العشرين ميلادي وبعده تقوم على المصالح الاقتصادية وفي مقدّمتها البترول ، فلو نظرنا إلى أغلب الأزمات العالمية والصراعات التي تقودها خاصة الدول الكبرى وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أنّ أحد أسبابها الرئيسية هو البترول .

إذا أردنا التطرق إلى أسباب تأزم العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران فلا بُدّ من التعرّيج على البترول كأحد الأسباب الرئيسية لهذا التوتر لأنّه يُعتبر المصدر الأساسي للدخل القومي من العملة الصعبة لكلا الدولتين ، حيث أنّ الدولتين من أهم المنتجين للنفط في العالم فالسعودية تأتي في المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنتاج ب 12 مليون برميل يوميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ إنتاجها 15 مليون برميل يوميا لعام 2020 ، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الدولتان في منظمة الدول المُصدّرة للبترول " أوبك " التي تأسست في مؤتمر ببغداد في 14 سبتمبر 1960 من طرف خمس دول من بينها السعودية وإيران بالإضافة إلى العراق والكويت وفنزويلا ، والتي تضم في عضويتها اليوم اثنا عشر دولة من بينها الجزائر ، إذن هذه المكانة الكبيرة التي تحتلها الدولتان في مجال الطاقة البترولية جعلتهما تتواجهان في العديد من المحطّات بسبب المنافسة الشرسة في السوق البترولية لاسيما المنافسة الدولية بين الدول العظمى التي تتحكّم بصفة كبيرة في هذه السوق والذي أثار سلبا على دول المنطقة والتي أصبحت تسعى إلى تكييف سياساتها الاقتصادية للتصدّي لهذه المنافسة كل حسب توجهاته ، وهذا ما ولد اختلاف في وجهات النظر بين هذه الدول في طريقة تسيير هذه الأزمات بما يخدم مصالحها ويحافظ على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وخاصة بين المملكة العربية السعودية وإيران .

### تاريخ النفط في البلدين :

بدأت قصة اكتشاف البترول في المملكة العربية السعودية حين وقّع الملك عبد العزيز بين عبد الرحمان آل سعود في 29 ماي 1933 اتفاقية الامتياز للتنقيب عن البترول بين حكومة المملكة وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا " سوكال " ، وفي 8 نوفمبر من نفس العام تمّ إنشاء شركة تابعة هي شركة كاليفورنيا أريبيان ستاندرد أويل كومباني " كاسوك " لإدارة الامتياز ، وفي العام 1935 تمّ حفر أول بئر اختباره في الظهران في قبة الدمام التي لم تأت نتائجها محققة للتطلعات ، ولكن لأنّ الدلائل كانت تُشير إلى وجود الزيت والغاز فقد استمرت الشركة في الحفر ، وبعد خمس سنوات من الحفر غير المثمر بدا أنّ بئر الدمام رقم 7 ليست سوى طريق مسدود آخر ، وفي 4 مارس 1938 بدأت بئر الدمام رقم 7 إنتاج 1,585 برميل في اليوم على عمق 1,5 كيلومتر تقريبا ، وفي 31 جانفي 1944 وفي خطوة تهدف إلى إبراز دور المملكة بين الدول المنتجة للنفط تمّ تغيير اسم " كاسول " إلى شركة الزيت العربية الأمريكية والتي أصبحت تُعرف باسم شركة " أرامكو " السعودية .<sup>(1)</sup>

في العام 1950 اكتمل خط الأنابيب عبر البلاد العربية " التابلاين " الممتد على طول 1212 كيلومتر ليكون بذلك أطول خط أنابيب في العالم ، وقد ربط خط التابلاين شركة المملكة العربية السعودية بالبحر المتوسط وأسهم بشكل كبير في اختصار وقت وتكلفة تصدير النفط إلى أوروبا ، وقد ظلّ هذا الخط يعمل حتى عام 1983 ، ( وفي العام 1952 تمّ نقل مقر الشركة من نيويورك إلى الظهران ، وبعد مضي أكثر من 80 عاما أصبحت أرامكو السعودية تتبوأ مركز الصدارة في الصناعات البترولية حيث تجاوز إنتاج الزيت عشرة ملايين برميل يوميا ، وتدير الشركة احتياطات تقليدية من الزيت الخام تبلغ 260,2 بليون برميل ، ومن احتياطات الغاز 284,8 تريليون قدم مكعب . )<sup>(2)</sup>

1- سعيد مسفر سعة ، " تاريخ النفط في السعودية " ، مجلة تواصل الإلكترونية ، 20 مارس 2016 ، الموقع : <https://twasul.info/396908> .

2- منال أبو بكر ، " تاريخ النفط في السعودية " ، مجلة المحيط الإلكترونية ، 25 نوفمبر 2018 ، الموقع : <https://almoheet.net> .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

وفي أبريل 1939 نجحت السعودية في تصدير أول شحنة من البترول الخام على متن ناقلة نفطية ، وانضمت المملكة العربية السعودية في سبتمبر 1960 للدول الخمسة المؤسسة لمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " ، وتقود عملاق النفط في العالم " شركة أرامكو " العربية السعودية الصناعة في المملكة ، ويعود تاريخ الشركة إلى تأسيسها باسم " Arabian American oil company " ، وفي 31 جانفي 1944 تم تغيير اسمها إلى شركة الزيت العربية الأمريكية والتي أصبحت تُعرف اختصارا باسم " شركة أرامكو السعودية " لتعزيز وإبراز اسم السعودية كدولة منتجة للنفط ، وفي عام 1988 تم تعديل اسم شركة أرامكو الأمريكية بمرسوم ملكي إلى شركة الزيت الأمريكية العربية السعودية ، أو شركة أرامكو السعودية ، والذي ترتب عليه إدارة العمليات والسيطرة على النفط والغاز السعودي ، وأصبحت أرامكو السعودية شركة مملوكة بالكامل للحكومة السعودية .

أما بالنسبة لإيران فهي واحدة من أكبر الدول من حيث حجم احتياطات الطاقة ، وتلعب الصناعة النفطية في إيران دورا هاما في ذلك ، وهي أهم قطاع اقتصادي يوفر العملة الأجنبية لإيران ، وتوفر إيران حاليا نحو 5 % من النفط المستهلك في العالم ، وفي عام 2012 كانت إيران تصدر نحو 1,5 مليون برميل من النفط الخام يوميا ثاني أكبر مصدر بين دول منظمة الأوبك ، وقد تعطلت الصناعة بسبب الحظر الدولي من جويلية 2012 حتى جانفي 2016 ، وتخطت إيران لاستثمار مجموعه 500 مليار دولار في قطاع النفط قبل عام 2025 .

بدأ تاريخ صناعة النفط الإيرانية في عام 1901 عندما تلقى المضارب البريطاني وليام نوكس دارس امتيازاً من إيران لاستكشاف وتطوير موارد النفط في جنوب إيران ، قد أدى اكتشاف النفط في 1908 إلى تشكيل شركة النفط الأنجلو إيرانية " Apoc " في 1909 ومقرها لندن .<sup>(1)</sup>

1- يحي داود عباس ، " مختارات إيرانية " ، مجلة البينة الإلكترونية ، العدد 81 ، أبريل 2007 ، الموقع : [www.albainah.net](http://www.albainah.net) .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

بعد عام 1935 كانت شركة النفط الأنجلو فارسية تسمى شركة النفط الأنجلو إيرانية " AIOC " ، ووقعت اتفاقية لمدة 60 عاما ، دفعت في عام 1933 دفعة ثابتة لإيران من أربعة جنيه إسترليني لكل طن من النفط الخام المصدر ، وفي عام 1951 شكّلت حكومة رئيس الوزراء محمد مصدق الشركة الوطنية للنفط ، أدى انقلاب 1953 بقيادة وكالات المخابرات البريطانية والأمريكية إلى إطاحة حكومة مصدق ومهدت الطريق لاتفاق جديد للنفط ، وفي عام 1954 قام اتفاق جديد بتقسيم الأرباح بالتساوي بين الشركة الوطنية الإيرانية للنفط وشركة " كونسورتيوم " متعددة الجنسيات التي حلّت محل شركة النفط الأنجلو إيرانية ، وفي عام 1973 وقّعت إيران على امتياز جديد لمدة 20 عاما مع الكونسورتيوم .<sup>(1)</sup>

وبعد الثورة الإيرانية 1979 تولّت الشركة الإيرانية السيطرة على صناعة النفط الإيرانية وألغت اتفاقيات إيران النفطية الدولية ، وفي عام 1980 تمّ تفويض الاستكشاف والإنتاج والبيع والتصدير للنفط إلى وزارة نفط الجمهورية الإسلامية الإيرانية .<sup>(2)</sup>

أمّا عن إمكانيات البلدين من هذه المادة الحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي ( فقد حافظت السعودية على موقعها كأكبر مصدر للنفط في العالم ، متفوقة على روسيا التي بلغت صادراتها 5,2 مليون برميل يوميا في عام 2018 ، وصدّرت السعودية نحو 2,6 مليار برميل نفط خلال العام 2018 بمتوسط إنتاج 7,1 مليون برميل يوميا مقارنة بنحو 2,5 مليار برميل بمتوسط 6,97 مليون برميل يوميا خلال عام 2017 ) .<sup>(3)</sup>

1- كورتيس جلين ، إريك هوجلوند ، "إيران دراسة قطرية" ، مجلة واشنطن دي سي ، مكتبة الكونغرس ، 21 نوفمبر 2010 ، ص 160 .

2- نفس المرجع ، ص 163 .

3- بدور الراعي ، " السعودية والنفط قصة تتجاوز 80 عاما " مجلة مباشر السعودية ، 2018 ، الموقع : <https://www.mubasher.info/news/>

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

تحتل السعودية المركز الثاني كأكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم بعد فنزويلا ، والتي يبلغ حجم احتياطياتها من النفط نحو 303 مليارات برميل ، حيث بلغ الاحتياطي النفطي للسعودية نحو 297,7 مليار برميل ليُمثِّل 17,2 % من إجمالي الاحتياطي العالمي والبالغ 1,729 تريليون برميل خلال عام 2018 .<sup>(2)</sup>

تؤدي السعودية دورا رئيسيا في سوق النفط العالمية ، فتزيد حصتها على 17 % لعام 2018 من الاحتياطيات العالمية المثبتة ، وتمكَّنت من زيادة إنتاجها بسرعة بفضل ارتفاع طاقتها الإنتاجية الفائضة التي تزيد عن 2,7 مليون برميل يوميا ، وهو ما يُمثِّل أكثر من نصف الطاقة الإنتاجية الفائضة على مستوى العالم ، ويمكن ذلك السعودية من أداء دور رئيسي في سوق النفط العالمية والمساهمة بشكل إيجابي في تحقيق استقرار الاقتصاد والنمو في العالم .<sup>(2)</sup>

إذن من خلال ما تقدّم يتضح أنّ للمملكة العربية السعودية مكانة هامة جدا في سوق النفط العالمية وهذا نظرا للثروة الكبيرة التي تمتلكها من هذه المادة ، وبالتالي فهي تلعب دورا بارزا في الحفاظ على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك من خلال دورها منفردة أو في إطار منظمة الدول المصدّرة للبتروöl ، ولو أنّ سياستها البترولية تتصادم أحيانا مع سياسات العديد من دول المنظمة وفي مقدّمتها إيران ، لأن السعودية لا تستجيب أحيانا لنداءات المنظمة في إطار عمليات تقليص الإنتاج للمساهمة في رفع الأسعار ، حيث تبقى هي متمسكة بمبدأ حصص الإنتاج وهذا ما يساهم في بقاء أسعار النفط منخفضة في بعض الفترات.

1- فايز نور الدين ، "خمس حقائق عن النفط السعودي تعرّف إليها " ، مجلة العربي الجديد ، 16 سبتمبر 2019 ، الموقع : <https://www.alaraby.co.uk>

2- أحمد آل درويش وآخرون ، المملكة السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

أما بالنسبة للإمكانيات النفطية الإيرانية فإنّ إيران تُعدّ من بين أهم عمالقة الطاقة في العالم لما تمتلكه من احتياطات مؤكّدة من النفط والغاز الطبيعي ، إذ تمتلك طهران رابع أكبر احتياطي نفطي مؤكد وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم ، ومن ناحية أخرى تُصنّف إيران من بين أكبر عشرة منتجين للنفط الخام ، ومن بين أكبر خمس منتجين للغاز الطبيعي عالميا ، ومن جهة ثانية تتحكم إيران في مضيق هرمز الذي يُعدّ ممرا رئيسيا لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المُسال من دول الخليج العربي ، ومن جهة ثالثة تُعدّ إيران أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول المصدّرة للنفط " أوبك " 1960 لكونها من أكبر الدول المصدّرة ، ومن جهة رابعة تحتاج إيران إلى استثمارات ضخمة من أجل تطوير قطاع الطاقة لديها الأمر الذي يُوفّر فرصا هائلة من وجهة نظر كثير من شركات الطاقة العالمية .<sup>(1)</sup>

تتمتع إيران بوفرة في الثروات الطبيعية خاصة النفط والغاز الطبيعي ، إذ بلغ الاحتياطي المؤكّد في جانفي 2000 حوالي 89,7 مليار برميل أي 9 % من الاحتياطي العالمي ، لكنّ الملاحظ هو تنامي الاحتياطي الإيراني المؤكّد باضطراد ، كما نلاحظ اختلاف الأرقام حوله فنجد بين 137 مليار كما تورد تقارير أمريكية و 154 مليار برميل كما تشير إحصاءات الأوبك واحتياطات الغاز الطبيعي المؤكّدة 33,620 تريليون متر مكعب ، وبلغ إنتاجها النفطي عام 2012 ما مقداره 3,576 مليون برميل ، وبلغت صادرات النفط 2,537 مليون برميل يوميا .<sup>(2)</sup>

كل هذه الإحصائيات الرسمية تدل بصفة قاطعة على الإمكانيات الطاقوية الضخمة للبلدين سواء في مجال البترول أو الغاز الطبيعي وكذلك الدور الكبير ضمن منظمة الدول المصدّرة للبترول " أوبك " ، ولكنّ هذه الإمكانيات الضخمة ولّدت بعض الآثار السلبية وخاصة فيما يتعلّق بالعلاقات الخارجية بين الدولتين حيث أنتجت نوعا من المنافسة بينهما فيما يتعلّق بالتحكّم في الأسعار أو فيما يخص إدارة منظمة الأوبك .

1- أحمد قنديل ، " قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي " ، مجلة الدراسات الإيرانية ، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، السنة

الأولى ، العدد 4 ، سبتمبر 2017 ، ص، ص 99 ، 101 .

2- Hassan M Qabazard and others , Annual statistical bulletin 2012 , organisation of the petroleum exporting countries

« opec » , vienne , Austria , p 22 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

إنّ التطرق إلى العلاقات الخارجية التي تربط دول الخليج العربي وفي مقدّمتها السعودية مع إيران ، لا يكون بمعزل عن المظهر الاقتصادي وخاصة عنصر النفط الذي يُمثّل الركيزة الأساسية لاقتصاديات دول المنطقة ، فبدل أن يكون مصدرًا للتعاون والاتحاد في وجه التحدّيات الخارجية أصبح مصدرًا للصراع والتنافس في الأسواق العالمية .

إنّ لا يمكن فهم السياسة الخارجية للدول الخليجية بمعزل عن العامل النفطي أو خارج نطاق تأثيره ونفوذه ، فدون الرجوع إلى النفط يصعب فهم ما يجري في النظام الإقليمي الخليجي من ارتباطات وعلاقات ، فقد ارتبطت شخصية النظام الإقليمي الخليجي بالنفط الذي أدى إلى تصنيف اقتصاديات دوله كمجموعة اقتصادية ذات فائض رأسمالي لا تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية أو مجموعة الدول النامية ، فالاقتصاديات دول الخليج تُشكّل تصنيفا بذاتها تتّسع وتنكمش مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، لهذا لم يكن النفط أبدًا عامل استقرار بالمنطقة في أي وقت من الأوقات بل زاد من حدّة الصراع الإقليمي والدولي بالمنطقة نتيجة تضارب المصالح ، ولم تحسن السياسات الخليجية إدارة هذا الصراع بما يكفل لها حقّها في أسعار عادلة وحقّها في الاستغلال المتوازن لهذه الثروة المهدّدة بالانحسار ، والدليل على ذلك الإغراق المتواصل للسوق النفطية من طرف الدول الخليجية وتدهور الأسعار إلى مستويات متدنّية حاليا ، حيث هبطت أسعار النفط إلى ما تحت 45 دولار للبرميل بعد أن كان قد تجاوز 100 دولار عام 2014 .<sup>(1)</sup>

1- محمد مقرّوف ، مرجع سابق ، ص 205 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

لقد لعبت مسألة النفط والشراكة في منظمة الأوبك دوراً محدداً للعلاقات الإيرانية السعودية حيث كانت حالة التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط العالمية ، وتدني أسعاره لأدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهماً ورئيسياً حثم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق فقد كان التعارض في وجهات النظر لسنوات طويلة سبباً في عدم استقرار أسعار النفط ، حيث كانت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر ، في حين أنّ النظرية الإيرانية كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى للحفاظ على أسعار البترول وحماية مصالح الدول المنتجة وخاصة الدول الأعضاء في الأوبك .

إنّ السعودية بإمكانياتها البترولية الضخمة كانت دائماً عاملاً مؤثراً في أسواق النفط العالمية ، لقد أدركت العائلة المالكة في السعودية دائماً أنّ القوة النفطية لا تنحصر في إحرار الثروة وتنمية الاقتصاد والحفاظ على السلطة ، أي أنّها لا تنحصر فقط في الجانب الاقتصادي والسياسي بل تتعدّها إلى أبعاد أخرى وخاصة الأمنية منها إذ إنّ النفط يُعدّ سلاحاً أساسياً للسعودية في الدفاع عن النفس ومفتاحاً لتحقيق الأمن وسبل البقاء ، حيث تقوم في العديد من المحطات بضخ كميات متزايدة من هذه المادة في الأسواق العالمية متجاوزة في ذلك ومتحدية لمبادئ منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك ومتسببة في خسارة مبالغ مالية هامة جراء انخفاض أسعار البترول في العالم ، وفي الواقع فإنّ إغراق السوق النفطية يُعدّ بمثابة حرب اقتصادية كبيرة تعادل إلقاء قنبلة على أرض العدو ، صحيح أنّ إغراق السوق وهبوط الأسعار سيُفضي حتماً إلى خسارة مليارات الدولارات المتوقعة من العائدات ، بيد أنّ السعوديين كانوا يعتبرون ذلك أقل أهمية من التهديد الإيراني ، فأغراق السوق النفطية سوف يجبر إيران على تقليل الدّعم المالي لحزب الله في لبنان والميليشيات الشيعية في العراق دون الدخول في مواجهة مباشرة .<sup>(1)</sup>

1- أندرو سكوت كوبر ترجمة أحمد حسن العتيبي ، ملوك النفط ، كيف قلبت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسعودية موازين القوى في الشرق الأوسط ، ، جداول

لنشر والتوزيع ، بيروت ( لبنان ) ، 2017 ، ص ، ص 16 ، 17 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

إذن تقوم إستراتيجية الدولتين في إطار تجارة المحروقات على مبدئين متناقضين ، ففي حين تسعى إيران إلى رفع الأسعار من خلال الحفاظ على حصص الإنتاج الذي يُعتبر مبدأً راسخاً في السياسة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " ، والذي بدأت العمل به منذ عام 1986 ، نرى في الطرف المقابل السعودية التي تحاول في بعض الأحيان التنصّل من هذا المبدأ من خلال ضخ كميات إضافية في السوق النفطية العالمية أو من خلال عدم التنازل عن تطبيق هذا المبدأ في حالات تشبّع السوق الدولية بالرغم من نداءات بعض الدول المنتجة لتخفيض الإنتاج ، وذلك راجع لعدّة عوامل أهمها : - الحفاظ على توازن الأسعار في الأسواق العالمية والعامل الآخر المهم وهو الاستجابة لمطالب وطموحات شريكها وحليفها الاقتصادي الأول وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، فمن التجارب السابقة أدرك السعوديون أنّ بقاء الأسعار في مستويات مرتفعة جداً ولفترة طويلة سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليل استهلاكها للنفط الأجنبي ، واتخاذ خطوات لتشجيع حفظ الطاقة وتنويع مصادرها ، وإن قلّ الاعتماد الأمريكي على النفط السعودي فسيقول التأثير الإستراتيجي السعودي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص إسرائيل والشرق الأوسط . (1)

من بين العوامل التي تجعل السعودية تمتنع عن خفض الإنتاج في العديد من المناسبات هو استجابتها للتطلعات والضغطات الأمريكية ، حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حليفاً اقتصادياً للسعودية وتستفيد من إمكانياتها النفطية الضخمة مقابل توفير الحماية الأمنية لها في وجه التحديات الإقليمية التي تواجهها وفي مقدّمها التهديد الإيراني لها من خلال التوسع في دول الجوار كاليمن وسوريا وغيرها .

1- أندرو سكوت كوبر ترجمة أحمد حسن العتيبي ، مرجع سابق ، ص 17 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

إنّ التنسيق بين المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار تجارة المحروقات لم يكن وليد الساعة بل إنّ دول المنطقة وفي مقدمتها السعودية سخّرت سياساتها النفطية لمصلحة الحليف الأكبر ، ففي منتصف الثمانينيات عندما حدثت أزمة اقتصادية عالمية نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، حيث انهارت الأسعار و تراجعت من حوالي 38 دولار للبرميل عام 1981 إلى حوالي 9 دولار عام 1986 زار بوش الأب منطقة الخليج العربي وكان وقتها نائبا للرئيس ريغان لإقناع قياداتها برفع أسعار النفط حتّى لا تنهار الصناعة النفطية في تكساس وبقية مناطق الإنتاج كبحر الشمال ، والتي تتصف بتكلفة حديّة مرتفعة لبرميل النفط تزيد عن 12 دولار ، ولتبت دول المنطقة ذلك الطلب وأنفذت أمريكا وغيرها من المنتجين خارج الأوبك ، ولو تركتهم لعادت إلى دول الأوبك السيطرة على السوق النفطي بخروج عدد لا بأس به من المنتجين غير الأعضاء في الأوبك ، ممّا كان سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة نصيب منظمة الأوبك من الطلب العالمي . (1)

لقد أدّى التنسيق بين السياسة النفطية السعودية والأمريكية إلى الحفاظ على مصلحة هذه الأخيرة في العديد من المحطّات ، وهذا ما أدّى إلى تمتين العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين في إطار المصالح المتبادلة ، حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى بترول الخليج ، في حين أنّ السعودية تحتاج إلى الحماية تحت المظلة الأمريكية في وجه التحدّيات الإقليمية التي تشهدها المنطقة وخاصة في وجه التهديدات الإيرانية ، وقد عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية عن ارتياحها من المملكة السعودية حيث أكّدت مرارًا امتنانها للسياسة السعودية النفطية المتمثلة في إغراق السوق النفطي من أجل الحفاظ على أدنى مستوى للأسعار ، مثلما عبّر عن ذلك الرئيس الأمريكي بوش الابن في لقاء له مع السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان في فيفري 2004 . (2)

1- محمد مقروف ، مرجع سابق ، ص 207 .

2- Bob wodward , state of Denial, New york ;Simon and Schuser , 2006 , p287 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

تسعى السعودية دائماً في إطار منظمة الأوبك إلى الحفاظ على الحصّة السوقية لها ولبقية الدول المنتجة ، وهو نهج جديد اتبعته السعودية دفاعاً عن حصص أوبك حتى لا تذهب لصالح دول منتجة من خارجها ، وقد أدت سياستها هذه إلى تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، وقد كانت إيران من بين الدول التي تأثرت من تهوي أسعار النفط وتأثرت خزينتها بشكل بالغ .<sup>(1)</sup>

لقد ساهمت المملكة السعودية في العديد من المحطات التاريخية في الحفاظ على توازن السوق العالمية للبتروول وذلك من خلال ضخ كميات إضافية في الأسواق العالمية في مواجهة طفرات الانقطاع التي شهدتها هذه الأسواق نتيجة بعض الأزمات والتوترات السياسية ، وهذا كان في كل مرة يضر بالمصالح الاقتصادية للعديد من الدول النفطية وفي مقدمتها إيران ، وقد تحركت السعودية عن طريق زيادة إنتاجها للمساعدة في تحقيق التوازن في العرض والطلب في سوق النفط فهي دائماً تستجيب لتطلعات العديد من الدول وخاصة حلفائها من الدول المتقدمة وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حتى وإن اضطرّها ذلك إلى الإضرار بمصالحها الاقتصادية أو بمصالح بعض الدول المنتجة لهذه المادة وخاصة داخل منظمة الأوبك وفي مقدمتهم إيران .

إذا أردنا استعراض بعض المحطات التاريخية التي تدخلت فيها المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ على استقرار أسعار البتروول في الأسواق العالمية فنذكر على سبيل المثال حرب الخليج الثانية 1990-1991 ، والإضراب في فنزويلا وحرب الخليج الثالثة 2002-2003 ، وإعصار كاترينا 2005 ، وطفرة الطلب في الصين في 2004 ، والأزمة الليبية 2010-2011 ، رفعت المملكة السعودية إنتاجها لضمان تلبية الطلب على النفط في مواجهة تراجع العرض من مصادر أخرى ، وبالمثل في أوقات ضعف الطلب العالمي على النفط أو تراجع العرض ، مثل الركود الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الألفينيات والأزمة المالية العالمية 2008 – 2010 خفضت السعودية إنتاجها استجابة لظروف السوق بمقدار 1,6 مليون برميل يوميا و1,4 مليون برميل يوميا على التوالي في هاتين الفترتين .<sup>(2)</sup>

1- عامر العمران ، " الاقتصاد سلاح السعودية في وجه إيران " ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 11 جانفي 2016 .

2- أحمد آل درويش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 13 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

لقد كانت ثنائية الأسعار التي ظهرت بين السعودية والإمارات من جهة وبين بقية الأقطار المصدرة للنفط من جهة أخرى في مؤتمر الأوبك في الدوحة " قطر " في ديسمبر 1976 مؤشرا هاماً للدور السياسي الذي يلعبه النفط ، وأصبح واضحاً خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية التي أثّرت على الإنتاج النفطي في البلدين أنّ السعودية هي حجر الزاوية في العلاقات النفطية الجديدة ، وقد أدّت سياستها في زيادة الإنتاج إلى خفض الأسعار ، وأثر ذلك ليس فقط في سرعة استهلاك مواردها النفطية وإنما أدى أيضاً إلى خفض إنتاج بعض بلدان الأوبك إلى نسبة تصل إلى 45 % ، وكانت النتيجة أنّ الأوبك لا تستطيع أن تتصرّف ضدّ رغبة السعودية وذلك راجع ربّما لعاملين رئيسيين هما كون السعودية من الأعضاء المؤسسين للمنظمة والعامل الثاني يرجع لمكانتها وأهميتها داخل المنظمة باعتبارها تُعدّ أكبر منتج ، وتكرّر ذلك من جديد في مؤتمر الأوبك في جنيف في صيف 1981 عندما استطاعت السعودية أن تمرّر وجهة نظرها في تجميد الأسعار وأنّ تتبع نفطها بأقل من سعر الأوبك .<sup>(1)</sup>

إذن هذه بعض المحطّات التاريخية التي ظهر فيها تعارض السياسات النفطية للبلدين - السعودية وإيران - ، والتي أثّرت بدرجة كبيرة على الأوضاع الاقتصادية وخاصة في إيران ، بالإضافة إلى حرب الأسعار التي تشهدها العلاقات بين البلدين هناك ميدان آخر للصراع وهو محاولة فرض الزعامة على الأوبك ، وقد تجسّد الدور السلبي لهذا العامل في تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية ومنها التأييد الإيراني عام 2001 للمرشّح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضدّ المرشّح السعودي الأوفر حظاً آنذاك .

وخلاصة القول أنّ الصراع الاقتصادي في مجال النفط بين السعودية وإيران قد أثر بدرجة كبيرة على العلاقات بين البلدين ، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب الطرف الآخر ، خاصة في ظل التنافس الكبير على تزعم المنطقة والحد من الأطماع التوسعية للطرف الآخر ، هذا بالإضافة إلى تدخّل عوامل أخرى بعضها خارجية ، ومنها الضغط الأمريكي والغربي على دول الخليج وفي مقدّمتها السعودية من أجل إغراق السوق وبالتالي الحفاظ على استقرار السوق النفطية العالمية خاصة وأنّ السعودية تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الحفاظ على أمنها القومي من جهة ، وكذا الحفاظ على استقرار المنطقة وقوفاً في وجه التحدّيات الأمنية التي تفرضها بعض الأطراف وفي مقدّمتها إيران .

1- محمد الرمحي ، النفط والعلاقات الدولية (وجهة نظر عربية ) ، عالم المعرفة ، الكويت ، أبريل 1982 ، ص 144 .

**المبحث الثالث : الصراع من أجل النفوذ والهيمنة الاقتصادية في منطقة الخليج .**

تُعتبر المملكة العربية السعودية وإيران من أهم اقتصاديات المنطقة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بالإضافة إلى منتجات أخرى بسيطة ، وقد أدى تقاطع المصالح الاقتصادية للطرفين إلى بروز نوع من التنافس والمشاحنة من أجل تأمين المجال الحيوي لسلعها واكتساب أكبر عدد من الأسواق وذلك من خلال فرض الهيمنة الاقتصادية على بعض المناطق والمجالات الجغرافية الحيوية .

تعتبر اقتصاديات كل من الدول العربية وإيران من الاقتصاديات التي تقلّ فيها نسبة التعاون والتبادل التجاري وذلك راجع لعاملين رئيسيين هما تشابه المنتجات المصدّرة حيث أنّ هذه الدول تنتمي إلى العالم الثالث وبالتالي نجد أنّها تصدّر منتجات متشابهة يغلب عليها المواد الأولية الطاقوية والمعدنية بالإضافة إلى بعض الصناعات التقليدية والمنتجات الفلاحية ، أمّا العامل الثاني فهو ارتباطها بشكل كبير بالأسواق الخارجية العالمية وبالذات المتقدمّة التي تصدّر لها حاجياتها من المواد الأولية وتستورد منها المواد المصنّعة والنصف مصنّعة وأدوات التجهيز وبالتالي يغلب على اقتصاديات هذه الدول طابع التنافس على حساب التعاون .

بالرغم ممّا سبق إلا أنّ الجانب الاقتصادي احتلّ مكانة هامة في العلاقات بين البلدين ، و يرجع الفضل الحقيقي في تدشين العلاقات الاقتصادية بين البلدين " إيران والسعودية " إلى عام 1998 كما أسلفنا سابقاً على إثر الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى المملكة العربية السعودية ، حيث تمّ من خلالها إبرام العديد من الاتفاقيات التعاونية في شتى المجالات بدايةً بالجانب الاقتصادي كما شملت الاتفاقيات جوانب أخرى منها السياسية والأمنية والعسكرية . (2)

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فتوراً كبيراً منذ عام 2005 أي بعد وصول الرئيس الإيراني أحمددي نجاد إلى الحكم حيث تغيّر الخطاب السياسي الإيراني تجاه دول الخليج العربي وفي مقدّمتها السعودية، و أصبحت إيران تسعى إلى توسيع نفوذها الإستراتيجي في المنطقة على حساب دول الخليج العربي وخاصة بعد سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي وتزايد دور الشيعة الموالين لإيران بالمنطقة ، وهذا أدى إلى توتّر العلاقات السياسية بين الطرفين ممّا أثر بدوره على مستوى التعاون في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والأمنية وانخفاض نسبة التبادل التجاري والتعاون الصناعي بينهما .

1- عبد الله فهد النفيسي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 79 .

2- كاظمي بهران إخوان ، " العلاقات السعودية الإيرانية " ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 102 ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2001 ، ص، ص( 65 ، 66 ) .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

إنّ التنافس الاقتصادي بين إيران والسعودية يأخذ عدّة مظاهر، وأهمّها الصراع من أجل بسط النفوذ على منطقة الخليج باعتبارها منطقة إستراتيجية تتمتع بالعديد من المزايا وخاصة الاقتصادية، ( فالخليج العربي يُشكّل نظاما لعبور التجارة البحرية، يرتبط بعدد من أنظمة المرور البحري الأخرى في العالم بحكم موقعه الجغرافي، وإيران التي تُطلّ في الشمال على بحر قزوين الذي تطل عليه أيضا روسيا الممتدّة بين آسيا وأوروبا، والسعودية التي تقع على البحر الأحمر الذي يرتبط بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس في مصر، والعراق الذي يجاور تركيا صاحبة مضيق البوسفور ، كلّها تعني أنّ الخليج العربي لا يمثّل نظاما بحريًا مستقلا بذاته وإنّما يرتبط بغيره من الأنظمة خصوصا تلك التي تربط العالم القديم ببعضه ، والتي تربط العالم القديم بالجديد من خلال المحيطات المفتوحة التي تتصل بالخليج العربي عبر بحر العرب وخليج عمان.)<sup>(1)</sup>

يمتاز الخليج العربي بمجموعة من الخصائص الإستراتيجية وخاصة بعد حرب 1973 أهمها : أ - موقع الخليج المتوسط بين جنوب آسيا وشرق إفريقيا ، وبين المحيط الهندي والبحر الأحمر ، ب- وقوعها بالقرب من روسيا والهند والصين ، ج - قربها من قواعد حلف شمال الأطلسي في تركيا والبحر المتوسط ، د- تُعدّ منطقة الخليج العربي الجناح الأيمن للوطن العربي ، ه - كانت منطقة الخليج المعبر الإستراتيجي للتجارة الدولية على مدى قرون عديدة ولا زالت .<sup>(2)</sup>

كل هذه الخصائص وغيرها جعل المنطقة محل تنافس دولي وإقليمي وخاصة من طرف بعض القوى الفاعلة في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية وإيران ، وخاصة في إطار التنافس على الهيمنة والنفوذ في المنطقة وبالتالي فرض منطقتها الاقتصادي وخلق قوة إقليمية لا يُستهان بها وبالتالي السيطرة على التجارة الدولية بالمنطقة وخاصة تجارة المحروقات .

1- محمد مقرّوف ، مرجع سابق ، ص 10 .

2 - حشوف ياسين ، مرجع سابق ، ص 51 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

تُظهر إحصائيات تجارة النفط العالمية الأهمية القصوى للخليج العربي ومضيق هرمز على وجه الخصوص ، والذي يُعدّ واحداً من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن ، ويشكّل فاصلاً بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه المحيط الهندي من جهة أخرى بسبب أنّ الخليج العربي بحر شبه مغلق له منفذ واحد فقط على العالم الخارجي وهو مضيق هرمز .

إنّ مضيق هرمز هو عبارة عن ممر مائي يصل بين مسطحين هامين ، أو رقعتين من البحار العالية حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى ، ويربط مضيق هرمز البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي ، ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الشرقي وعمان في الجنوب ، ويبلغ طوله حوالي 90 ميلاً بحرياً وعرضه ما بين 22 إلى 35 ميلاً بحرياً .<sup>(1)</sup>

يعتبر المضيق في القانون الدولي من أعالي البحار ، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية ، ويُنقل عبره يومياً حوالي 17 مليون برميل نفط ، و3,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، أي ما يعادل 40 % من الاحتياطات النفطية المنقولة بحرياً و 20 % من حاجة العالم النفطية ، وتجتازه يومياً من 20 إلى 30 ناقلة نفط يومياً تقريباً .

يعتبر الخليج العربي ممراً مائياً شديداً الأهمية بالنسبة لإيران ، حيث يشغل الساحل الإيراني – نحو ألف وخمسة مئة ميل – الشاطئ الشمالي للخليج العربي بكامله ويعتبر نافذة إيران الأساسية على العالم الخارجي ، وتسيطر إيران وسلطنة عمان على مضيق هرمز الإستراتيجي الذي تصدر إيران كل نفطها عن طريقه ومن خلاله ، وتقع أغلب المنشآت النفطية الإيرانية على الخليج أو بالقرب منه .<sup>(2)</sup>

1- يحي صهيبي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 165 .

2- منصور حسن العتيبي ، مرجع سابق ، ص 131 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

هناك إيمان إيراني مفاده أنه يتحتمّ على إيران أن تستمر في القيام بدور القوة الخليجية الكبرى ، لذلك سعت منذ فترات تاريخية بعيدة إلى السيطرة على منطقة الخليج ، وبناء قوة عسكرية وبحرية تمكّنها من تحقيق ذلك الهدف ، وخلال العصر الحديث فإنّ إيران كانت ولا زالت تسعى لبسط نفوذها على المنطقة ، وكما هو معروف فإنّ شاه إيران استطاع أن يفرض قوته وسيطرته على المنطقة بموافقة ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث سيطر على العديد من الأراضي العربية منها منطقة عربستان الغنية بمواردها النفطية ، كما احتلّ الجزر العربية الثلاث عام 1971 بعد انسحاب الاحتلال البريطاني ، وأصبحت بذلك إيران تتحكّم بأهم الممرات المائية في المنطقة ومن خلالها تسيطر على الطرق البحرية الرئيسية لعبور ناقلات النفط ، وقد عبّر الشاه عن هذا الدور بالقول : " إننا لا نتولّى مسؤوليات وطنية وإقليمية فحسب بل نقوم بدور عالمي بصفتنا حراسا وحماة لستين في المئة من إحتياطي النفط في العالم ، إنّ الأمن الأوربي سيصبح مجرد سخريّة من دون استقرار وأمن الخليج ، إنّ أوروبا الغربية واليابان وأمريكا تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن ، ولهذا السبب نعمل ذلك لأجلها " .<sup>(1)</sup>

رغم تغيّر القيادة الإيرانية منذ 1979 بسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي وظهور النظام الإسلامي الشيعي بقيادة الخميني ، إلّا أنّ أهداف إيران التوسعية الإقليمية لم تتغيّر ، فرغم إعلان القيادة الجديدة عن رفضها المطلق الإذعان لأي من القوتين الجديدتين " الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي " ، فإنّ القيادة الإيرانية الجديدة لم تتخلّ عن أهداف الشاه القديمة فقد تمسّكت بشط العرب والجزر العربية الثلاث ونادت بسقوط النظام العراقي وإقامة الدولة الإسلامية الواحدة في المنطقة عن طريق تصدير مبادئ الثورة الإيرانية إلى دول الجوار وباقي الدول الإسلامية في العالم .

1- حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص 293 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

إذن السيطرة على الخليج حلم قديم لإيران ، حيث أنّ الفرس الإيرانيين ينظرون إلى الخليج العربي باعتباره بحيرة فارسية لما يشكّله من أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لهم ، فهو يُعتبر المنفذ البحري الوحيد ، كما أنّ سواحله العربية لها أهميتها الاقتصادية ، لذلك تسعى إيران إلى إغراق سواحل دول منطقة الخليج العربي باليد العاملة الإيرانية باعتبار أنّ هذه الدول تعاني من نقص العمالة نظرًا لقلّة سكانها مقارنة بإيران أكبر قوة ديمغرافية بالمنطقة ، فضلًا عن إيجاد أسواق للبضائع الإيرانية ، والأهم من ذلك كلّه أنّ نجاح إيران في السيطرة على تلك السواحل يعني السيطرة على اقتصاديات منطقة الخليج العربي ومنها النفط ، وهذا بدوره يزيد من عملية توسيع تصدير النفط الإيراني عالميا بصورة أكبر. (1)

على المستوى الاقتصادي فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لإيران ، فهي بمثابة أسواق واسعة للصادرات الإيرانية غير النفطية ، كما أنّها ذات قيمة تجارية معروفة باعتبارها وسيطًا للتجارة الخارجية الإيرانية ، كما أنّ إيران تعمل على ربط الخليج بآسيا الوسطى. (2)

إذن الهدف الإستراتيجي لإيران هو السيطرة على الخليج العربي وفرض هيمنتها على المنطقة وذلك من أجل السيطرة على اقتصاديات المنطقة ، بالإضافة إلى ذلك تسعى إيران إلى السيطرة على مضيق هرمز ، وبالتالي التحكم في الملاحة البحرية للسفن حيث أنّ بسط النفوذ على مضيق هرمز يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للنزاع بين إيران ودول الخليج العربي وخاصة السعودية باعتباره المنفذ البحري الوحيد الذي يربط هذه الدول بالمحيط الهندي وبالتالي يعتبر المعبر الرئيسي لدول المنطقة لتصدير سلعها التجارية نحو الخارج وفي مقدّمتها النفط .

1- محمد سالم أحمد الكواز ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1979 - 2001 ( دراسة سياسية ) " ، مرجع سابق ، ص 5 .

2- محمد مقرّوف ، مرجع سابق ، ص 123 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

هناك العديد من المخاطر التي تهدد الملاحة البحرية في المنطقة وخاصة في مضيق هرمز ، ومن بين هذه المخاطر : أ- وضع الألغام : وقد قامت إيران بذلك خلال الحرب العراقية – الإيرانية في الفترة ما بين 1980 – 1988 ، ب – إغلاق المضيق : حيث أنّ المرشد الأعلى علي خامنئي كان قد عهد إلى الحرس الثوري بالإشراف المباشر على مضيق هرمز ، ومن شأن إغلاق المضيق حرمان سوق النفط العالمية من ربع إمداداتها تقريباً ممّا سوف يؤدي إلى أزمة لم يشهدها العالم من قبل على غرار أزمة الغزو العراقي للكويت عام 1990 ، حيث ارتفعت أسعار النفط لأكثر من الضعف ، وبالرغم من زيادة المملكة السعودية إنتاجها آنذاك فإنّ ذلك لم يعد بالأسعار إلى مستواها الطبيعي ، ج- تلويث مياه المضيق : وذلك ما إذا تعرّضت ناقلات النفط للتدمير سواء من جانب جماعات مسلّحة أو من جانب إيران أو خلال الهجوم الأمريكي أو الإسرائيلي على إيران .<sup>(1)</sup>

من بين الأسباب التي تجعل إيران تفكّر في غلق مضيق هرمز هو تعرضها للعقوبات الاقتصادية من قبل المجتمع الدولي بسبب استمرارها في تخصيب اليورانيوم كتلك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون سنة 2012 على إيران ، هذا التضيق المستمر والمتزايد على إيران من قبل الدول الغربية جعلها تُهدّد باستعمال كل وسائل الضغط المتاحة عندها بما فيها قطع الطريق الرئيسي لإمدادات النفط العالمية وهو مضيق هرمز .

لقد وضعت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى أو البرلمان الإيراني في الأول من جويلية 2012 مشروع قانون يدعو الحكومة إلى محاولة منع مرور شحنات النفط الخام من مضيق هرمز إلى الدول التي تدعّم العقوبات المفروضة عليها ردّاً على العقوبات النفطية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية .<sup>(2)</sup>

1- أشرف محمد كشك ، العلاقات الخليجية الإيرانية ، الواقع وأفاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 33 ، 34 .

2- يحي صهيبي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 166 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

الحديث عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران يجرّنا إلى الإشارة إلى المملكة العربية السعودية التي تقف إلى جانب المجتمع الدولي في فرض هذه العقوبات ، وهو الأمر الذي يُؤزّم العلاقات بينها وبين إيران .

لم تعد المواجهات الدولية والصراعات تقتصر على الجانبين السياسي والعسكري فحسب ، بل أصبح السلاح الاقتصادي أو المقاطعة الاقتصادية اليوم أشد فتكاً في المواجهة بين الدول وباتت سلاح فعّال جدا في ضبط سلوكها ، ونحن في صدد الإشارة إلى النموذج السعودي – الإيراني في هذه الحرب الاقتصادية ، حيث منذ فترة طويلة يسيطر التوتر على العلاقات السعودية – الإيرانية ، وكان هذا التوتر يأخذ الشكل السياسي والدبلوماسي ، لكن مع تطور أدوات المواجهة بين الدول لم يعد السلاح السياسي هو الحل الوحيد بل لابدّ من استخدام البعد الاقتصادي في اللعبة ، فبدأت هذه التوترات بالفعل تأخذ شكلاً اقتصادياً بعد أن تبادل الطرفان فرض إجراءات اقتصادية عقابية .<sup>(1)</sup>

لقد حاول الرئيس الإيراني الأسبق أحمدني نجاد تحسين العلاقات مع دول الخليج العربي ، حيث في عام 2007 وجّهت قطر دعوة رسمية للرئيس نجاد لحضور الجلسة الافتتاحية لقمة مجلس التعاون الخليجي ، والتي أقيمت في الدوحة ، وبالفعل لبّى الرئيس نجاد الدعوة ودخل قاعة اجتماعات القمة ممسكا بيد العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ، وقد دعا الرئيس الإيراني نجاد في هذه الجلسة إلى إنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي والأمني بين إيران ودول الخليج العربية ، وقد تحدّث عن فصل جديد في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية .

1- عامر العمران ، مرجع سابق .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

وسعيًا منه لتمتين العلاقات الاقتصادية بين إيران و دول الخليج العربي ، فقد قدّم الرئيس أحمددي نجاد لزعماء مجلس التعاون الخليجي قائمة من 12 مقترحا ، من بينها إلغاء تأشيرات الدخول المسبقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ، وإنشاء منظمّة للتعاون الاقتصادي بين الجانبين ، وإنشاء اتفاقية مشتركة للتجارة الحرة ، وإنشاء ممر يربط دول الخليج بإيران لكي يُستخدم في خدمة التجارة بين الطرفين وفي نقل الطاقة ، كما اقترح الرئيس الإيراني إبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية وأخرى للاستثمار المشترك في مجالات الطاقة والصناعة والسياحة والتربية والتعليم ، وأبدى نجاد استعداد بلاده لتوفير المياه الصالحة للشرب واستخدامات الغاز لدى دول مجلس التعاون الخليجي .<sup>(1)</sup>

إنّ هذه المقترحات لم تُطبّق لأنّ الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية لم تتعامل معها بجديّة وخاصة فيما يتعلّق بالتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية ، لأنّ السعودية ودول الخليج كانت لديها مخاوف كبيرة من التغيير الذي حدث في السياسة الإيرانية والطموحات الإيرانية إزاء المنطقة ، وسعيها للحصول على قدرات نووية في عهد الرئيس نجاد ، حيث أنّ الأولوية لدى دول مجلس التعاون هو عودة الاستقرار الأمني لمنطقة الخليج والشرق الأوسط أولاً ثمّ يأتي الدور الثاني وهو تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران وذلك حينما تكون هذه الأخيرة مستعدّة للتخلّي عن سياساتها الاستفزازية تجاه الدول الخليجية ومن بينها السعودية .

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 104 .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

أخذت السعودية على عاتقها مواجهة إيران اقتصاديا وسياسيا بشكل حازم لتضع بذلك حدًا للدور الإيراني المتنامي في المنطقة بشكل عام والسعودية بشكل خاص ، وإذا أردنا أن نتكلم عن هذه المقاطعة فلا بدّ أولاً من الإشارة إلى التبادل التجاري بين الدولتين حتى يتسنى لنا تقدير حجم المقاطعة الاقتصادية ، حيث بالرغم من ضعف المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين الطرفين إلا أنّ المقاطعة الاقتصادية تُعتبر سلاحًا فعّالًا تستخدمه السعودية في وجه إيران خاصة وأنّ المملكة لها وزنها الاقتصادي وحلفاؤها بالمنطقة وخارجها .

يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين بين مائة ومائتي مليون دولار أكثرها سلع استهلاكية مثل الكافيار والزعفران والمكسرات والحلويات والسجاد الفاخر ، حيث أوقفت السعودية حركة الطيران والعلاقات التجارية مع إيران ، وعلى مستوى القطاع الخاص قال الملياردير السعودي الأمير الوليد بن طلال : إنّ شركته القابضة ألغت دراسة جميع المشاريع والاستثمارات في إيران ، وبدأت السعودية في حملة شعبية واسعة النطاق لمقاطعة السلع الإيرانية خاصة الاستهلاكية منها ، فيما استجاب عدد كبير من رجال الأعمال لتلك الحملات ، وبدأت كثير من متاجر الرياض وباقي مدن المملكة في إزالة السلع الإيرانية من رفوفها ، وقد دعمت البحرين الموقف السعودي حيث سحبت بعثتها الدبلوماسية من إيران ، لتهدّد المملكة بذلك مساعي طهران لتعزيز التعاون مع البحرين في المجال الاقتصادي ، وتحاول المملكة ضم أبو ظبي في صفّها للسعي لخلق الاقتصاد الإيراني (1).

دخلت السعودية منذ 2016 في مقاطعة اقتصادية حقيقية لإيران خاصة بعد ثورات الربيع العربي وبعد التحالف الذي اقترحه لمحاربة الإرهاب ، ومشاركتها في الحرب ضدّ الحوثيين في اليمن منذ عام 2015 فيما يسمّى بـ "عاصفة الحزم" ، وكذا تورّط كل من إيران والسعودية في صراعات إقليمية مثلما هو حاصل في سوريا ، حيث ساهمت كل هذه الأحداث في إحداث قطيعة وخاصة في الجانب الاقتصادي ، وكذا حادثة إعدام السعودية لـ 47 شخصا في 2 جانفي 2016 بتهم متعلقة بالإرهاب معظمهم مرتبطون بتنظيم القاعدة ، إلا أنّ أربعة من المتهمين كانوا من الشيعة تربطهم علاقات بالنظام الإيراني وفيهم عالم دين شيعي معارض وله ارتباطات بالنظام الإيراني .

1- عامر العمران ، مرجع سابق .

## الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

---

لقد أدّى الحادث المذكور آنفاً إلى توتّر العلاقات أكثر بين البلدين ، حيث أدانت إيران هذا الحادث ، وقام مئات الإيرانيين بمهاجمة القنصلية السعودية في مدينة مشهد وقاموا بإحراقها وإنزال العلم السعودي ، كما اقتحم كثير من الإيرانيين السفارة السعودية في العاصمة طهران ، حيث قاموا بتخريبها وسرقة أثاثها ، وفي اليوم التالي 3 جانفي 2016 أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض ، وطالب أعضاء البعثة الدبلوماسية الإيرانية بمغادرة السعودية خلال 48 ساعة ، وخلاصة القول أنّ العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية تبقى هشّة وضيئيلة وتخضع لتطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين .

**الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات  
بين البلدين ونتائجه.**

**المبحث الأول : مظاهر العلاقات والصراع قبل الثورة  
الإسلامية الإيرانية 1979**

**المبحث الثاني : مظاهر العلاقات والصراع بعد الثورة  
الإسلامية الإيرانية 1979**

**المبحث الثالث : نتائج الصراع بين الدولتين  
وتداعياته على الأمن القومي العربي**

**المبحث الأول : مظاهر العلاقات والصراع قبل الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 .**

تُعتبر المملكة العربية السعودية وإيران أكبر دولتين في منطقة الخليج من حيث المساحة والسكان وحتىّ القوّة الاقتصادية والعسكرية ، حيث يتألف النظام الإقليمي للخليج بصفة أساسية من 8 عناصر هي الدول الثماني الواقعة على سواحل الخليج ( إيران ، السعودية ، العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات ، سلطنة عُمان ) .

تعتبر العلاقات الخليجية الإيرانية بصورة عامة ، والسعودية الإيرانية بصفة خاصة علاقات إستراتيجية للطرفين تفرضها الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة وأمن واستقرار المنطقة ، ورغم ذلك فإنّ الصراع والتنافس كان هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين الجانبين ، لذا غلب عليها التباين الحاد في الرؤى لأهم القضايا واختفاء صورة التعاون المشترك إلّا فيما ندر ، غير أنّنا يمكن أن نميّز بين مرحلتين مختلفتين لهذه العلاقات ، الأولى في ظل حكم الشاه لإيران منذ 1925 حتىّ عام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية التي حوّلت إيران من الملكية إلى الجمهورية الإسلامية بقيادة الخميني ، وقد تزامنت هذه المرحلة أيضا مع تواجد الاستعمار البريطاني في الخليج العربي حتىّ عام 1971 تاريخ انسحابه ، والمرحلة الثانية بعد الثورة الإيرانية 1979 والإطاحة بحكم الشاه .

سنركّز في المبحث الأول على العلاقات الثنائية بين البلدين في ظل الشاهنشاهية أي قبل 1979 ، والكلام عن هذه الفترة يحتاج إلى دقّة كبيرة حيث لا يمكن تناول كل الأحداث نظرا لقصر المبحث مقارنة بطول الفترة الزمنية التي تمثّل حوالي نصف قرن ، لذلك سوف نحاول التركيز على بعض المظاهر في هذه العلاقات مع إلقاء الضوء أكثر على مظاهر التوتر في هذه العلاقات باعتبار أنّ الموضوع يفرض علينا ذلك .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

العلاقات بين 1926 – 1953 : لم تكن العلاقات الإيرانية السعودية في عهد الشاهنشاهية تسير على وتيرة واحدة ، إلا أنها اتّسمت باستمرار العلاقات الرسمية بين نظامين ملكيين من عام 1926 تاريخ تأسيس مملكة نجد والحجاز وتاريخ تنويع رضا شاه بهلوي في أبريل 1926 ملكا في إيران إلى العام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية ، وقد حكم السعودية في هذه الفترة أربع ملوك من آل سعود هم الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبناؤه الملك سعود والملك فيصل والملك خالد آل سعود ، بينما حكم إيران ملكان من أسرة البهلوي هم الشاه رضا بهلوي وابنه الشاه محمد رضا بهلوي الذي انتهى حكمه بالثورة الإسلامية الإيرانية .

بالنسبة لبداية العلاقات بين السعودية وإيران في العصر الحديث فهي ترجع إلى عام 1926 وذلك عندما شارك الإيرانيون في المؤتمر الإسلامي الذي عقده عبد العزيز بن سعود في مكة المكرمة عقب ضمه للحجاز والإطاحة بحكم الملك حسين بن علي شريف مكة ، وقد ظلّ رضا شاه بهلوي حريصا على التقارب مع السعودية بالرغم من عوامل التوتر بين البلدين بسبب تعارض مواقف الطرفين حول العديد من القضايا وخاصة بالنسبة للإدعاءات الإيرانية في الخليج بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة .

أما عن العلاقات الرسمية بين البلدين فقد تدشّنت بتوقيع معاهدة صداقة بين الطرفين عام 1929 وذلك خلال زيارة قام بها حبيب الله خان هويدا كأول دبلوماسي يزور الحجاز ونجد وملحقاتها بتكليف من الشاه رضا بهلوي ، وقد وقّعها عن الجانب السعودي وفد ثلاثي في الشؤون الخارجية ، ( ومنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات الإيرانية السعودية تسير بشكل منتظم ، حيث حدّدت هذه المعاهدة أسس إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين ، وعلى إثرها عين الشاه هويدا وزيرا مفوضًا من قبله في جدّة بدءًا من مارس 1930 . )<sup>(1)</sup>

1- سعيد باديب ، العلاقات السعودية الإيرانية 1932 – 1983 ، دار الساقى للنشر والتوزيع ، بيروت ( لبنان ) ، 1994 ، ص 40 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

ردًا على تلك الخطوة أرسل الملك السعودي عبد العزيز بن سعود وفدًا برئاسة ابنه الأمير فيصل الذي كان آنذاك نائبه على الحجاز إلى طهران في عام 1932 في أول زيارة رسمية إلى إيران ، وذلك لتعزيز العلاقات والحفاظ على استمرارها بين البلدين .<sup>(1)</sup>

وقد برزت لدى الملك سعود بعد توقيع معاهدة الصداقة رغبة في التحالف مع إيران ، الأمر الذي رفضته طهران واكتفت بالتمثيل الدبلوماسي الأدنى والاتفاق على عدم الاعتداء ، وبقيت العلاقات بين البلدين طيلة حكم الشاه رضا بهلوي على هذا الحال إلى أن احتلّ الحلفاء إيران عام 1941 حيث اتهموا الشاه رضا بهلوي بالانحياز نحو ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وأجبروه على التنازل عن الحكم لابنه الشاه محمد رضا بهلوي .<sup>(2)</sup>

وسط الأحداث الكبيرة التي تعرّضت لها إيران سنوات الحرب العالمية الثانية لم يكن للعلاقات السعودية الإيرانية مكان سوى أنها وصلت هي الأخرى إلى طريق مسدود خلال سنوات الحرب وذلك عقب موسم الحج لعام 1943 والذي وقعت خلاله بعض الأحداث في مكة المكرمة من الحجاج الإيرانيين بسبب عدم تطابق وجهات النظر حول بعض الأمور الدينية ، ممّا أدّى إلى توقف العلاقات في ظل انشغال إيران بمعالجة أمورها الداخلية .<sup>(3)</sup>

---

1- محمد سالم الكوّاز ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1979 - 2001 ، دراسة سياسية " ، مرجع سابق ، ص 6 .

2- طلال مجذوب ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906 - 1979 ، دار ابن رشد للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980 ، ص 309 .

3- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 40 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

رغم هذا التغيير الذي حدث في إيران فقد بقيت العلاقات بين البلدين ودية حتى عام 1943 ، حيث شهدت العلاقات توترا مع حدوث أول أزمة دبلوماسية وسياسية بين المملكتين ، تمثلت في قيام الشرطة السعودية باعتقال أحد الحجاج الإيرانيين داخل الحرم المكي وهو يلقي القاذورات على الكعبة ويشتم الرسول والصحابة ، فأقيم عليه الحد بالإعدام ، وكان رد فعل إيران التنديد واتهام السلطات السعودية بالتشدد ، ونتيجة لهذه الحادثة قام البلدان باستدعاء ممثليهم وقطعت العلاقات بشكل رسمي عام 1944 ، ولكنها استؤنفت بعد مدة قصيرة أي بعد أقل من ثلاث سنوات وذلك على إثر رسالة أرسلها الملك عبد العزيز للشاه محمد رضا بهلوي في عام 1946 يدعو فيه إلى استئناف العلاقات بين الحكومتين ، وبدأت حقبة جديدة في تاريخ العلاقات حيث أرسلت السعودية حمزة غوث سفيراً لها في طهران وقامت إيران بتعيين عبد الحسين صادق اصفندياري وزيراً مفوضاً إيرانياً لديها .

إذن خلال الفترة الأولى من العلاقات والتي تدشنت بمعاهدة الصداقة الموقعة سنة 1929 بقيت العلاقات ودية بين الطرفين بالرغم من النظرة التوسعية لإيران التي ظلت تنظر إلى الخليج باعتباره بحيرة إيرانية ، إلا أنّ موانع كثيرة حالت دون وصول إيران إلى تكريس أهدافها التوسعية ، ومن بين هذه العوامل التواجد الاستعماري البريطاني بالمنطقة وكذا بروز الدولة السعودية الثالثة رسمياً عام 1932 ، وقد كانت إيران قد أثارت موضوع تبعية البحرين لها في عصبة الأمم عام 1927 ، إلا أنّ هذه الأخيرة لم تستطع اتخاذ قرار بشأن ذلك الموضوع نتيجة رفض بريطانيا الادعاءات الإيرانية ، وتوقفت تلك الادعاءات خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة قوة السيطرة البريطانية على الخليج لضرورات الحرب .<sup>(1)</sup>

1- حشوف ياسين ، مرجع سابق ، ص 123 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

منذ الإطاحة بالشاه رضا بهلوي من طرف بريطانيا وصعود ابنه الشاه محمد رضا بهلوي للحكم في عام 1941 فقد بدأت مرحلة جديدة في العلاقات السعودية الإيرانية حيث حاول الشاه الجديد مواصلة انتهاج سياسة والده في الحفاظ على علاقات التعاون وحسن الجوار مع السعودية ، ورغم تحسّن العلاقات بين البلدين خلال الفترة السابقة لم يمنع من تآزم وتوتر هذه العلاقات حتّى وصلت مرحلة القطيعة الدبلوماسية عام 1944 إثر قيام أحد الحجاج الإيرانيين بالتجاوز على الأعراف والآداب الإسلامية أثناء موسم الحج ، وهو ما دفع الحكومة السعودية إلى معاقبة هذا الشخص ، الأمر الذي أثار حفيظة الحكومة الإيرانية التي ندّدت بهذا الإجراء ، وعلى إثرها تبادل الجانبان الاتهامات حتّى وصلت مرحلة سحب السفير الإيراني من السعودية وهو ما دفع الأخيرة إلى القيام بالإجراء ذاته .<sup>(1)</sup>

بعد عودة العلاقات بين البلدين عام 1947 سعى الجانبان إلى تفعيلها وتطويرها لاسيما أنّهما كانا يسيران نحو تطوير صناعاتهم النفطية ، وهو الأمر الذي شجّع كثيرا من زيادة التقارب بين البلدين ، ومع مطلع 1951 شهدت الساحة السياسية الداخلية في إيران حالة من الاضطراب السياسي التي تمخّض عنها تولّي محمد مصدّق مقاليد السلطة في إيران ، والتي دفعت بالشاه إلى مغادرة البلاد ، ولم تؤثّر هذه الأحداث على مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية ، خاصة وأنّ السعودية فضّلت التزام جانب المراقب للأحداث ، ولم تبد أيّ موقف تجاهها حتّى عودة الشاه إلى إيران عام 1953 .<sup>(2)</sup>

1- محمد عبد الرحمان يونس العبيدي ، مرجع سابق ، ص 3 .

2- نفس المرجع ، ص 4 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

من بين المسائل التي أدت إلى توتر العلاقات في هذه الفترة نجد مسألة الإدعاءات الإيرانية في البحرين وجزر الخليج العربية في تلك الفترة التي ظهرت خلالها الاكتشافات البترولية الهائلة في دول الخليج العربي ، حيث أدت هذه الاكتشافات بدورها إلى ظهور أهمية المنطقة بعد الحرب ، فعمل ذلك على زيادة الاهتمام العالمي بها خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنّ بترول السعودية وإيران ودول منطقة الخليج سيلعب الدور الأكبر في الإستراتيجية العالمية في السنوات التالية ، ممّا ينعكس بدوره على علاقات المنطقة الخارجية بصفة عامة وعلى العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها في دول الخليج بصفة خاصة .<sup>(1)</sup>

من بين العوامل التي ساهمت كذلك في تعكير جو العلاقات بين البلدين بعد استئنافها عام 1947 هو ذلك الحدث والتمثّل في اعتراف الشاه محمد رضا بهلوي بإسرائيل عام 1950 ليعكّر من صفوها ويُضيف سبباً إلى أسباب الخلاف ، ولم يُسعف العلاقات بين البلدين في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي إلاّ شعور الملكين بخطورة قيام ثورة الضباط الأحرار في مصر 1952 لأنّها شكّلت بداية الانقلابات على الأنظمة الملكية في المنطقة ، وكان ذلك سبباً كافياً لعودة العلاقات الطيبة إلى سابق عهدها .

العلاقات بين 1953 – 1964 : شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث التي ساهمت في توجيه العلاقات بين البلدين وتأرجحها بين الودية والعداء ، حيث يُمثّل عام 1953 بداية جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، فقد ترافق في هذا العام تولّي الملك سعود بن عبد العزيز ( 1953 – 1964 ) مقاليد السلطة في السعودية وعودة شاه إيران إلى السلطة في إيران بدعم ومساندة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ظل هذه التطورات حرص الجانبان على الحفاظ على العلاقات بينهما والمحافظة عليها وفق مسيرتها السابقة .

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 42 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

أسفرت تلك التطورات البنّاءة في العلاقات بين الدولتين عن توجيه دعوة إيرانية للملك سعود للقيام بزيارة ملكية إلى طهران خلال عام 1955 لتبادل الرأي حول العديد من المسائل السياسية والاقتصادية ، وقد اتفق العاهلان على أنّ الشيوعية تمثّل تهديداً خطيراً لدول الشرق الأوسط ، وأعربا عن رغبة مشتركة في دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية ، وعن شعورهما بحاجة الدول الإسلامية لفض منازعاتهما الإقليمية فيما بينهما ، كما تطرقت المحادثات كذلك إلى موضوع **حلف بغداد 1955\*** .<sup>(1)</sup>

من بين المسائل التي أثرت على العلاقات بين البلدين هي الحرب الباردة ووسائلها مثل حلف بغداد الذي تأسس في 24 فيفري 1955 حيث اختلفت حياله وجهتا النظر الإيرانية والسعودية ، ففي حين رفضته السعودية ونددت به على لسان ولي العهد ووزير الخارجية آنذاك الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ، وكانت السعودية إلى جانب مصر " جمال عبد الناصر " ضدّ تشكيل هذا الحلف لأنه يهدّد أمن المنطقة ويضر بمصالحها فقد رحبت به إيران وأصبحت عضواً فيه .

كان انضمام إيران للحلف بغرض الاستفادة منه لتحقيق أطماعها التوسعية بالمنطقة والوقوف في وجه التحدّيات التي تواجهها من بعض الأطراف وفي مقدّمتها السعودية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى حتّى تتمكّن من تأمين سكوت بريطانيا عن السياسة التي تنتهجها في تنفيذ هذه الأطماع ، في حين نرى أنّ الموقف السعودي كان مناهضاً للحلف ، لكن بالرغم من هذا التناقض في مواقف الطرفين تجاه الحلف إلا أنّ العلاقات السعودية الإيرانية بقيت مستمرة ، ولعلّ الأثر السعودي كان واضحاً على دول الخليج العربي الأخرى في أنّها لم تنضم إلى حلف بغداد ، كما كانت رغبة إيران والعراق ومعهم بريطانيا التي بانضمامها خففت من حدّة مواقفها ضدّ الأطماع الإيرانية في الخليج العربي ، وهو ما يبدو قد شجّع إيران على تجديد ادّعاءاتها في البحرين خلال سنوات ازدهار حلف بغداد .<sup>(2)</sup>

1- محمد سالم أحمد الكواز ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1979 - 2001 ( دراسة سياسية ) " ، مرجع سابق ، ص 7 .

\* **حلف بغداد** : حلف دفاعي عسكري تأسس خلال الحرب الباردة بتاريخ 24 فيفري 1955 مقره بغداد بالعراق ، ضمّ خمسة دول هي : بريطانيا ، العراق ، تركيا ، إيران ، باكستان ، ثمّ بعد انسحاب العراق منه في عام 1959 تحوّل إلى الحلف المركزي وأصبح مقره أنقرة بتركيا ، ثمّ حلّ في 1979 بعد انسحاب إيران منه بعد ثورتها الإسلامية . المصدر : موسوعة ويكيبيديا .

2- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 74 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

لم يمنع تحسّن العلاقات عن تعرّضها لبعض التحديات كما حدث سنة 1956 خلال العدوان الثلاثي على مصر ، فقد تأثرت العلاقات بين البلدين نوعاً ما نتيجة لموقف إيران غير الإيجابي من الحرب ، لاسيما وأنّ إيران كانت تتمتع بمكانة كبيرة بين البلدان الإسلامية ، وقد أزال الشاه التعرّك الذي أصاب علاقات بلاده مع السعودية نتيجة لأزمة وحرب السويس بزيارته إلى السعودية عام 1957 ، حيث اتّفقا خلالها على العديد من القضايا المتعلقة بالبلدين . (1)

لقد جدّدت المملكة وقوفها ضدّ الأطماع الإيرانية في البحرين والخليج ممّا أدى إلى التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية بعد فترة التحسّن التي شهدتها أعقاب ثورة محمد مصدّق ، وقد أخذ هذا التوتر يتصاعد خاصة بعد إقدام إيران على تصعيد ادّعاءاتها في البحرين التي وصلت ذروتها في تلك المرحلة ، حيث أنّه في اجتماع لمجلس وزراء إيران وبحضور الشاه في 12 نوفمبر 1957 وافق على قرار يقضي بضم البحرين وجعله المقاطعة 14 من المقاطعات الإيرانية ، وكان أول رد عربي على تصرفات إيران صادراً عن المملكة السعودية ، حيث احتجّت على إيران ونفت الإدعاءات الإيرانية في البحرين . (2)

تعرّضت العلاقات السعودية الإيرانية وتحديداً عام 1960 إلى تحدي جديد كان بمثابة اختبار لها ، عندما أعلن الشاه عن علاقات إيران بإسرائيل وأكد الشاه خلال حديثه أنّ علاقات إيران بإسرائيل كانت قد بدأت منذ عام 1950 ، وهذا التأكيد من طرف القيادة الإيرانية على الاعتراف بإسرائيل باعتبارها دولة في عام 1960 أثر على علاقاتها الإقليمية مع الدول العربية والإسلامية ومن ضمنها السعودية ، ولكن بعد أن أوضحت إيران موقفها مباشرة بجامعة الدول العربية عبر وعدها بعدم الاعتراف بإسرائيل اعترافاً قانونياً ، وعدم تبادل البعثات معها ، وما إن انتهت تلك القضية حتّى عادت العلاقات الاعتيادية بين الدولتين إلى سالف عهدتها من الصفاء ، وممّا زاد من تعزيز العلاقات الإيرانية السعودية سقوط الملكية في اليمن 1962 وتدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر لحماية نظامها الجمهوري الجديد ضدّ التدخل السعودي ، حيث وقف الشاه إلى جانب الحكومة السعودية بتقديم العون العسكري لها . (3)

1- محمد عبد الرحمان يونس العبيدي ، مرجع سابق ، ص 6 .

2- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 78 .

3- محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 8 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

العلاقات بين 1964 – 1979 : شهد عام 1964 تولّي الملك فيصل بن عبد العزيز عرش المملكة السعودية خلفاً للملك سعود بن عبد العزيز ، وقد عُرف الملك فيصل بحنكته السياسية وشخصيته القيادية كرجل دولة ، وقد حرص منذ تتويجه ملكاً للسعودية على الإبقاء على العلاقات مع إيران على ما هي عليه والسعي من أجل تطويرها والسير وفق ما سار عليه سلفه الملك سعود ، وقد استمرّت تلك العلاقات الحسنة رغم بعض التحدّيات والاختبارات لمكانتها ، ( حيث كان الموقف الإيراني الإيجابي من حرب جوان 1967 حين ندّدت إيران علناً بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، ليس هذا فحسب بل تعدّى ذلك إلى تقديم المساعدات المادية والطبية للمتضرّرين العرب من الحرب ، وكان لهذا الموقف الإيجابي الأثر في حمل الملك فيصل على زيارة طهران في شهر ديسمبر من العام ذاته لتعميق صلاته مع إيران . )<sup>(1)</sup>

لكنّ الأمور جرت على عكس رغبات الملك فيصل ، حيث أُلغيت الزيارة التي كان من المقرّر أن يقوم بها شاه إيران إلى الرياض قبل يومين نتيجة القرار الذي اتّخذته السعودية في جانفي 1968 بضم جهودها إلى جهود كل من الكويت والبحرين من أجل مواجهة التطورات المتوقعة على إثر القرار البريطاني في 16 جانفي من العام نفسه بالانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية 1971 ، ممّا أدّى إلى حدوث نزاع حاد بين الطرفين الإيراني والسعودي إذ فسّرت إيران ذلك العمل بأنّه موقف عدائي تجاه مصالحها في المنطقة .<sup>(2)</sup>

وراحت كل دولة توجّه الاتهامات إلى الأخرى ، وتآزمت العلاقات بينهما وتراجعت العلاقات بين البلدين ، غير أنّ الأزمة سرعان ما حُسمت في نوفمبر 1968 إثر وساطة الملك الحسن الثاني المغربي لعودة التقارب بين البلدين .

1- محمد عبد الرحمان يونس العبيدي ، مرجع سابق ، ص 10 .

2- محمد سالم الكواز ، مرجع سابق ، ص 11 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

يُذكر أنّ السعودية عقدت مع إيران اتفاقية في 13 نوفمبر 1968 بشأن السيادة على الجزيرة العربية وجزيرة فارسي ، وتعيين خط الحدود الذي يفصل المساحات المغمورة ، واستطاع الملك فيصل خلال المباحثات مع الشاه أن يقنعه بالتخلي نهائياً عن مطامعه في البحرين مقابل استمرار التعاون بين البلدين من أجل مصلحة الخليج والدفاع عن شؤونه ، وهكذا نجح الملك فيصل في إقناع إيران بالتخلي عن أطماع بلاده في البحرين ، وقد أصبحت هذه الأخيرة دولة مستقلة بداية من يوم 14 أوت 1971 .

شهدت فترة السبعينيات العديد من الأحداث التي خيّمَت على العلاقات السعودية الإيرانية ، منها إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بداية من 2 ديسمبر 1971 ، وهو اليوم المحدّد للانسحاب البريطاني واختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي رئيساً للدولة ، والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس ومدينة أبو ظبي العاصمة الاتحادية للدولة ، لكنّ هذا الحدث لم يمرّ بسلام على العلاقات بين إيران والسعودية ، حيث أنّ إيران قامت في 30 نوفمبر 1971 وقبيل ساعات من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ أطماعها بالمنطقة العربية وذلك باحتلال جزر طنّب الكبرى وطنّب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة ، وجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة عشية الانسحاب البريطاني ، ممّا أدّى إلى مطالبة دولة الإمارات بإعادة هذه الجزر التي احتلتها ، وقد وقفت الدول العربية ضدّ الاحتلال ، وتمثّل موقف السعودية في وقفها إلى جانب مطالب الإمارات ، وأصدرت الحكومة السعودية بياناً عبّرت فيه عن دهشتها للتصرّف الإيراني ، ودعت إلى حل المسألة بالطرق السلمية .<sup>(1)</sup>

شهدت هذه الفترة تنافساً وسباقاً في مجال التسلح بين البلدين ، لاسيما بعد انسحاب بريطانيا من منطقة شرق السويس ، وقد حرص الشاه خلال هذه الفترة على الحصول على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بنفوذ بلاده في المنطقة كقوة إقليمية للحلّ محل القوات البريطانية بعد انسحابها .

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، المرجع السابق ، ص 127 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

قام الرئيس الأمريكي نيكسون بتزويد شاه إيران بكميات من السلاح ، وتكليفه بدور " حامي أمن الخليج " من منظور المصالح الغربية ، وهذا ما قام به شاه إيران فعلاً خلال الفترة ما بين 1970 – 1979 ، وهذا الدور الذي كُلف به الشاه كان ترجمة لإستراتيجية نيكسون ، ولكنّ إيران الشاه ظلّت القوة المهيمنة نظراً لضعف النظام السعودي وعدم قدرته على أخذ المبادرة لقيادة المنطقة ، وهكذا تلقّى الشاه في السبعينيات أسلحة أمريكية تزيد قيمتها عن 14 مليار دولار .<sup>(1)</sup>

لقد أخذت إيران ببناء قدراتها العسكرية بشكل ملفت للنظر ، وهو ما أثار قلق دول المنطقة ومنها السعودية التي ازدادت مخاوفها وقلقها بشكل أكبر بعد التدخل الإيراني في إقليم ظفار في عمان ، وهو ما عارضته السعودية بشدّة مطالبة بضرورة انسحاب القوات الإيرانية من الإقليم .<sup>(2)</sup>

خلال الفترة ما بين 1973 – 1977 تبادل الطرفان زيارات عديدة وخاصة بعد مقتل الملك فيصل في أبريل 1975 ، بحثا من خلالها العلاقات الثنائية والموقف في المنطقة ، ولم تقتصر تلك الزيارات على تعزيز وتطوير العلاقات السياسية بل والأمنية والاقتصادية والعسكرية .

ففي شهر أبريل 1975 دخلت العلاقات السعودية الإيرانية مرحلة جديدة بعد اغتيال الملك فيصل وتولّي خالد بن عبد العزيز عرش السعودية ، وقام الشاه على إثرها بزيارة السعودية قدّم فيها تعازيه للملك خالد ، وأجرى معه محادثات تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا الإقليمية والدولية ، وخلال السنوات الأربع التي أعقبت 1975 شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً ، حيث قام ولي العهد في السعودية الأمير فهد بن عبد العزيز بزيارة إيران عام 1975 ، وأعقبه الملك خالد بزيارتها عام 1976 وتبادل بعدها الطرفان الزيارات الرسمية وبمختلف المستويات الحكومية وفي العديد من المجالات .<sup>(3)</sup>

1- حشوف ياسين ، مرجع سابق ، ص 124 .

2- محمد عبد الرحمان يونس العبيدي ، مرجع سابق ، ص 14 .

3- نفس المرجع ، ص 15 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

مع اقتراب 1978 كانت إيران تعيش ضغوطاً سياسية من الداخل أدت شيئاً فشيئاً إلى ضعف الشاه وأنهكت نظامه وبات معزولاً عنه العديد من مستشاريه الأكفاء وافتقاره إلى أي دعم داخلي سياسي أم عسكري ،وقد أجبرته تلك الأمور على مغادرة بلاده في 16 جانفي 1979 إلى مصر وعاد آية الله الخميني إلى طهران في 1 فيفري 1979 ليتسلم الحكم هو ورجال الدين في 10 فيفري ، وإعلان الخميني في 1 أفريل 1979 عن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران . ( انظر الملحق رقم 12 )

إذن يمكننا القول أنّ العلاقات السعودية الإيرانية خلال الفترة التي سبقت اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 كانت جيدة إلى حد كبير ، حيث مثّلت الفترة ما قبل 1941 وحتى 1953 مرحلة تأسيس العلاقات بين البلدين ، أمّا فترة حكم الملك سعود بين عامي 1953 – 1964 فقد شهدت جهوداً حثيثة لتطوير العلاقات بين البلدين وتحسينها ، وكانت مرحلة حكم الملك فيصل بين 1964 – 1975 والسنوات الأربع التي تلتها من حكم الملك خالد وحتى سقوط الشاه من المراحل التي اتّسمت بازدهار العلاقات بين الطرفين وهذا بالرغم من وقوع بعض الأحداث التي وتّرت العلاقات بينهما إلى حد ما .

**المبحث الثاني: مظاهر العلاقات والصراع بعد الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 .**

ظلّ تاريخ علاقات إيران بالدول العربية وخاصة السعودية يتأرجح بين التقارب والتنافر ، وظلّ التعقيد حائلاً دون وصول هذه العلاقات في كثير من الأحيان إلى مستوى التحالف الإستراتيجي ، ويرجع جزء كبير من أسباب التعقيد إلى إيران نفسها ، والبعض الآخر يرجع إلى الدول العربية بالإضافة إلى ظروف أخرى أهمّها تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية واستثمارها للظروف والتوترات لأجل إيجاد نوع من عدم التقارب بين إيران والدول العربية ، مصوّرة لهذه الأخيرة أنّ إيران هي المهدّد الأمني في المنطقة لا إسرائيل مستغلّة بعض الأدوار السلبية التي لعبتها إيران في السابق ، إذن فالعلاقات الإيرانية العربية وخاصة مع السعودية تسير وفق منحني متذبذب تحكمه العديد من المحدّدات ، والعلاقات بعد الثورة الإسلامية الإيرانية لا تختلف عنها قبل الثورة ، ولو أنّها تدعّمت ربّما بأسباب أخرى للتوتر أهمّها الإسلام السياسي الذي تسعى إيران لتصدير مبادئه إلى بقية الدول العربية والإسلامية ، وحتّى نتناول العلاقات الإيرانية السعودية بعد الثورة 1979 يجب أن نقسّمها إلى فترات حتّى يتسنى لنا رصد أهم مظاهر الصراع بين الدولتين .

**الفترة الأولى : 1979 – 1989 :** وهي المرحلة التي تشمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأولى ، هذه الفترة بدأت بالانقلاب الذي حدث في إيران ضدّ نظام الحكم القائم الذي يمثّله الشاه محمد رضا بهلوي والذي سُمّي بالثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الخميني ، ( حيث في 16 جانفي 1979 غادر الشاه إيران لآخر مرة وعاد آية الله الخميني إلى طهران في 1 فيفري 1979 ليتسلّم أتباعه من رجال الدين زمام الحكم في العاشر من الشهر نفسه ، وفي مارس طُرح الاستفتاء عن الجمهورية الإسلامية ، وأعلن الخميني في 1 أبريل 1979 يوم الجمهورية الإسلامية في إيران.)<sup>(1)</sup>

1- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، مرجع سابق ، ص 157 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

لقد كان لهذه الثورة عدّة تداعيات إقليمية ودولية حيث أثرت على العلاقات الخارجية لإيران سواء مع دول المنطقة أو خارج المنطقة ، فقد كانت هذه الثورة التي أطاحت بنظام الشاه 1979 وقضت على تبعية إيران للولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها العميق في ساحة الجزيرة العربية بمثابة تحذير مرعب وخطر كبير يهدّد الرياض مبعثه أنّ الشيعة القاطنين في المناطق الشرقية من البلاد متأثرين بالدعاية الخمينية ، وخشيت السعودية من احتمال قيام أعمال عنائية مباشرة قد تتعرّض لها من قبل إيران ، وعليه فإنّ من الطبيعي أن تتخذ السلطة السعودية بحكم ارتباط مصالحها مع المصالح الأمريكية موقفاً مناوئاً للثورة الإسلامية في إيران منذ انطلاقتها ، إذ كان الإعلام السعودي يصف الثورة بأنّها شيوعية الاتجاه ويّتهم الثوار الإيرانيين بأنّهم ماركسيون ، وقد عبّر عن ذلك ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز عندما أشار في تصريح له بعد وقوع الثورة الإيرانية بأيام بقوله : " إنّ ما يحدث في إيران خطر على الإسلام والمسلمين ، إنّها ثورة شوفينية تهدّد المنطقة ، لقد أكّدت الأحداث توقعات حكومتنا الرشيدة بأنّ أحداث الشغب التي تجري في إيران ليست إسلامية ولكنّها أصابع شوفينية من أجل إقامة حكم ماركسي في إيران . (1)

كانت معظم الدول العربية والإسلامية وخاصة دول الخليج العربي متحفظة من هذا الانقلاب الذي شهدته إيران والمعروف بالثورة الإسلامية ، وبقيت تترقّب ما ستؤول إليه الأوضاع حتّى يتسنى لها معرفة العقيدة السياسية التي تقوم عليها إيران الجديدة ، لكن سرعان ما خابت آمال الدول الخليجية بشأن عهد جديد في إيران ، خاصة بعدما أعلنت الجمهورية الإسلامية الجديدة عن بعض مبادئ عقيدتها السياسية وخاصة فيما تعلق بسياستها الخارجية حيث أكّدت مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج ، وبدأت الرغبة في استعادة الأمجاد الفارسية ، وأعلن الخميني سياسة جديدة مفادها أنّ منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيراني ، وأنّ الإسلام لا يتطابق مع النظام الملكي السائد في دول الخليج ، وأنّ البحرين هي جزء من إيران ودعمه لشيعة العراق . (2)

1- محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 17 .

2- حشوف ياسين ، مرجع سابق ، ص 126 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

لقد استند الخطاب الرسمي لإيران خلال هذه الفترة على فكرة مفادها اعتبار إيران مركزاً داعماً لكافة الدول والجماعات المستضعفة من سياسات الدول المتنفذة في العالم وعليها مسؤولية الدور في مواجهة الأنظمة الإقليمية التي تكثف سياساتها للدول الكبرى على حساب الاستقرار وسيادة منطقة الشرق الأوسط ، ولمواجهة ذلك رأت قيادة الثورة في إيران أنّ من واجبها تصدير الثورة الإسلامية باعتبارها نموذجاً إلى الدول العربية المجاورة ، وتوظيف الوسائل الملائمة بالاستعانة بالكتل الشيوعية الكبيرة في السعودية والعراق والكويت . (1)

إنّ هذا التوجه الجديد الذي تبنته إيران والمتمثّل في تصدير الثورة الإيرانية الإسلامية ومبادئها إلى دول العالم الإسلامي وخاصة دول الجوار الخليجي قد أدّى إلى توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج وخاصة السعودية ، وقد استخدمت إيران العديد من الوسائل في محاولتها لتصدير الثورة الإسلامية أهمّها توظيف العناصر الشيوعية المقيمة في هذه البلدان من أجل إثارة الاضطرابات والفوضى وخاصة في المنطقة الشرقية للسعودية ، استغلال مواسم الحج للقيام بمظاهرات سياسية وأعمال تخريب ، توظيف الصحافة لتشويه صورة الأنظمة الملكية الخليجية ، وجلب استعطف الشعوب العربية والإسلامية وخاصة من خلال اللعب على وتر القضية الفلسطينية وذلك من خلال ( تبنيها للقضية حيث قامت بخطوة رمزية تمثّلت في إحلال سفارة فلسطين مكان السفارة الإسرائيلية ، إلّا أنّ السياسة الإيرانية الجديدة لم تلق ترحيباً من الأنظمة العربية الحاكمة باستثناء سوريا . ) (2)

لقد شنّ الإعلام الإيراني حملة عنيفة على النظام السعودي منذ العام 1979 دعا فيها إلى نزع الإشراف السعودي على الأماكن المقدّسة ، إذ دعا الخميني إلى وضع المدينتين المقدّستين مكة والمدينة تحت سيادة إسلامية مشتركة ، كما طالب رئيس وزرائه موسوي عام 1984 بإرسال قوات من الدول الإسلامية كافة إلى مكة والمدينة ، وفي عام 1988 نظّمت الحكومة الإيرانية مؤتمراً في لندن للدعوة إلى نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين ، وأصبح موسم الحج منذ عام 1979 مناسبة سنوية لانتقاد النظم العربية وخصوصاً الخليجية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

1- محمد أحمد مقداد ، " تأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية ، العلاقات الإيرانية العربية حالة دراسة " ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 40 ، العدد 2 ، 2013 ، ص 460 .  
2- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 61 .  
3- منصور حسن العتيبي ، مرجع سابق ، ص 130 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

الحدث الآخر المهم الذي زاد من توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية هي تلك الحرب التي حدثت بين إيران والعراق والتي استمرت لمدة 8 سنوات مابين 1980 - 1988 ، و تُعتبر أطول حرب تقليدية خلال القرن العشرين ، حيث استمرّ موقف السعودية المناوئ للنظام الجديد في إيران خلال هذه الحرب ، فمع نشوب تلك الحرب في سبتمبر 1980 والتي كان للولايات المتحدة الأمريكية أضلع في إثارتها ، شعرت السعودية بالارتياح والخوف في آن واحد ، فالارتياح السعودي تمثّل بأنّ حكومة الرياض أملت في أن تُضعف الحربُ إيران ، في حين أنّ الخوف السعودي كان مبعثه ظهور خطر فعلي في أن تمتدّ العمليات الحربية إلى المملكة ، أو على أقلّ تقدير تشكّل خطراً على نقل النفط عبر الخليج ، لذا وقف النظام السعودي بكل قوته إلى جانب العراق ضدّ إيران .<sup>(1)</sup>

لقد شكّل الموقف عند معظم الدول العربية تجاه الحرب العراقية الإيرانية مفاصل هامة في بلورة موقف الطرفين في هذه المرحلة ، حيث دفعت معظم الدول العربية وخاصة مصر والأردن ودول الخليج بكل قواها لإضعاف إيران وذلك خشية من تفوقها وامتداد نفوذها إذا ما حققت النصر على العراق ، ممّا دفع بدول الخليج وخاصة السعودية إلى تمويل صفقات عسكرية لصالح العراق والسّماح برفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها ، ممّا أدى إلى زيادة توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي خاصة وأنّ ذلك مثّل عند إيران استخفافاً من مكانتها تجاه العالم .<sup>(2)</sup>

وفي تلك الفترة وتحديداً في 25 ماي 1981 تأسّس مجلس التعاون الخليجي الذي يضم 6 دول هي : السعودية ، قطر ، البحرين ، الإمارات ، عمان ، الكويت ، وقد هدفت السعودية من ذلك إلى إقامة سد منيع لمواجهة نفوذ الثورة الإسلامية والتصدّي لمبدأ تصدير الثورة الذي كانت إيران تسعى لنشرها في المنطقة ، ( حيث أنّ النظام الإيراني الجديد كان يعمل بغطاء ديني لتنفيذ أطماعه العنصرية الفارسية في الخليج العربي من خلال تطبيق شعار الخميني في تصدير الثورة الإيرانية إلى المنطقة والمطالبة بالبحرين وأجزاء أخرى من الخليج العربي ، فضلاً عن أسباب خارجية وداخلية أخرى دعت إلى تأسيس ذلك المجلس ، وممّا زاد من حالة التوتر في العلاقات السياسية بينهما هو أنّ الحكومة الإيرانية الجديدة بدأت بحملة إعلامية تهاجم السعودية تحت اسم " تنظيم الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية " .<sup>(3)</sup>

1- محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 22 .

2- محمد أحمد مقداد ، مرجع سابق ، ص 461 .

3- محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 25 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

لقد زاد من توتر العلاقات الإيرانية السعودية خلال حقبة الثمانينيات تكرار المواجهة بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودي ، وأصبح موسم الحج منذ العام 1979 مناسبة سنوية لانتقاد النظم العربية وخصوصًا الخليجية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، حيث كان الخميني يرى أنّ ما يفعله الإيرانيون خلال موسم الحج ليس خروجًا على تقاليد الحج كما جاء في رسالة بعث بها الملك خالد إلى الخميني في أكتوبر 1981 ، لأنّ الحرمين الشريفين كانا دومًا منذ عهد الإسلام الأول مركزين لتداول شؤون المسلمين حسب الخميني ، وبدأت إيران في إثارة القلاقل خلال موسم الحج ، وتكرّرت المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودي التي بلغت ذروتها عام 1987 عندما اتّهمت السعودية إيران بتهرب كميات من المتفجّرات خلال موسم الحج ، وأدّت المصادمات إلى وفاة ما يقرب من 400 حاج في مكة المكرمة ، منهم 275 إيرانيًا و 42 من دول أخرى ، و 85 من رجال الشرطة السعوديين ممّا تسبّب في أزمة شديدة بينهما .<sup>(1)</sup>

في عام 1988 منع الخميني الإيرانيين من أداء فريضة الحج احتجاجًا على قيام السلطات السعودية بتخفيض عدد الحجاج الإيرانيين من 150 ألف حاج إلى 40 ألف ، كما قام عملاء إيرانيون بتفجير قنابل حقيقية في مكّة المكرمة عام 1989 .

بقيت مسألة حوادث الحج من أخطر المسائل التي هدّدت بقطع العلاقات السياسية بين إيران والسعودية ، وبالفعل أدّت تلك القضية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية بينهما خلال العامين 1988 – 1989 ، خاصة بعد أن طردت السعودية في منتصف جانفي 1989 جميع الدبلوماسيين من أراضيها ، وقد فشلت وساطة كل من ليبيا والجزائر وسوريا والأردن من أجل الوصول إلى وعد من الجانب الإيراني بالكف عن استغلال موسم الحج لأغراض سياسية .<sup>(2)</sup>

1- منصور حسن العتيبي ، مرجع سابق ، ص 130 .

2- محمد سالم أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 27 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

الفترة الثانية : 1989 - 2003: بعد وفاة الخميني وتولي علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية في إيران ظهرت مجموعة من المؤشرات على إمكانية حدوث تقارب بين الدولتين وفتح صفحة جديدة من العلاقات ، ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في حدوث نوع من التقارب بين الدولتين ، أول هذه العوامل هو طبيعة الحكام الجدد لإيران وعلى رأسهم هاشمي رفسنجاني الذي يعتمد سياسة براغماتية لخدمة مصالح إيران بعيداً عن المشاحنات والمواجهات السياسية والدبلوماسية مع دول الجوار ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالتغيرات والتطورات والأحداث التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية والتي أثرت تأثيراً مباشراً في السياسة الخارجية لإيران منها غزو العراق للكويت في 2 أوت 1990 وانهيار الاتحاد السوفييتي في 25 ديسمبر 1991 وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد في العالم ، إذ بدأت العلاقات الإيرانية السعودية تشهد تحولاً ملحوظاً من المواجهة على المستوى الإيديولوجي يصل إلى حد الحرب الخفية بينهما إلى حالة من السلام النسبي .

تستند بداية هذه المرحلة إلى تولي هاشمي رفسنجاني السلطة بعد وفاة الخميني وكذا اندلاع حرب الخليج الثانية ، أما نهاية هذه المرحلة فتنزامن مع حرب الخليج الثالثة أو احتلال العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين ، وتتسم ملامح أنماط التفاعلات بين الجانبين الإيراني والعربي بما يلي : - تحسّن العلاقات مع إيران نتيجة موقفها من حرب الخليج الثانية ، إنّ عدم مساندة النظام الإيراني للعراق اعتُبر من قبل الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي موقفاً إيجابياً ، ومهد ذلك لتحسين العلاقات تبعاً مع معظم الدول العربية .<sup>(1)</sup>

لقد أوجدت حرب الخليج الثانية تحولاً عام 1991 في موقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيران ، خاصة الدولتان اللتان وقفنا بقوة ووضوح إلى جانب العراق في حربه مع إيران خاصة في العامين الأخيرين من تلك الحرب السعودية والكويت ، فبسبب حرب الناقلات وجدت هاتان الدولتان نفسيهما طرفاً في تلك الحرب ، وقد أدت إلى تردّي العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وإيران ، وهذه العلاقات تأثرت بظروف حرب الخليج الثانية ، ووجدت دول المجلس أنها مضطرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية لموازنة الخطر العراقي ، أو على الأقل لتحديد الخطر الإيراني والحيلولة دون تحالف عراقي - إيراني في مقدوره أن يقلب معادلة التوازنات في المنطقة .<sup>(2)</sup>

1- محمد أحمد مقداد ، مرجع سابق ، ص 461 .

2- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 62 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

وجدت الحكومة الإيرانية أنه من البديهي لها إبداء مرونة أكثر بشأن توجهات سياستها الخارجية في ظل الظروف والتطورات الجديدة التي طرأت على المنطقة ، فانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز إرهابات العولمة ، وظهور نظام عالمي جديد كان سبباً مهماً دفع إيران نحو التقارب مع السعودية .<sup>(1)</sup>

هذا التحسّن في العلاقات بين الطرفين السعودي والإيراني لم يدم طويلاً حيث كانت دائماً تطفو على السطح بعض المشاكل التي تعكّر صفو العلاقات وخاصة بعض القضايا الإقليمية وكذا الدينية المتعلقة بمسألة الحج ، ومن هذه القضايا اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورّط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداءً من عام 1994 ، واتجاه إيران في أوت 1992 لفرض سيادتها الكاملة على جزر أبو موسى بما يتعارض مع اتفاق عام 1971 بين إيران وإمارة الشارقة ، ممّا دفع الإمارات يساندها مجلس التعاون إلى مطالبة إيران بإنهاء احتلالها لجزيرتي طنّب الكبرى وطنّب الصغرى ، وتأكيد التزامها بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبو موسى ، وامتدّت هذه التوترات إلى مسألة الحج بين إيران والسعودية ابتداءً من موسم الحج عام 1994 بعد أن شهد عام 1993 تفاهماً مشتركاً بين البلدين ، إذ عادت السعودية إلى تخفيض العدد المحدّد لإيران وهو 55 ألف حاج وفق الحصّة المقرّرة في اتفاق منظمة التعاون الإسلامي بعد أن كانت تسمح لإيران ابتداءً من موسم 1990 بضعف العدد ، كما عادت السعودية لحظر أي نشاط سياسي للحجاج الإيرانيين ، ممّا زاد من توتر العلاقات .<sup>(2)</sup>

مع حلول عام 1995 تفاقم التوتر بين الجانبين وتحديداً في 13 نوفمبر ، حينما شنت عناصر مسلّحة هجوماً بالقنابل على مكتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي ، الأمر الذي أدّى إلى مقتل 7 أشخاص منهم 5 أمريكيون وجرح نحو 60 آخرين ، وفي 26 جوان 1996 قامت عناصر مماثلة بتفجير قنبلة في ثكنات مخصّصة للعسكريين الأمريكيين في ميناء الخبر السعودي على ساحل الخليج ممّا أودى بحياة 19 أمريكيًا وجرح أكثر من 100 آخرين ، وأشارت في الوقت ذاته مصادر من لجنة التحقيق في وزارة الداخلية السعودية إلى أنّ الحادثين هما مؤامرة مدعومة من إيران تورطت فيها جماعة سعودية تطلق على نفسها " حزب الله السعودي " ، لكن على الرغم من ذلك أخذت العلاقات منذ عام 1997 تسير نحو تطوير متميّز آتسم بطابع خاص في تدعيم تلك العلاقات .<sup>(3)</sup>

1- محمد سالم الكواز ، العلاقات السعودية الإيرانية 1979 - 2011 ، دراسة تاريخية سياسية ، مرجع سابق ، ص 44 .

2- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 63 .

3- محمد سالم أحمد الكواز ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1979 - 2001 " ، مجلة دراسات إقليمية ، مرجع سابق ، ص 33 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

إذن على عكس فترة الثمانينيات الدموية توصف فترة التسعينيات وبداية الألفية بأنّها فترة ذهبية في العلاقات الإيرانية السعودية وخاصة مع وصول رئيسين إصلاحيين مثل هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي الذي زار السعودية في عام 1997 في أرفع زيارة لمسؤول إيراني منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ، ووقعت اتفاقية أمنية بين إيران والسعودية في 2001 ، وزار وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود إيران في أرفع زيارة لمسؤول سعودي لإيران منذ عقود ، ولم تسجّل في تلك الفترة أي اتهامات أو خلافات أو توترات واضحة بين البلدين سوى حادث تفجير أبراج الخبر في 1996 .

مثّل انتخاب خاتمي رئيساً جديداً لإيران عام 1997 تطوراً جديداً في منحى السياسة الخارجية الإقليمية لإيران ، فهنّأ زعماء الدول العربية بالفوز الساحق للرئيس خاتمي في الانتخابات ، ورحّبت هذه البلدان بحرارة بسياسة الانفتاح وبناء الثقة للإدارة الجديدة في إيران ، ورأت فيها خطوة باتجاه تمتين العلاقات الثنائية ، وتأتي جولة الرئيس خاتمي التي زار فيها الجزائر والسودان وعمان وسوريا في مطلع أكتوبر 2004 في إطار الانفتاح الإيراني على العالم العربي ، كما أنّ هذه الجولة تأتي أيضاً استكمالاً لجولة عربية سابقة زار فيها لبنان وسوريا واليمن والبحرين في النصف الثاني من ماي 2003 ، وتعكس هذه الزيارة دلالة مهمّة وهي الرغبة الإيرانية بانتهاج سياسة الانفتاح على العالم العربي .<sup>(1)</sup> ( انظر الملحق رقم 20 )

إذن على مدار عقد ونصف العقد ( 1990 – 2005 ) لعبت التطورات الداخلية التي شهدتها إيران في عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي ، وخاصة بالنسبة لفترة ( 1997 – 2005 ) دوراً كبيراً في تغيير طبيعة وأداء السياسة الخارجية الإيرانية ، ممّا ساهم في تسريع وتيرة التحسّن مع دول الجوار بالاستناد إلى مفاهيم الحوار وتحسين الأجواء الإقليمية وتجسيد التعاون الإقليمي ، واستبعاد سياسات التدخل في الشؤون الداخلية ، والتخلّي عن مفهوم تشكيل أمة واحدة للدّفاع عن المستضعفين في الأرض التي كان يتبنّاها الخميني سابقاً ، وأن تكون إيران مركزاً لهذه الأمة فيما كان يُوصف بنظرية أم القرى ، وهما المفهوم اللذان كانا مصدرًا لكل الصدمات التي واجهتها إيران مع بيئتها الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية .

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 65 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

من الملاحظ أنّ تدل على تحسّن العلاقات بين إيران والسعودية في هذه الفترة " فترة الرئيس محمد خاتمي " ، تلك الاتفاقية الأمنية المبرمة في 16 أبريل 2001 ، والتي وقّعها عن الجانب السعودي وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز ، وعن الجانب الإيراني نظيره عبد الواحد موسوي لاري ، وقد جاءت الاتفاقية لتتضمّن العديد من مجالات التعاون الأمني ، ( ومما ورد في هذه الاتفاقية الأمنية ما يلي : 1- إنشاء منتدى أمني للحوار الإستراتيجي بين البلدين يهدف إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدّد أمن البلدين .

2- التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة وتزوير الوثائق الرسمية والإرهاب الدولي ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع والجرائم الاقتصادية ، ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والآثار والتراث الثقافي .

3- التعاون في مجال الإنقاذ البحري والتسلّل غير المشروع .

4 – التعاون في مجال مكافحة المخدّرات .

5- التعاون في مجال التدريب الأمني من قوات الشرطة وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية .

6- منع الهجرة غير القانونية وفرض الرقابة على الحدود والمياه الإقليمية ، والتصدي للاختراقات الأمنية.

7- وضع تسهيلات أكبر للحجّاج الإيرانيين في موسمي الحج والعمرة ، وإلغاء قرار حظر سفر الإيرانيين إلى السعودية في غير رحلات الحج ، بالمقابل سمحت السلطات الإيرانية بفتح أبوابها أمام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحصول على تأشيرة دخول إذا ما كانت مدّة إقامتهم في إيران لا تتجاوز 3 أشهر .

8- زيادة إقامة معارض تجارية وصناعية بين البلدين .

9- حرية انتقال المواطنين بين البلدين وفقاً للأنظمة المعمول بها في كل دولة بما يُحفّز معدّلات نمو التبادل التجاري بينهما على الزيادة المضطّرة ، والعمل على مكافحة كل ما من شأنه الإضرار بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة .

10- تحجيم نشاطات المعارضة في كلا البلدين .<sup>(1)</sup> ( انظر الملحق رقم 13 )

1- محمد سالم أحمد الكواز ، العلاقات السعودية الإيرانية 1979 – 2011 ، دراسة تاريخية سياسية ، مرجع سابق ، ص ، ص ( 45 ، 46 ) .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

الفترة الثالثة : 2003 – 2016 : تبدأ هذه المرحلة باحتلال العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 ، هذا الحدث أدى إلى سقوط نظام الرئيس صدام حسين وتعاضم دور إيران في المنطقة بعد سيطرة الشيعة على دواليب الحكم في العراق بتوجيه وتدعيم من الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا أدى إلى تصاعد المد الإيراني بالمنطقة العربية بشكل لم يسبق له مثيل منذ سقوط الإمبراطورية الفارسية ، حيث أضحت إيران لاعباً أساسياً على أكثر من ساحة وعاصمة عربية من العراق مروراً بسوريا ولبنان ، وليس انتهاءً بحركة الحوثيين في اليمن وتدخلاتها في البحرين وخاصة في عهد الرئيس محمد أحمددي نجاد وخاصة مع تفاقم أزمة الملف النووي الإيراني ، كانت لكل هذه التطورات آثار سلبية على العلاقات مع الدول العربية الخليجية وخاصة مع المملكة السعودية .

إن في عهد الرئيس أحمددي نجاد الذي حكم لفترتين رئاسيتين ما بين ( 2005 – 2013 ) ، هذا الرئيس الجديد كان يُعطي الأولوية للتحالف مع القوى الدولية الصديقة وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية ، حيث أخذت إيران تحرص على تدعيم علاقاتها مع الدول العربية الخليجية خاصة مع تفاقم أزمة الملف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن من ناحية أخرى كان تزايد النفوذ الإيراني على العراق أثره السلبي على العلاقات مع الدول العربية الخليجية خاصة السعودية التي وجّهت انتقادات حادة على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل للسياسة الأمريكية في العراق التي أدت إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق .<sup>(1)</sup> ( انظر الملحق رقم 20 الصورة 2 )

أدى تعاضم النفوذ الإيراني في العراق وخاصة في عام 2007 ، إضافة إلى زيادة المطالب السياسية للأقليات الشيعية في دول الخليج العربي ، أدى إلى إحداث قلق لدى حكومات دول المنطقة ، وقد رفعت السعودية من حجم ضغوطها على الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 وذلك بداعي أنّ الإدارة الأمريكية ساهمت في إيجاد مساحة للنفوذ الإيراني في العراق ، وفي عام 2011 أرسلت السعودية وحدات عسكرية لإخماد المظاهرات التي نظمتها حركات شيعية مدعومة إيرانية في البحرين ، كما قامت القيادة الإيرانية وحزب الله اللبناني بدعم النظام في الحرب السورية التي بدأت عام 2011 حيث تدخلت بشكل فعلي في هذا الصراع من خلال إرسال قوات مقاتلة إلى جانب النظام ، فيما تبنت المملكة موقفاً داعماً للمعارضة .

1- ممدوح بريك محمد الجازي ، مرجع سابق ، ص 66 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

في جويلية 2015 توصلت إيران إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي مع دول ( 5 + 1 ) الممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة إشارة لتحسن العلاقات الإيرانية مع الغرب ، الأمر الذي أدى إلى خلق تخوفات لدى المملكة وعدد من الدول الخليجية من الامتداد الإيراني وتوسعه في المنطقة .

نذكر كذلك حادثة التدافع في منى بين الحجيج والذي وقع في أول أيام عيد الأضحى خلال موسم الحج لعام 2015 ، وراح ضحيته أكثر من 700 شخص بحسب الإحصائيات الرسمية السعودية ( أكثر من ألفي شخص بحسب الأرقام التي أعلنتها وكالة أنباء أسوشيتد برس ) ، منهم 464 حاجًا إيرانيًا وفق الحصيلة التي أعلنتها منظمة الحج والزيارة الإيرانية ، أعادت التوتر إلى العلاقات بين البلدين بعد أن اتهمت طهران الرياض بفشلها في حفظ أمن وسلامة الحجيج ، وأعدت مطالب الإيرانيين بتسيير مشترك تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي لمناسك الحج .<sup>(1)</sup>

في عام 2015 سيطر الحوثيون المدعومون من إيران على أجزاء واسعة من اليمن ، ولجأ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إثر ذلك إلى السعودية ؛ حيث بدأت قوات التحالف العربي الذي تشكل لاحقًا بقيادة المملكة بقصف مواقع الحوثيين في اليمن ، هذا الائتلاف الدولي مكون من عدة دول عربية ويُشار إليه باسم " التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية " الذي بدأ تنفيذ ضربات جوية على الحوثيين في 25 مارس 2015 تحت مسمى " عملية عاصفة الحزم " ، وقد بدأت العمليات استجابة لطلب من رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي بسبب هجوم الحوثيين على العاصمة المؤقتة عدن التي فرَّ إليها الرئيس هادي ومن ثمّ غادر البلاد إلى السعودية ، وتستهدف غارات التحالف الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي أُطيح به في 2011 في ثورة الشباب اليمنية والذي تحالف لاحقًا مع الحوثيين .

1- جمال عبد الله ، " السعودية وإيران ، صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية " ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 فيفري 2016 ، ص، ص ( 5 ، 6 ) .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

وفي 2 جانفي 2016 أقدمت السلطات السعودية على إعدام 47 محكومًا بينهم أربعة من الشيعة السعوديين وخاصة رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر ، وعبر الشارع الإيراني عن سخطه بإحراق السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد ، الأمر الذي دفع المملكة إلى إعلان السفير الإيراني لدى الرياض شخصًا غير مرغوب فيه ، وفي اليوم الموالي 3 جانفي 2016 أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قطع العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض ، وطالب أعضاء البعثة الدبلوماسية الإيرانية بمغادرة السعودية خلال 48 ساعة ، ومنذ ذلك الوقت والعلاقات بين البلدين تشهد توترًا خاصة في ظل الملفات الشائكة التي تواجه المنطقة وتورط الطرفين فيها مثل الأزمة السورية التي مازالت مشتعلة لحد اليوم ، وكذا التنظيم الإرهابي الذي تشكل في المنطقة والمعروف باسم " الدولة الإسلامية في العراق والشام " والذي أتهمت فيه العديد من الأطراف الداخلية والخارجية ، واختلفت حوله مواقف الدولتين وكان سببًا مباشرًا في بقاء التوتر في العلاقات بين الطرفين بالإضافة إلى الأزمة اليمنية التي تشهد حربًا بالوكالة بين المملكة وإيران ، كل هذه الملفات وغيرها جعلت العلاقات بين البلدين تشهد نوعًا من الفتور وأحيانًا التوتر الذي لازال لحد الساعة .

**المبحث الثالث : نتائج الصراع بين الدولتين وتداعياته على الأمن القومي العربي .**

إنّ نتائج وتداعيات الصراع الإيراني – السعودي هي بلا شك كارثية ومدمّرة ، ليس فقط على النظامين أو البلدين ، وإنّما على المنطقة ومستقبلها بحيث أصبح الشرق الأوسط حلبة للصراع والحرب الباردة الإقليمية ، ناهيك عن تدخل القوى الإقليمية والدولية وإقامتها قواعد عسكرية في أراضيه مثل تلك الأمريكية في بعض دول الخليج العربي ، وهذا أكيد ليس في صالح الطرفين ، وعلى غرار الصراع الإيراني – السعودي المعقّد والمتشابك من حيث أسبابه تُعدّ تداعياته هي الأخرى معقّدة ومتشابكة من حيث النتائج ، فبالنسبة للتداعيات والنتائج الآنية للصراع فما يشهده الشرق الأوسط من تفتّت وتمزّق ومن تهافت القوى الكبرى عليه في العديد من مناطقه راجع إلى الصراع بين إيران والسعودية ، كما يرمي الصراع بينهما بظلاله على كل القضايا والملفات منها السياسية والاقتصادية والدينية والأمنية والعسكرية وغيرها ، كما ينعكس الصراع بالوكالة على الدول في الشرق الأوسط من اليمن إلى سوريا ومن العراق إلى لبنان وفلسطين ، كما أنّ استمرار العداء بين الغريمين يطيل أمد الأزمة والمعاناة في هذه الدول بالتحديد ، خاصة في ظل استبعاد التوصل إلى حل سياسي أو دبلوماسي ، حيث نلاحظ تورط كلا الدولتين في هذا الصراع من خلال تدعيم أحد الأطراف ضدّ الطرف الآخر كما يحصل مثلاً في سوريا أو اليمن .

لقد أوجد اندلاع ثورات " الربيع العربي " أسباباً أخرى جديدة للخلاف ، ففيما اتّخذت السعودية موقفاً مبدئياً معارضاً للثورات العربية ، تفاوتت مواقف طهران منها بحسب مصالحها ، فبعد أن أيدت إيران ثورات تونس ومصر بوصفها تعبيراً عن صحوة إسلامية حسب خامنئي ، وساندت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في البحرين وعدّتها أيضاً امتداداً للصحوة الإسلامية التي بدأت بالثورة الإيرانية عام 1979 ، فقد تحوّلت الثورة العربية ضدّ الاستبداد والفساد – في نظرها – إلى مؤامرة أمريكية إسرائيلية عندما وصلت إلى سوريا ، فقد أصبحت المسألة قضية استهداف للمقاومة ومحورها ، أمّا في اليمن فلم تعترف إيران بوجود ثورة هناك ، إلاّ عندما استولى الحوثيون على السلطة وحاولوا الاستنثار بحكم البلد في النصف الأخير من عام 2014 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

مع سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، وتسارع الثورة المصرية ضدّ نظام الرئيس حسني مبارك بدأ الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه تأييد الثورتين والاحتفاء بهما ، وهو ما ينطبق على الجانب الرسمي ومواقف تيار المحافظين والإصلاحيين على حد سواء ، ولم يختلف الموقف الإيراني تجاه الثورة الشعبية في كل من ليبيا واليمن إذ كانت مواقف الأطراف الإيرانية المختلفة مؤيدة لهاتين الثورتين ، وإن كان الموقف الرسمي قد عارض التدخّل الأجنبي في ليبيا إلاّ أنّه ظلّ مستمرًا في دعم الثورة الشعبية بالتزامن مع انتقاد استخدام الخيار العسكري من قبل حلف الأطلسي .<sup>(1)</sup>

مع أنّ الموقف الإيراني كان مؤيدًا للثورات الشعبية في مصر وتونس واليمن وليبيا ، إلاّ أنّ تأييد الاحتجاجات الشعبية في البحرين اتّخذت طابعًا تصعيديًا مختلفًا سواء على صعيد اللّغة المستخدمة من قبل المتحدثين الإيرانيين ، أو على صعيد الإجراءات التي اتّخذت بهذا الخصوص ، ومن هذه الإجراءات : - إدانة النظام البحريني بلهجة شديدة غير مسبوقة واتهامه بالإجرام وسفك الدماء والتأكيد أنّ النظام سيُقضى عليه بسبب هذه الدماء - الهجوم الشديد على موقف علماء السعودية الذين أيّدوا موقف حكومة البحرين ، حيث رأت فيه دعوة لإراقة دماء المسلمين من قبل " العلماء المزيفين " - الرفض الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين وشن حملة إعلامية شديدة ضدّ القرار الخليجي بهذا الخصوص .<sup>(2)</sup>

فيما يخص الأزمة السورية ، فحينما اندلعت الثورة السورية في درعا وانتشرت بعد ذلك لتعم أرجاء سوريا ، وقُوبلت من النظام السوري بالقمع المباشر رغمًا عن سلميتها التي أقرّ بها رئيس سوريا نفسه بشار الأسد حيث قال أنّ الثورة كانت سلمية لأول ستة أشهر ، ولكن موقف إيران من الثورة كان مغايرًا تمامًا عن الموقف من الثورة التونسية والمصرية حيث اعتبرتها مؤامرة تستهدف المقاومة وتستهدف إيران نفسها .

1- فراس أبو هلال ، إيران والثورات العربية : المواقف والتداعيات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ( قطر ) ، جويلية 2011 ، ص 1 .

2- نفس المرجع ، ص ، ص ، 7 ، 8 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

عقب اندلاع الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي اتخذت طهران مواقف متباينة وفق المصالح والعلاقات الدبلوماسية التي تربطها ببلدان الربيع العربي ، إذ أولت اهتمامًا بالوضع في دمشق واعتبرت الأزمة شأنًا داخليًا لا يحق لأي طرف التدخل فيه ، ثم اتخذت موقفًا معلنًا بمساندة النظام القائم وأصدرت أول تصريح رسمي لسفيرها في دمشق " أحمد موسوي " خلال مؤتمر " الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا " بأن ما يجري مؤامرة أجنبية بمثابة نسخة شبيهة بالحركة الخضراء\* التي شهدتها إيران عام 2009 والتي تهدف للمساس بأمن سوريا جراء موقفها المعادي للغرب وإسرائيل على وجه الخصوص .<sup>(1)</sup>

اتخذت إيران الرسمية وتيارها المحافظ موقفًا مؤيدًا للنظام السوري في مواجهته الانتفاضة الشعبية في سوريا منذ انطلاقها في 18 مارس 2011 ، وظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرؤى الرسمية السورية للأحداث ، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري ، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سوريا من قبل الصهاينة والغرب .<sup>(2)</sup>

إنّ الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية لم يكن مفاجئًا بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في 1979 ، ولأنّ سقوط أو إضعاف النظام السوري سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة باعتبار سوريا البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ .

تجاوز الدعم المساندة الإعلامية والسياسية من خلال تقديم طهران مساعدات مالية وإمدادات عسكرية للنظام السوري لدعمه كي يصمد في وجه المعارضة ، إلى جانب نشر قواتها المتمثلة في الحرس الثوري وفيلق القدس ميدانيا ، كما أشرفت على تدريب القوات الموالية للنظام على القتال ، غير أنّ المعارضة الإيرانية المتمثلة في الثورة الخضراء والتي يتزعمها " موسى موسوي " وقفت إلى جانب الشعب السوري الذي يطمح لتحقيق العدالة وإرساء الديمقراطية .<sup>(3)</sup>

---

\* - الحركة الخضراء : هو الاسم الذي أطلق على الأحداث التي حصلت في إيران في عام 2009 وهي عبارة عن احتجاجات لقطاع كبير من الإيرانيين بعد الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوز محمود أحمددي نجاد بولاية ثانية على حساب زعيم المعارضة مير حسين موسوي الذي اتخذ اللون الأخضر رمزا لحملة الإنتخابية .  
المرجع : موسوعة ويكيبيديا .

1- عزمي بشارة ، سوريا درب الآلام نحو الحرية ، محاولة في التاريخ الراهن ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، بيروت ، 2013 ، ص ، ص ، ص ، 519 ، 520 .

2- فراس أبو هلال ، مرجع سابق ، ص 9 .

3- محجوب الزويري ، " إيران واتفاق جنيف تجديد الشرعية أم استجابة للتحدي " ، مجلة سياسات عربية ، ع 6 ، 2014 ، ص ، ص ، 50 ، 51 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

شهد الجيش السوري العديد من الانشقاقات والانضمام إلى المعارضة ، ممّا دفع إيران لتعويض هذا العدد باستقدام ميليشيات من العراق وباكستان وأفغانستان وغيرها من الدول لتقاتل إلى جانب بشار الأسد تمّولها طهران وتتمتع باستقلالية في التحرك على امتداد الجغرافية السورية والاستحواذ على الموارد المحلية وبسط السيطرة العسكرية عقب استرجاع المناطق التي كانت خاضعة للمعارضة دون تسليمها للقوات النظامية في ظل وجود دولة ضعيفة .<sup>(1)</sup>

في الطرف المقابل من الأزمة السورية نجد السعودية التي تقف ضدّ نظام بشار الأسد ، حيث في عام 2011 خلال أحداث الربيع العربي تضرّرت العلاقات بين السعودية وسوريا ، وكان الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أول زعيم عربي يُدين بشار الأسد وحكومته في أوت 2011 بسبب طريقة تعامل حكومته مع المظاهرات المناهضة للحكومة ، ونتيجة للحرب الأهلية السورية قامت السعودية بسحب وفدها من بعثة حفظ السلام التابعة لجامعة الدول العربية من سوريا في 22 جانفي 2012 وأغلقت سفارتها في دمشق في فيفري وقامت بطرد السفير السوري ، وقامت كذلك السعودية بدعم الجيش السوري الحر وفصائله بالأسلحة ، وقامت كذلك بتدريب المعارضة السورية المسلّحة ، في 17 أكتوبر 2016 أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بأنّ السعودية تعمل على زيادة دعم تسليح المعارضة المعتدلة في سوريا وتعزيز نقل السلاح للمعارضة المعتدلة في حلب .

إنّ تدخل المملكة السعودية في سوريا هدفة الوقوف في وجه النفوذ الإيراني في المشرق العربي ، حيث أنّ الثورة السورية ضدّ بشار الأسد كانت الفرصة المثالية الناتجة عن انتفاضات الربيع العربي للرياض للوقوف في وجه المد الإيراني بالمنطقة ، ففي بداية عام 2012 كانت الرياض منغمسة كلياً في الثورة السورية ، حيث دعّمت في البداية الجيش السوري الحر باعتباره يمثّل العناصر الأكثر علمانية ، في حين نجد كل من تركيا وقطر كانتا تقومان بتدعيم المعارضة الممثّلة في المجموعات الإسلامية في شمال البلاد ، وبعد أن اتّضح عجز الجيش السوري الحر عن تحقيق تقدّم عسكري ، وتراجعت تركيا وقطر عن دعمهما الأولي للمعارضة ، أقدمت السعودية على تقديم الدّعم للمجموعات الإسلامية المعارضة لاسيما السلفية منها غير جبهة النصرة وداعش المرتبطتين بالقاعدة .<sup>(2)</sup>

1- رشيد حوراني ، ارتدادات التدخل العسكري الإيراني في سوريا ، مركز طوران للدراسات الإستراتيجية ، إسطنبول ، 2017 ، ص 4 .

2- غريغوري غوس ، ما وراء الطائفية : الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط ، مركز بروكنجز ، الدوحة ( قطر ) ، 2014 ، ص 14 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

وافقت كل من السعودية وإيران على أن يجلسا على طاولة المباحثات الخاصة بالملف السوري مع أطراف دولية أخرى في فينا منتصف نوفمبر 2015 ، حيث توصل المجتمع الدولي إلى اتفاق إطار زمني لحل الأزمة السورية يتضمّن خارطة طريق لإقرار وقف إطلاق نار شامل مدعوم بقرار دولي ، ما سمح بصدور القرار الأممي رقم 2254 بتاريخ 18 ديسمبر 2015 والذي ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في جانفي 2016 ويؤكد أنّ الشعب السوري هو من يقرّر مستقبل البلاد ويدعو لتشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية ويُطالب بوقف الهجمات ضدّ المدنيين وبشكل فوري .<sup>(1)</sup>

في ظل انقطاع العلاقات بين إيران والسعودية منذ 3 جانفي 2016 ، وفي ظل تعنت الأطراف السورية المتقاتلة وكذا تورط العديد من القوى الدولية في النزاع السوري ، كل هذه العوامل مجتمعة أطالت من أمد الأزمة .

أغدق السعوديون على نظرائهم من الملوك بالأموال ، وفي حالة البحرين مثلاً بالجيش للمساعدة على قمع التعبئة الشعبية التي تدعو إلى الإصلاحات السياسية ، كما دعمت السعودية التدخل لحلف شمال الأطلسي ضدّ القذافي ، بيد أنّ هذه الخطوة كانت تصفية حسابات شخصية بعد عقود من الإهانات على لسان الزعيم الليبي ، والمساعي لاغتيال الملك عبد الله بتمويل ليبي ، أكثر ممّا كانت إستراتيجية إقليمية ، وكان السعوديون قادرين على تأكيد دورهم في السياسة اليمنية حيث توسّطوا لاستقالة علي عبد الله صالح من الرئاسة كجزء من خطة مجلس التعاون الخليجي المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي .<sup>(2)</sup>

1- جمال عبد الله ، " السعودية وإيران ، صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية " ، مرجع سابق ، ص 7 .

2- غريغوري غوس ، مرجع سابق ، ص 13 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

بالنسبة للأزمة اليمنية والتي تُعتبر كذلك ميداناً للصراع بين الغريمين السابقين السعودية وإيران ، والتي تُعتبر حرباً من حروب الوكالة التي تشنّها هاتان القوتان الإقليميتان في المنطقة ، حيث يأتي تدخل المملكة السعودية في الأزمة اليمنية لعدّة اعتبارات أهمّها الموقع الجغرافي المتاخم لها من الجنوب ، بالإضافة إلى أنّ اليمن دولة عربية وأمنها مرتبط بأمن دول المنطقة .

إنّ الرؤية السعودية إلى تطورات الأزمة اليمنية وبصفة خاصة بعد سيطرة الحوثيين وحلفائهم على أغلب مناطق اليمن من زاوية أنّها عزّزت مخاوفها من توسّع نفوذ إيران الإقليمي ، وهكذا فإنّ الدور الإقليمي السعودي يهدف بصورة أساسية إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة أو على الأقل موازنته ، حيث يشكّل تراجع قوة أحد أهم حلفاء السعودية التقليديين في اليمن تقييداً لدورها وهو ما يُفضي إلى حصول صعود لنفوذ الحوثيين في اليمن ، وهذا الصعود ليس في مصلحة السعودية باعتبار التحالف الثلاثي الموجود بين حزب الله وإيران والحوثيين . (1)

إنّ الأزمة اليمنية شهدت تورطاً مباشراً لكل من السعودية وإيران ، ففي حين تدعّم هذه الأخيرة الحركة الحوثية دعماً مادياً ومعنوياً ، فإنّ السعودية تقف في الطرف المقابل من أجل القضاء على الحركة الحوثية \* الشيعية التي ترتبط ارتباطاً إيديولوجياً بإيران ، حيث تفقد السعودية تحالفاً عربياً من 10 دول في حربها على جماعة الحوثي وأنصار الرئيس السابق عبد الله صالح المدعومين من إيران وذلك بعد انقلابهم على الشرعية وسيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 منتهكين بذلك مبادئ المبادرة الخليجية التي أُعلن عنها في أبريل 2011 ومخرجات الحوار الوطني التي أفضت إلى ترشيح مجلس النواب اليمني في 21 فيفري 2012 عبد ربه منصور هادي كمرشح رئاسي وحيد للانتخابات الرئاسية والتي جرت بالفعل في 25 فيفري 2012 ، شهدت الأزمة اليمنية عدّة جولات من المباحثات في جنيف بين الحكومة اليمنية الشرعية وجماعة الحوثي ، دون أن يُفضي ذلك إلى بؤادر تقارب بين الأطراف المتصارعة يمكن أن يُؤدّي بدوره إلى وقف الحرب الدائرة في اليمن منذ إعلان الرياض عن بدء عملية عاصفة الحزم في 26 مارس 2015 . (2)

1- فراس عباس هاشم ، " الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني " ، مجلة الخليج العربي ، المجلد 44 ، العدد ( 1 ، 2 ) ، 2016 ، ص 41 .

\* الحركة الحوثية : أو حركة أنصار الله ، وهي حركة سياسية دينية مسلحة تتخذ من صعدة شمال اليمن مركزاً رئيسياً لها، عُرفت بالإعلام باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي الذي يُعد المرشد الديني للجماعة التي تأسست عام 1992 نتيجة ما يشعرون أنّه تهيش وتمييز ضدّ الهاشميين من الحكومة اليمنية . المرجع : موسوعة ويكيبيديا .

2 - جمال عبد الله ، " السعودية وإيران ، صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية " ، مرجع سابق ، ص 7 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

إذن نستنتج ممّا سبق أنّ المملكة السعودية قد اتخذت قرارًا حازمًا بعدم السماح لإيران بأنّ تتمدّد وتوسّع نفوذها باقترابها من حدود المملكة جنوبًا في اليمن أو غيرها من الدول ، معتبرة أنّ حفظ أمن السعودية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة الحفاظ على أمن الإقليم الذي لا يمكن التفريط به بأي حال من الأحوال ، لذلك تبقى هذه الأزمات المشتعلة بمثابة ميدان للتنافس بين الدولتين ، ففي حين تسعى إيران إلى توسيع نفوذها بالمنطقة ومحاصرة السعودية من كل الجهات وذلك من خلال دعم حلفائها في مناطق الصراع ، تقوم السعودية بمواجهة هذا التمدّد المتنامي إمّا دبلوماسيًا أو حتّى عن طريق التدخّل العسكري المباشر مثلما هو حاصل في اليمن ، وهذه العوامل تؤدّي إلى إطالة أمد هذه الأزمات دون الوصول إلى حل جذري يُرضي جميع الأطراف المتصارعة .

من بين النتائج التي ترتّبت عن الصراع بين السعودية وإيران تورط هذه الأخيرة في دعم العديد من الجماعات والحركات المسلّحة في دول المنطقة لبثّ البلبلة وإثارة الأزمات من أجل الإضرار بالأمن القومي لهذه الدول وإثارة شعوبها عليها ، حيث تورّطت إيران في السنوات الأخيرة في العديد من الحوادث التي تُعدّ بالعشرات حسب التقارير التي أعلنت عنها دول مجلس التعاون الخليجي وهي تهدف من خلال هذه العمليات إلى زعزعة الأمن الداخلي لدول المجلس من خلال دعمها لخلايا وشبكات تجسّس وعنف لها علاقة وطيدة بهذه الأحداث ، وقد استهدفت إيران خاصة من خلال هذه العمليات كل من البحرين والكويت والسعودية باعتبارها تضم أقليات شيعية موالية لإيران ، ولقد أوردت بيانات وزارات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي تهمةً موثّقة نحو إيران ، وكانت كلمة ولي عهد السعودية الأمير محمد بن نايف أمام الجمعية العامة خلال أعمال الدّورة السنوية ال 71 للأمم المتّحدة في 21 سبتمبر 2016 معبّرة حين أكّد أنّ المملكة تعرّضت منذ عام 1992 إلى أكثر من عملية إرهابية منها 18 عملية نفّذتها عناصر مرتبطة تنظيميًا بدولة إقليمية .<sup>(1)</sup>

1- معتر سلامة ، مرجع سابق ، ص 40 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

تسعى إيران إلى بسط نفوذها على دول الجوار في إطار التمدد الشيعي متبنيّة مبدأ تصدير الثورة وذلك من خلال تجنيدها للعديد من الأجنحة العسكرية والفعاليات السياسية التي تُدين بنفس المذهب مع إيران وهو المذهب الشيعي ومستفيدة من التغيرات السياسية والإستراتيجية التي وقعت في البيئتين الإقليمية والدولية ، خاصة التورط الأمريكي في أفغانستان والعراق ، وسقوط نظامي الحكم في بلدين كانا يُشكّلان تهديداً لإيران ، وهو ما أدى إلى بروز منظمات سياسية عسكرية تابعة لإيران أمكن أن تحقّق نفوذاً سياسياً لها في لبنان بواسطة حزب الله وفي قطاع غزة بواسطة حركة حماس ، وفي اليمن بواسطة الحوثيين ، وفي بعض دول الخليج بواسطة أحزاب الله الخليجية ، وفي المقابل تسعى السعودية إلى لجم الاختراق الإيراني للمنطقة ، والذي تحقّق لها عبر علاقاتها مع سوريا وحزب الله والمقاومة الفلسطينية والقوى الشيعية في العراق ، وعبر الصورة الإيجابية التي اكتسبتها لدى قطاعات معينة في المجتمعات العربية السنيّة أو الشرائع الشيعية في دول الجوار ، إذ ترى السعودية في تنامي الدور الإيراني مهدداً ومقلّصاً من مصالحها بسبب التحدّيات التي يفرضها هذا التمدد ، والمكاسب التي يُحقّقها باختراقه لمناطق نفوذ جديدة .

من تداعيات الصراع الخطيرة المزيد من التسابق نحو التسلّح ، تسلح قد يكون هذه المرّة السباق فيه نووياً ، وهذا أكيد لا يخدم استقرار المنطقة لاسيما أنّ الصراع الإيراني - السعودي قد قوّض إلى حد ما - بعد الانسحاب الأمريكي منه - الاتفاق النووي الإيراني مع السياسة الدولية ، والذي اعتُبر معلماً بارزاً لحل سلمي لهذه المشكلة امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي طال أمدها في العالم العربي والإسلامي ، وعليه فإنّه من المحتمل أن تستأنف إيران برنامجها النووي ، وفي المقابل تسعى السعودية بثتّى السبل إلى الحصول على القدرة النووية نتيجة هذا المزيد من التفكّك في العالم العربي والإسلامي المفكّك أصلاً وبمزيد من التدخّل في شؤونه . (1)

1- إلياس ميسوم ، " مستقبل الصراع الإيراني السعودي وتداعياته " ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد 5 ، برلين ( ألمانيا ) ، سبتمبر 2019 ، ص 133 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

كما نتج عن الصراع المزيد من الاختراق للنظام الإقليمي الخليجي والشرق أوسطي حيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة التي تحتكر السيطرة على المنطقة وتحمي مصالحها فيها عسكرياً ، بل أنّ حلفاءها الغربيين وخصومها كذلك على غرار الدب الروسي أصبحوا يتنافسون من أجل ضمان مصالحهم والحصول على منطقة نفوذ وعلى التغلغل أكثر في هذا الإقليم ، وفي هذا الصدد نجد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر قوة لا تعارض كثيراً هذه التدخلات لاسيما تلك الصادرة عن حلفائها في حلف الأطلسي وبالأخص الدول الأوروبية أين لعبت هذه الأخيرة أدواراً مساعدة في جل الحروب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من العراق في 1991 ، كما تحمّلت جزءاً من أعباء الحرب في أفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ، وفي عام 2003 كان البريطانيون حلفاء حقيقيين مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الثانية ضدّ العراق .<sup>(1)</sup>

من نتائج الصراع كذلك التأثير على أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك نتيجة الاختلاف في إستراتيجية الدولتين فيما يخص تسويق هذه المادة ، حيث في الوقت الذي تعمل فيه إيران على رفع أسعار النفط وذلك من خلال احترامها لمبدأ حصص الإنتاج الذي تعتمده في إطار منظمة الأوبك أو التقليل من الإنتاج إن اقتضت الضرورة لذلك ، نجد أنّ السعودية في بعض الأحيان تخترق هذا المبدأ وذلك إرضاءً لحلفائها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فنقوم بضخ كميات زائدة لإغراق السوق ممّا يؤثّر على الأسعار .

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطاً متواصلًا ، فقد انحدر سعر خام البرنت في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولار بعد أن كانت في حدود 110 دولار للبرميل ، لقد بدا أنّ العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع لا يرتبط فقط بقوانين العرض والطلب والانكماش والنمو الاقتصادي ولكن أيضاً باستخدامه كورقة ضغط في صراعات سياسية سواء على مستوى عالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، أو على مستوى إقليمي بين السعودية وإيران .<sup>(2)</sup>

1- Richard L. Russell, "The Gulf in a Wider Context: Outside Nation-States in the Intensifying Iranian Arab Security Competition", in: Gawdat Bahgat, [et. Al.], **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), 43.

2- يحي صهيبي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ، ص ( 192 ، 193 ) .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

هذا الصراع يؤثر كذلك اقتصاديًا على ميزانية الدولتين تأثيرا غير مباشر عن طريق صرف أموال طائلة للتسلح ودعم حركات وفصائل موالية للطرفين ، بالإضافة إلى تضرر الطرفين من تراجع أسعار النفط وخاصة إيران أو تأثيرا مباشرا من خلال استنزاف الخزينة جراء الأموال التي تُوجّه إلى تدعيم التدخلات العسكرية في بعض المناطق مثلما تقوم به السعودية التي تقود تحالفات عسكرية عربية وإقليمية خارج أراضيها ( كالتحالف العربي في اليمن ، والتحالف الإسلامي الذي أعلنت عن تشكيله في ديسمبر 2015 والذي يضم 35 دولة ، وتشارك في تحالفات دولية أخرى مثل التحالف الدولي للحرب على تنظيم الدولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يضم قرابة 65 دولة ومنظمة دولية ، وهذا ما يستنزف مليارات الدولارات من خزينة الدولة السعودية ، ولعلّ ذلك يفسّر العجز الذي ظهر في موازنتها التي أعلنت عنها في 28 ديسمبر 2015 والذي وصل إلى 87 مليار دولار أمريكي . )<sup>(1)</sup>

التأثير على الأمن القومي للجزائر : الجزائر بحكم طبيعتها الثقافية والحضارية هي دولة عربية مسلمة ، وبالتالي فهي ليست بمعزل عن التأثيرات الخارجية التي تمس العالم العربي والإسلامي ، وخاصة تلك الصراعات التي تؤثر على الأمن القومي وتلقي بظلالها كذلك على الوضع الداخلي للجزائر ، حيث تسعى العديد من الأطراف إلى توريطها في هذه الصراعات بالرغم من أنّ الجزائر تنتهج سياسة خارجية تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول واستقلالها ، وكذا المساهمة في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ولا أدلّ على ذلك من رفض الجزائر التدخل في الأزمة السورية وكذا رفضها للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن منذ العام 2015 " عاصفة الحزم " ، وكذا سعيها لحل الأزمة الليبية بطرق سلمية عن طريق المفاوضات .

1- جمال عبد الله ، مرجع سابق ، ص 8 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

والجزائر في الصراع الخفي والبيّن بين السعودية وإيران تقف موقف المحايد ، وهي دائماً تسعى لربط علاقات طيبة مع كلا الطرفين ، فالسعودية تربطها بها علاقات متينة منذ استقلال الجزائر بحكم انتماء البلدين إلى نفس الحضارة " العربية والإسلامية " ، بالإضافة إلى مجموعة من الروابط الحضارية والثقافية والاقتصادية التي تجمعنا ، أمّا بالنسبة للعلاقات الجزائرية – الإيرانية فقد شهدت عدّة تحولات في العقود الأخيرة خاصة منذ السبعينيات أي منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران هذا من جهة ومن جهة أخرى باعتبار الدبلوماسية النشيطة للجزائر خلال فترة السبعينيات .

لقد مرّت العلاقات بين إيران والجزائر بعدّة محطات تمثلت بدايتها في الوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق وإيران في عهد الشاه في الصراع الحدودي بشأن شط العرب وهي الوساطة التي توجت بتوقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 ، أمّا الوساطة الثانية فحدثت مباشرة بعد انتصار الثورة الإيرانية وتفجر أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران عام 1981 ، إذ ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حل سلمي للأزمة وذلك في 20 جانفي 1981 بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين ، كما أنّ الجزائر وعلى خلاف أغلبية الدول العربية وخصوصاً الخليجية لم تتخذ موقفاً مسانداً للعراق في حربه ضدّ إيران وإنّما كان موقفها متوازناً إلى أبعد الحدود ، وحاولت في البداية أن تسخّر دبلوماسيتها من أجل إيجاد حل سلمي للصراع القائم بين البلدين ، لكنّ استهداف طائرة وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي بصاروخ على الحدود التركية العراقية في ماي 1982 أصاب المبادرة الجزائرية ووزير خارجيتها في مقتل .<sup>(1)</sup>

1- محمد أحمد الأحمرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 194 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

تواصلت العلاقة بين البلدين الجزائر وإيران ، لكنّ الأمور بدأت تسير نحو التوتّر بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 ودخول الإسلاميين الساحة السياسية بعد إعلان الجزائر للتعديدية السياسية وفق دستور 23 فيفري 1989 وقانون الجمعيات السياسية 3 جويلية 1989 ، وظهور العديد من الأحزاب بعضها يقوم على أسس دينية مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة المجتمع الإسلامي " حماس " الذي عدّل اسمه إلى حركة مجتمع السلم " حمس " ، وبعد إلغاء الجزائر للمسار الانتخابي في ديسمبر 1991 عرفت العلاقة بين البلدين توتّرًا متزايدًا ، حيث ( اتّهمت حكومة رضا مالك إيران بدعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسيًا وإعلاميًا ، وانتهى الأمر بقطع علاقتها الدبلوماسية مع طهران في مارس 1993 ، واتّهام الأخيرة بالتدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية ، كما تراجعت الجزائر عن رعاية المصالح الإيرانية في أمريكا ، وعندما كانت سنوات الدم والنار تلفظ أنفاسها الأخيرة في الجزائر بدأت خطوات كسر الجليد التي تُوجت بإعادة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين في سبتمبر 2000 ، وجرى تبادل السفراء في أكتوبر 2001 ، وزار الرئيس بوتفليقة إيران في أكتوبر 2003 كما زار الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الجزائر في أكتوبر 2004 .<sup>(1)</sup>

أعلن البلدان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية مطلع سنة 2003 ، وتسارعت الأحداث بعد ذلك بشكل لافت ووصلت العلاقة بينهما إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق مسّت كثيرًا من المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والعلمية ، وعرفت هذه العلاقة ديناميكية جديدة منذ وصول الرئيس أحمدى نجاد إلى الحكم عام 2005 .<sup>(2)</sup>

1- محمد أحمد الأحمرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص 248 .

2- المرجع نفسه ، ص 195 .

## الفصل الرابع : مظاهر الصراع في العلاقات بين البلدين ونتائجه .

بالرغم من عودة العلاقات بين إيران والجزائر إلا أنّ هذه الأخيرة تبقى متوجّسة من التمدّد الشيعي الذي تشهده العديد من بلدان العالم العربي والإسلامي ، حيث كان لافتاً في عام 2016 ما بدا من قلق جزائري من التمدّد الشيعي حين حدّر رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر من محاولة زعزعة وحدة المجتمع الجزائري ، وكان وزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري قد صرّح بأنّ : " تيارات تحاول اختراق المجتمع الجزائري مثل الطريقة الأحمدية والمذهب الشيعي " ، واشتكى من الغزو الطائفي في بلاده ، وكان مسؤول الصحة الحرة السلفية بالجزائر قد اتهم سفارة إيران بنشر المذهب الشيعي بأساليب وصفها بالأخطبوطية ، وفي جانفي 2016 أبدى ناشطون جزائريون على شبكات التواصل تفاعلاً مع حملة لطرده الملحق الثقافي بسفارة إيران " أمير موسوي " لأنّه كما يقولون : يسعى بقوة إلى نشر التشيع تحت غطاء التقارب بين البلدين في المجال الاقتصادي . (1)

وخلاصة القول أنّ الصراع الإيراني – السعودي ليس صراعاً مسلحاً وإنما يأخذ صفة الحرب الباردة منذ نجاح الثورة الإيرانية 1979 بالرغم من توتر العلاقات بين الطرفين في العديد من المحطات ، وبالتالي فهذا الصراع معقّد لأنّه يقوم على مجموعة من المنطلقات الدينية والسياسية والأمنية وكذا الاقتصادية ، وقد ولّد هذا الصراع مجموعة من النتائج والتداعيات السلبية التي أثّرت تأثيراً مباشراً على البلدين من خلال توتر العلاقات بينهما ووصولها لحد القطيعة في بعض الأحيان ، وإمّا بتأثيرها على دول المنطقة من خلال تورط الطرفين في الصراعات الإقليمية " ثورات الربيع العربي " ، وكذا فسح المجال وإعطاء فرصة لتدخل العديد من القوات الأجنبية في المنطقة مثل الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا .

1- معتر سلامة ، مرجع سابق ، ص 39 .

الخاتمة

إنّ العلاقات الثنائية التي تربط بين المملكة العربية السعودية وإيران كدولتين ناشئتين في العصر الحديث والتي تدشّنت منذ بداية القرن العشرين ميلادي ليست ثابتة وإنّما هي سجال بين السلم والتوتر منذ بدايتها ، حيث تعود العلاقات بينهما إلى بداية ظهور الدولتين أي الفترة ما بين ( 1925 – 1927 ) ، أمّا العلاقات الرسمية فنستطيع القول أنّها بدأت رسمياً منذ 1927 بعد تعيين إيران حبيب الله خان هويدا كأول دبلوماسي لها في نجد والحجاز ، ثمّ جاءت معاهدة الصداقة بين البلدين لعام 1929 وتبادل برقيات التهئة بين الملك السعودي عبد العزيز آل سعود وشاه إيران رضا بهلوي ، ثمّ بعد تأسيس المملكة العربية السعودية الثالثة عام 1932 اعترفت بها إيران رسمياً، وقد مرّت العلاقات بين البلدين بفترات تحسّن كما شهدت فترات للتوتر وانقطاع العلاقات مثلما حدث في الفترة ما بين 1944 – 1946 وكذا في فترة الثمانينيات 1887 – 1990 .

يعود التوتر في العلاقات بين البلدين إلى عدّة عوامل داخلية وخارجية منها السياسية والإيديولوجية حيث أنّ الدولتين تختلفان في أنظمة الحكم خاصة منذ 1979 أي بعد الثورة الإسلامية الإيرانية حيث أنّ هذه الأخيرة تحوّل نظام الحكم فيها من ملكي إلى جمهوري إسلامي ، وأصبحت تسعى لتصدير مبادئ ثورتها رافعة شعار " مناصرة المستضعفين في الأرض ضدّ المستكبرين " ومستهدفة في ذلك الأنظمة الملكية وخاصة في دول الخليج العربي منها السعودية .

تعود أسباب الخلاف بين الدولتين إلى المذهب الإسلامي المعتمد في كل منهما حيث نجد أنّ السعودية تتبنّى المذهب الإسلامي السنيّ في حين نجد أنّ إيران تتبنّى المذهب الشيعي وتسعى إلى تصديره إلى بقية دول العالم بما فيها الدول المجاورة وهي دول الخليج العربي مستغلة في ذلك العديد من الوسائل في مقدمتها الأقليات الشيعية التي تتوزّع في العديد من دول الخليج العربي بما فيها منطقة شرق المملكة السعودية حيث تقوم دائماً بتحريض هذه الأقليات لإثارة الفوضى والاضطرابات والمطالبة بالمزيد من الحقوق ، كما أنّها تستعمل العديد من التيارات الدينية ممثلة في الأجنحة السياسية مثل حزب الله السعودي ، وتيارات سياسية في دول أخرى مثل حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية ممثلة في حركة حماس وغيرها .

تستغل إيران كذلك مواسم الحج لإثارة المشاكل حيث يقوم الحجاج الإيرانيون في العديد من مواسم الحج بمظاهرات واحتجاجات مثلما حدث في عام 1987 حيث أدت هذه الأحداث إلى وفاة 400 حاج منهم 275 إيراني ، وهذا أدى بالسعودية إلى تحديد عدد الحجاج الإيرانيين في المواسم المقبلة .

هناك أسباب أخرى للتوتر منها النزعة التوسعية لإيران على حساب بعض الدول العربية حيث تسيطر على العديد من الجزر والأراضي العربية منها الجزر الإماراتية ( طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى) منذ عام 1971 ، ومحاولاتها المتعددة لضم البحرين منذ استقلالها عام 1971 .

من بين أسباب التوتر بين الدولتين نجد الأسباب الأمنية حيث تحاول كل من الدولتين فرض وجهة نظرها فيما يخص الحفاظ على أمن المنطقة ففي حين تستعين السعودية بحلفاء دوليين من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لبط الأمن والسلم في الخليج العربي فإن إيران تعارض هذا المبدأ وترى أن أمن الخليج من صلاحيات دول المنطقة دون تدخل أجنبي ، هذا بالإضافة إلى سعي إيران لامتلاك السلاح النووي لتحقيق تفوق عسكري وكسب قوة إضافية تمكّنها من التفاوض مع القوى العالمية من منطلق قوة ، وهذا المبدأ تعارضه المملكة السعودية وتضم صوتها إلى القوى الغربية في ذلك حيث تؤيد العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 2003 والتي تدعمت أكثر منذ العام 2016 بسبب ملفها النووي .

هناك أسباب أخرى منها الاقتصادية مثلاً ، ومن مظاهرها التنافس في مجال تصدير البترول وكذا السيطرة على مضيق هرمز الذي يُعتبر الطريق الحيوي الوحيد لكل من إيران ودول الخليج العربي حيث أغلب صادرات المنطقة النفطية تمر عبره ، وإيران تسعى دائماً للسيطرة على هذا المضيق مما يهدد استقرار المنطقة ويضر بمصالح القوى الاقتصادية العالمية الكبرى من خلال استهداف طرق إمداداتها بالنفط ، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد اختلافاً في إستراتيجية التعامل فيما يخص تصدير مادة البترول حيث نجد أن إيران تسعى دائماً للحفاظ على أسعار النفط من خلال احترام مبدأ حصص الإنتاج الذي تعتمده منظمة الأوبك منذ العام 1986 ، أو التقليل من الإنتاج في بعض الأحيان لمواجهة التحديات التي تفرضها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، في حين نرى أن السعودية في بعض الأحيان تشد على هذا المبدأ حيث تسعى لإرضاء حلفائها الإستراتيجيين من الدول الغربية المستوردة لهذه المادة الحيوية وفي مقدّمهم الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ، حيث نجد أن السعودية في بعض الأحيان ترفض احترام مبدأ حصص الإنتاج أو التقليل منه رضوخاً لقرارات منظمة الأوبك ، وهذا استجابة لحلفائها الغربيين كما أسلفت حيث تحاول المساهمة في الحفاظ على أسعار البترول منخفضة بما يخدم مصالح أمريكا والمجتمع الغربي .

هناك أسباب عديدة للتوتر بين البلدين يصعب الإحاطة بها لتعددتها منها التأثير الخارجي ، حيث نجد أنّ السعودية تلقى تدعيمًا من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مواجهة إيران وهذا خاصة منذ الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 وكذا منذ إعراب إيران عن نيتها في امتلاك السلاح النووي ، فنجد أنّ الدول الغربية تدعم دول مجلس التعاون الخليجي من أجل محاولة خلق توازن في العلاقات الدولية بالمنطقة وهذا حفاظًا على مصالحها الاقتصادية من جهة ، وكذا الحفاظ على أمن إسرائيل من جهة أخرى .

كل هذه الأسباب السالفة الذكر جعلت العلاقات بين البلدين تشهد نوعًا من التوتر في العديد من المحطّات ، وقد تولّد عن ذلك العديد من النتائج السلبية على الدولتين وحتّى على المنطقة ، ومن هذه النتائج نذكر :

- توتر العلاقات بين الدولتين وانقطاعها في العديد من المحطّات وهذا بطبيعة الحال يُؤثر اقتصاديا واجتماعيًا وحتّى أمنيا على الدولتين أو حتّى على الدول الصديقة لهما ، حيث أحيانًا تجد أحد الدولتين نفسها معزولة دوليًا وخاصة فيما يتعلّق بإيران ممّا يضطرها إلى التعامل مع دول أخرى خارج المنطقة مثل دول آسيا الوسطى مثلًا أو آسيا الشرقية أو روسيا أو غيرها من الدول .

- من بين نتائج الصراع بين الدولتين نجد كذلك وقوع العديد من الأزمات والتوترات في منطقة الشرق الأوسط وهذا يظهر جليًا وخاصةً في السنوات الأخيرة فيما يتعلّق بثورات الربيع العربي التي نجد فيها تدخلًا من أحد الطرفين ليس كوسيط لحل الأزمة وإنما كشريك في الصراع ، وأبرز مثال سوريا التي تعيش حربًا منذ 2011 حيث نجد أنّ إيران تقف إلى جانب بشار الأسد وتدعمه مادياً ومعنويًا ، في حين تقف السعودية وبقية دول الخليج العربي في الطرف المقابل وتقوم بدعم المعارضة السورية أو ما يُسمّى بالجيش السوري الحر .

كذلك نجد اختلافًا في الرؤى والطروحات فيما يتعلّق بأزمات الربيع العربي الأخرى حيث نجد أنّ إيران دعمت ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وغيرها ، كما رفضت القمع الممارس من النظام البحريني ضدّ المتظاهرين في 2011 وندّدت بالتدخل الخليجي في الأزمة في إطار درع الجزيرة ، أمّا فيما يتعلّق بنظام بشار الأسد فقد اعتبرته مؤامرة أمريكية إسرائيلية واستهدافًا للمقاومة الفلسطينية وإيران ، فقامت هذه الأخيرة بتأييد بشار الأسد منذ بدء الانتفاضة في 18 مارس 2011 وكان موقفها الرسمي المساندة والدعم السياسي والعسكري والإعلامي والمادي ، واستقدمت ميليشيات من العراق

وباكستان وأفغانستان لمساندة النظام السوري ، في حين نجد أنّ السعودية أدانت بشار الأسد منذ أوت 2011 وقدمت الدعم المادي والعسكري للجيش الحر منذ بداية 2012 .

نجد كذلك تدخّل مباشر في الأزمة اليمنية حيث أنّ تدخل السعودية كان من باب التخوف من تزايد النفوذ الإيراني بالمنطقة وفقدتها لأحد حلفائها التقليديين في اليمن وخاصة بعد سيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من اليمن ، حيث تقود السعودية تحالفاً دولياً من عشر دول ضد الحوثيين وأنصار الرئيس السابق عبد الله صالح المدعومين من إيران في إطار عملية عسكرية منذ 26 مارس 2015 عُرفت بعاصفة الحزم ، إذن نستنتج أنّ من أسباب هذه الأزمات هو محاولة المملكة السعودية منع التمدّد الشيعي الإيراني إلى دول المنطقة والذي أصبح يُهدّد أمنها القومي حسب وجهة نظرها ، حيث نجد أنّ إيران تحاول تطويق المملكة السعودية من كل الجهات وذلك بتدعيم الشيعة المتواجدين في البلدان المجاورة منها اليمن ، وتستعمل إيران في تمديدتها بالمنطقة فعاليات سياسية وأجنحة عسكرية مثل حزب الله اللبناني والمقاومة الفلسطينية ممثلة في حركة حماس ، والحوثيين باليمن والأحزاب الخليجية المعارضة لأنظمتها والداعمة لإيران ، كما تحاول تحسين صورتها في الأوساط الشعبية باعتبارها داعم قوي للمقاومة الفلسطينية .

- من بين نتائج وتداعيات الصراع كذلك نجد التسابق نحو التسلح من الدولتين حيث تسعى إيران لامتلاك السلاح النووي وتحاول السعودية مجاراتها في هذا السباق .

- من التداعيات مزيد من التدخل والاختراق الدولي من طرف قوى أجنبية وخاصة التدخل الأمريكي أو الأوروبي وكذا الروسي للحفاظ على مصالحهم بالمنطقة .

- من بين النتائج للصراع كذلك نجد التأثير على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا راجع لتضارب مواقف وإستراتيجيات الدولتين تجاه هذا العنصر ، حيث تسعى إيران للحفاظ على مبدأ حصص الإنتاج المعمول به ضمن منظمة الدول المصدّرة للبترو ، في حين نجد أنّ السعودية تخترق هذا المبدأ أحياناً إرضاءً لحلفائها من القوى الكبرى ، ممّا يؤدّي إلى تدهور أسعار النفط وهذا يضر بطرفي الصراع وخاصة إيران التي تعتمد على إيرادات هذه المادة بشكل كبير عكس السعودية التي تعتمد على إيرادات أخرى منها السياحة الدينية .

- هذا الصراع كذلك يؤثر على ميزانية الدولتين بسبب المصاريف الكبرى التي تستهلكها في تقديم الدعم العسكري لحلفائها بالمنطقة وتورطهما في حروب الوكالة كما تُسمّى ، مثلما هو حاصل في سوريا وكذا صرف أموال في السباق نحو التسلح ، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط الذي يؤثر على إيرادات الدولتين وكذا التورط في صراعات وتحالفات دولية مثلما تقوم به السعودية في اليمن والعراق وضدّ تنظيم داعش وغيرها .

- من نتائج الصراع نجد كذلك التمدد الشيعي وكذا الفكر الإسلامي المتطرف الذي يُصدّر من المنطقة حيث وصل تأثيره إلى بعض الدول العربية الأخرى من بينها الجزائر ، حيث نجد أنّ هذه الأخيرة لم تسلم خلال فترة التسعينيات من التدخلات الأجنبية من بعض الأطراف التي كانت تقوم بتدعيم التيارات الإرهابية المتطرفة في الجزائر وخاصة من طرف إيران ، وهذا أدى إلى انقطاع العلاقات بين الجزائر وإيران منذ مارس 1993 وبقيت حتى انتهاء أزمة الإرهاب ، حيث عادت العلاقات بين الدولتين في سبتمبر 2000 وتم تبادل السفراء في أكتوبر 2001 وتبادل الزيارات بين رئيسي البلدين حيث زار بوتفليقة إيران في أكتوبر 2003 وزار خاتمي الجزائر في أكتوبر 2004 ، وعادت العلاقات الرسمية في 2003 وشهدت تعاون غير مسبوق وخاصة بعد مجيء الرئيس أحمددي نجاد في 2005 .

هذه بعض النتائج والانعكاسات التي تولدت على الصراع بين الطرفين والتي أثرت سلبيًا على الأوضاع الداخلية في الدولتين أو حتى على دول الجوار ودول منطقة الشرق الأوسط ، لذلك وجب إعادة النظر في هذه العلاقات وبنائها على أساس نظرة براغماتية بحثة لكي يتسنى للدولتين تجاوز خلافاتهما مثلما هو حاصل في أهم القوى الاقتصادية العالمية التي تُغلب دائمًا المصلحة الاقتصادية على حساب الخلافات السياسية ، وخير مثال الاتحاد الأوروبي أو السوق الأوروبية المشتركة التي نشأت في 25 مارس 1957 من 6 دول كانت بعض أطرافها في الماضي القريب عدوتين متناحرتين في الحرب العالمية الثانية وهي ألمانيا وفرنسا ، حيث غلبت المصلحة الاقتصادية وهما متعايشتان لحد الساعة في أكبر كتل اقتصادي ناجح في العالم وهو الاتحاد الأوروبي الذي يضم حاليًا 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا في مارس 2020 .

يجب كذلك الحد من السياسة الخارجية العدوانية من الطرفين التي تسعى لبسط النفوذ والتمدد على حساب الطرف الآخر وخاصة من طرف الجانب الإيراني الذي يسعى لبسط نفوذه وإيديولوجيته على حساب دول الجوار .

يجب بناء علاقات تعاونية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحد من الصراع والتنافس الذي أضرّ بدول وشعوب المنطقة .

توحيد الرؤى والتوجهات فيما يخص القضايا والأزمات التي تنخر الدول العربية والإسلامية والوقوف موقف الحياد تجاه هذه الأزمات وعدم تأييد طرف على حساب الآخر لأنّ ذلك يزيد من عمر هذه الأزمات مثلما هو حاصل في سوريا واليمن .

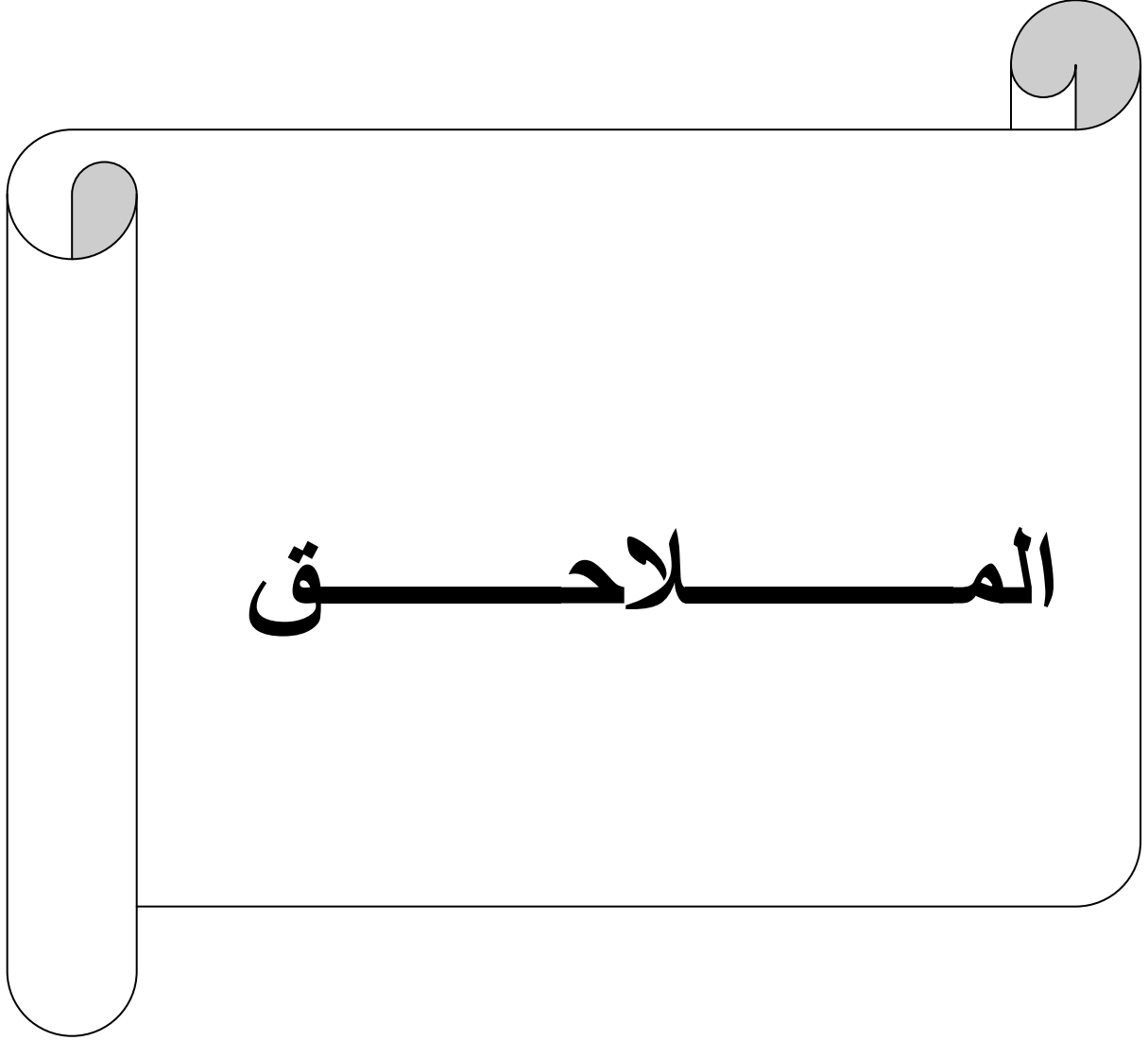
الوقوف في وجه التدخلات الأجنبية بالمنطقة وخاصة التدخلات الأمريكية التي زرعت الخراب بالمنطقة بداية من العراق 2003 وغيرها من الدول ، والتفطّن إلى العدو المشترك وهو إسرائيل وليس طرفي النزاع ( إيران والسعودية ) كما تصوره الدول الكبرى ( أمريكا ) من أجل إبعاد النظر عن الكيان الصهيوني وممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية والعربية .

بناء علاقات اقتصادية تعاونية بين دول المنطقة من أجل تطوير اقتصادياتها وبالتالي التخلص من التبعية للقوى الاقتصادية العالمية وكذا تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات .

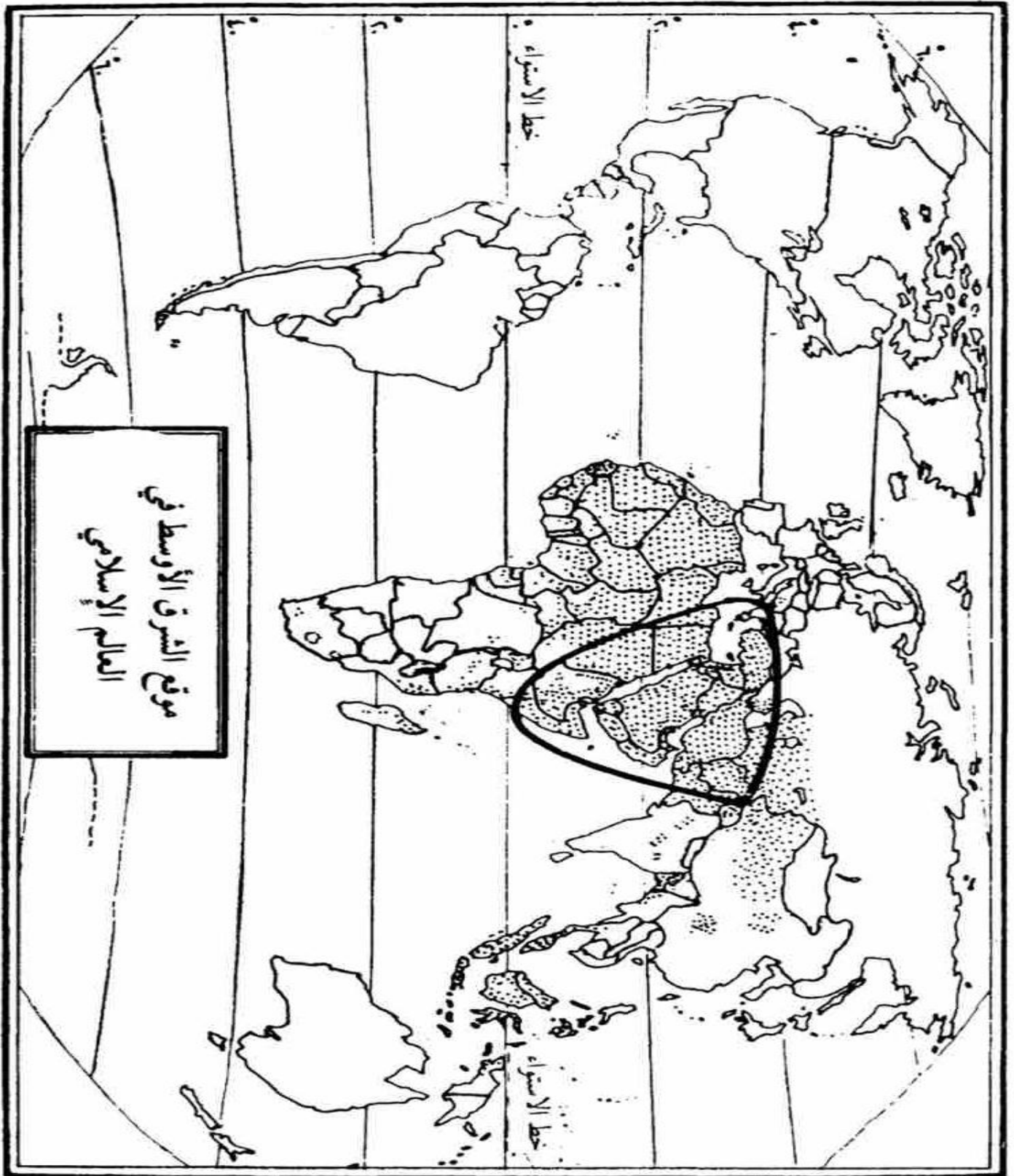
العمل من أجل إيجاد توافق فيما يخص الحفاظ على أمن منطقة الخليج وذلك بالتعاون في هذا المجال والتخلّي عن الدعم المقدم من أطراف خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأنّ هذه الأخيرة تسعى دائماً لتحقيق مصالحها على حساب أمن المنطقة .

التوسط لإيجاد حلول للأزمات والتوترات التي تعيشها دول المنطقة والوقوف موقف الحياد والمشاركة في زرع الاستقرار والأمن والتصدي للخطر المشترك وهو إسرائيل وأمريكا .

الدخول في تكتلات اقتصادية وسياسية حقيقية تجمع الدول العربية والإسلامية من أجل تحقيق رفاهية شعوب المنطقة بدل الصراع والتناحر .

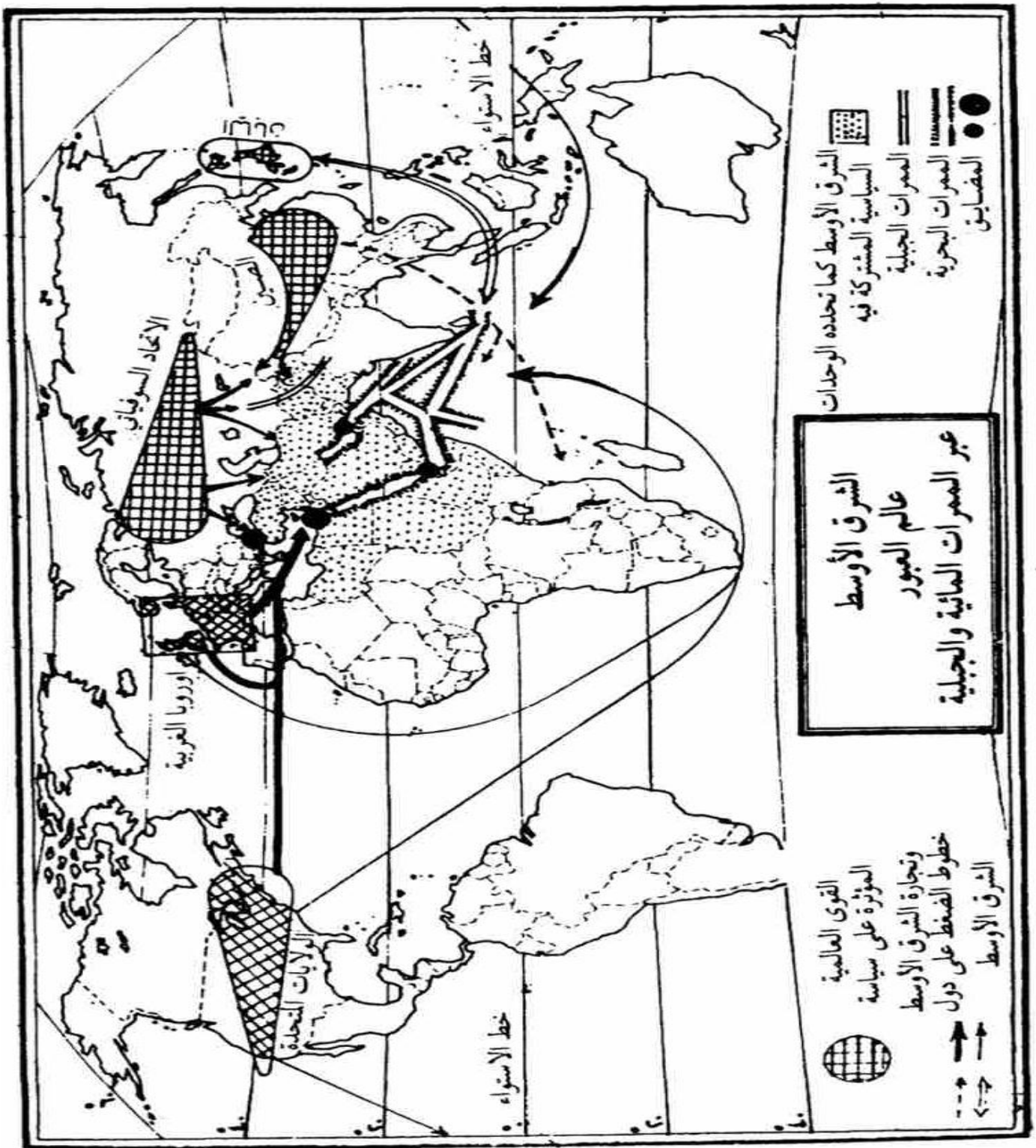


الملاحق



المصدر: يحي أحمد الكعكي ، الشرق الأوسط والصراع الدولي ، ص 196 .

الملاحق رقم 02 : أهم الطرق والممرات المائية والجبلية بالشرق الأوسط .



المصدر : يحي أحمد الكعكي ، الشرق الأوسط والصراع الدولي ، ص 196 .



خارطة نشرت عام 1634 لرسامي الخرائط ميركاتور وهندويس يظهر فيها الخليج وقد كتب

عليه باللاتينية أسم «sinus arabicus» أي الخليج العربي ( ويكيبيديا

( ar.wikipedia.org،



المصدر : كتاب الصيادي عبد اللطيق مسعد ، التسوية القانونية للنزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاث ، الإمارات ، 2012 ، ص 535 .



المصدر : كتاب الصيادي عبد اللطيق مسعد ، التسوية القانونية للنزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاث ، الإمارات ، 2012 ، ص 534 .



المصدر : موسوعة ويكيبيديا ، ar.wikipedia.org .

## الأمر الملكي رقم: ٣٧١٦

## إعلان قيام المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الاعتماد على الله، وبناء على ما رفع من البرقيات من كافة رعايانا في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، ونزولاً على رغبة الرأي العام في بلادنا، وحباً في توحيد أجزاء المملكة العربية أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: يحول اسم " المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها " إلى اسم: " المملكة العربية السعودية " ، ويصبح لقبنا بعد الآن " ملك المملكة العربية السعودية " .

المادة الثانية: يجري مفعول هذا التحويل اعتباراً من تاريخ إعلانه .

المادة الثالثة: لا يكون لهذا التحويل أي تأثير على المعاهدات والاتفاقيات والالتزمات الدولية التي تبقى على قيمتها ومفعولها، وكذلك لا يكون له تأثير على المقاولات والعقود الإفرادية بل تظل نافذة .

المادة الرابعة: جميع الأنظمة والتعليمات والأوامر السابقة والصادرة من قبلنا نافذة المفعول بعد هذا التحويل .

المادة الخامسة: تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة سواء في الحجاز أو نجد وملحقاتها على حالها الحاضر مؤقتاً إلى أن يتم وضع تشكيلات جديدة للمملكة كلها على أساس التوحد الجديد .

العلاقات السعودية - الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي

---

المادة السادسة: على مجلس وكلائنا الحالي الشروع حالاً في وضع نظام أساسي للمملكة، ونظام لتوارات العرش، ونظام لتشكيلات الحكومة وعرضها علينا لا ستصدار أوامرنا فيها.

المادة السابعة: لرئيس مجلس وكلائنا أن يضم إلى أعضاء مجلس الوكلاء أي فرد أو أفراد من ذوي الرأي حين وضع الأنظمة السالفة الذكر للاستفادة من آرائهم والاستفادة بمعلوماتهم.

المادة الثامنة: إننا نختار يوم الخميس الواقع في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥١هـ/ الموافق الأول من الميزات يوماً لإعلان توحيد هذه المملكة.

ونسأل الله التوفيق،،،

صدر في قصرنا في الرياض هذا اليوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى ١٣٥١هـ.

التوقيع

بأمر جلالة الملك

نائب جلالته

فيصل بن عبد العزيز آل سعود



**الملحق رقم 08 : معاهدة الصداقة بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها والمملكة الفارسية لعام 1929 .**

## معاهدة صداقة

## بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها والمملكة الفارسية (\*)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

نحن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة امبراطور إيران معاهدة صداقة لأجل تأسيس العلاقات بين بلادنا وتقويتها، ووقعها مندوبان مفوضان من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالتك وكلهم حائزون للصلاحيحة التامة والمتقابلة:

وذلك في مدينة طهران في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعين هجرية (الموافق لليوم الثاني من شهر يور 1308) وهي مدرجة فيما يلي:

## معاهدة صداقة بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وبين المملكة الفارسية

من جهة

جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

من جهة ثانية

وجلالة امبراطور إيران

رغبة منهما في تأسيس روابط الصداقة بين البلدين وتوثيق عراها واعتقاداً بأن إنشاء هذه العلاقات يخدم نمو الشعبين ويساعد على رفاهيتهما فقد قررا عقد معاهدة صداقة ولهذا الغرض

عين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها: الشيخ عبدالله الفضل والشيخ عيد الرواف،

وعين حضرة صاحب الجلالة امبراطور إيران: صاحب الفخامة الحاج مهدي قلي خان هدايت، رئيس الوزراء، مندوبين مفوضين عنهما.

ويعد أن اطلع المذكورون على أوراق اعتمادهم فوجدوها مطابقة للأصول اتفقوا على المواد الآتية:

## المادة الأولى

يسود بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وبين الامبراطورية الإيرانية وبين رعايا كلتا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة دائمة ويؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في بذل كل مجهود في إدامتهما وإحكام روابطهما.

## المادة الثانية

بما أن الفريقين الساميين المتعاقدين يرغبان ولهما الحق في تبادل وزرائهما المفوضين والقنصلين فإنهما قد اتفقا على أن تكون معاملة ممثلي الفريق الواحد حينما يكون في بلاد الفريق الآخر طبقاً لأحكام قواعد القوانين الدولية العامة على وجه المقابلة بالمثل.

## المادة الثالثة

يتعهد الفريقان الساميان بأن يمنح كل منهما لرعايا الفريق الآخر حينما يكونون في البلاد التابعة لهم، جميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها رعايا أولى الأمم بالتفضيل. وتتعهد حكومة جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بأن تعامل الحجاج الإيرانيين في جميع المعاملات كباقي الحجاج الوافدين إلى بيت الله الحرام وبأن لا تسمح بإقامة العراقيين في سبيل أدائهم مناسك الحج والفرائض الدينية وأن تسهل لهم وسائل الأمن والراحة والطمأنينة.

## المادة الرابعة

يعلن الفريقان الساميان رغبتهما في القيام بمذكرات أخرى تكميلية في الوقت المناسب لعقد اتفاقيات خاصة بالأمر السياسي والتجارية والاقتصادية وسواها.

## المادة الخامسة

وقعت هذه المعاهدة من أربع نسخ باللغتين العربية والفارسية وللنصين قيمة رسمية واحدة.

طهران في 18 ربيع الأول 1348 الموافق 2 شهر يور 1308.

(التوقيع) عبدالله الفضل

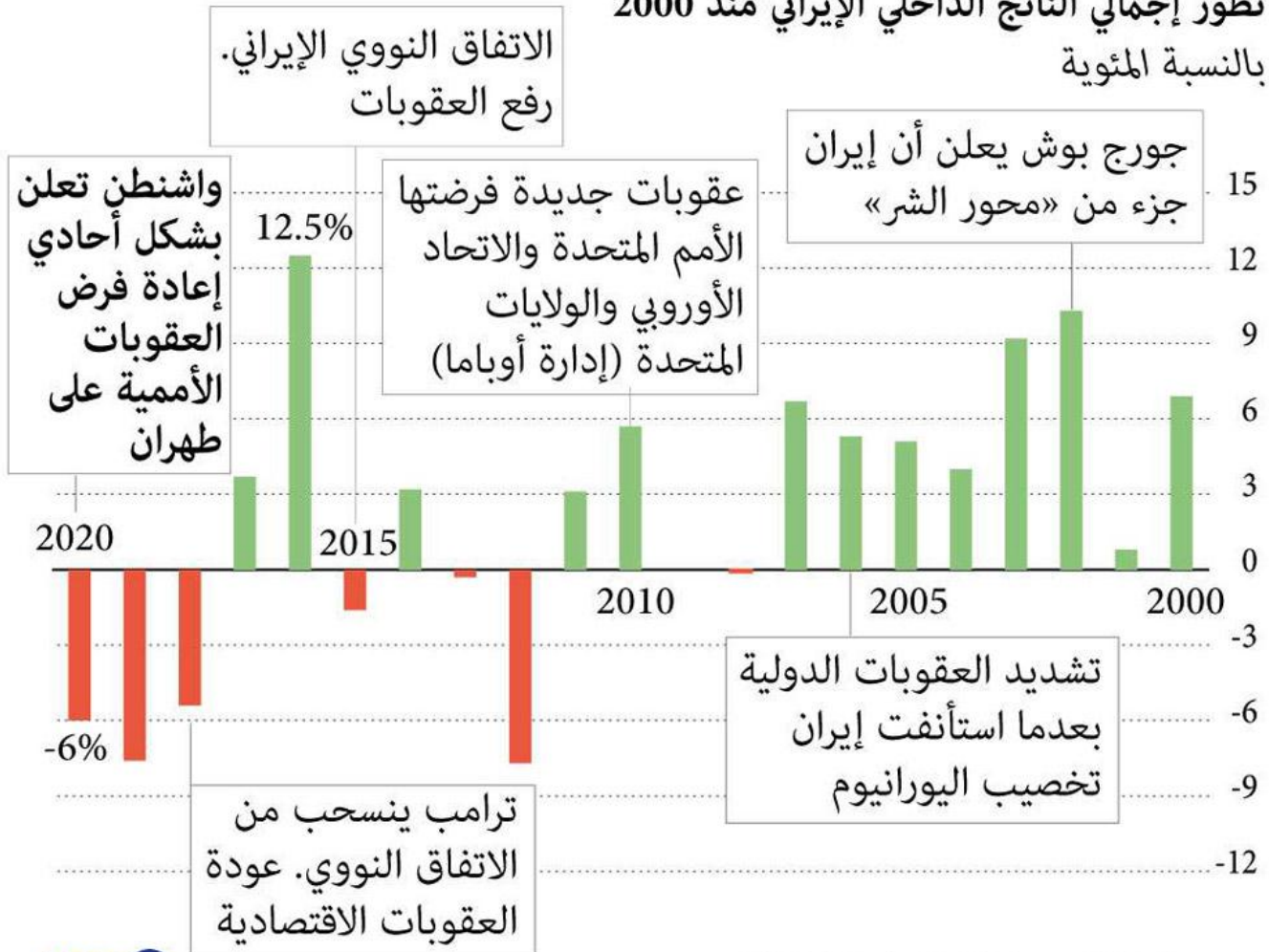
(التوقيع) محمد عيد الرواف

(التوقيع) مهدي قلي.



## تأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني

تطور إجمالي الناتج الداخلي الإيراني منذ 2000  
بالنسبة المئوية



Near East, 1961-1962 659

265. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battie) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy)

Washington, May 4, 1962.

## SUBJECT

*Iran* -New Plan for U.S. Military Assistance to Iran

Through the Defense Department's Memorandum of Conversation covering the talk between the Shah of Iran and the Secretary of Defense on April 12,<sup>1</sup> and the Aide-Mémoire covering that conversation presented to the Shah on April 13,<sup>2</sup> you are aware of the nature of the new five year U.S. Plan for military assistance to smaller Iranian armed forces. Minor modifications, such as the early provision of C-47 aircraft, were made prior to the Shah's departure from the United States.

In receiving the Aide-Mémoire, the Shah did not state specifically that he approved of the entire U.S. approach, and there were later indications that the Shah was slightly piqued because he had not participated in the formulation of the U.S. concept.

Ambassador Holmes, however, had several long conversations with the Shah in New York, and is convinced that the Shah is in essential agreement with the Plan, and will accept it. Ambassador Holmes feels that the Shah will delay in conveying a full acceptance until he utilizes the presence of a JCS planning team in Iran to make a final effort to persuade U.S. military authorities of the usefulness of certain additional items of equipment. State and Defense have agreed that for all practical purposes the Shah is reconciled to the general provisions of the U.S. Plan; he is welcoming the JCS team to Iran, and the presence of the team is an essential element of the Plan. We also appreciate that the Iranian military will continue to press for additional items not included in the Aide-Mémoire and will argue in favor of retaining substantial forces above the 150,000, as a static force for the northern borders. The success

Source: Department of State, Central Files, 788 5/5-462. Secret. Drafted by Bowling on May 2 and cleared by Tucker (DDI/ISA), Gaud (AID/NESEA), W. B. Robinson (C/PAD), and Cottam (NEA). A copy was sent to the Embassy in Tehran. On May 7, Komer transmitted this memorandum to Bundy under cover of a note that reads: "This is part of response to my continued pressure lest we end up giving Shah through back door a different answer than we gave him through front. Charter of JCS planning team (see p. 2) gives plenty of leeway for this, though I'm assured they'll be well-briefed to hold fast. So far so good, but I'm keeping my fingers crossed." (Kennedy Library, National Security Files, Country Series, Iran, 3/27/62-5/21/62)

<sup>1</sup> Document 214.

<sup>2</sup> Document 218.

of the planning team and follow-up action on the part of the Shah is, therefore, an important consideration to reviewing the U.S. Plan after the planning team submits its report.

The JCS planning team, to be headed by a general officer, is to coordinate closely with CINCEUR, with Armish/MAAG in Tehran, and with the U.S. Permanent Military Deputy to CENTO. It is to report its findings by July 1, 1962. Its primary mission is fourfold:

1. Develop a detailed early warning plan for Iran, including cost estimates, consulting with the British military authorities as to steps which the U.S. can take to assist in providing the required equipment.
2. A study of airfield requirements in Iran, particularly the staging base in eastern Iran, with detailed costing of any additional construction required.
3. A plan for the reorganization of the Iranian armed forces at a reduced manpower level.
4. The resolution of the discrepancy between Iranian force goals established by CENTO and those established bilaterally between Iran and the U.S.

Under these circumstances, and pending the report of the JCS planning team, State and Defense intend to proceed on the basis that the U.S. Plan is firm.

Walter Collopy<sup>3</sup>

<sup>3</sup> Collopy (S/5) signed for Battle above Battle's typed signature.

المصدر : عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج، ص 222، 223.

**الملحق رقم 12:** مجموعة وثائق عن المسؤولين الأمريكيين تتناول تطور الأحداث الداخلية في إيران مع نهاية 1978.

## PART IX. THE MIDDLE EAST

## Document 329

*Announcement Issued by the White House, September 10, 1978<sup>9</sup>*

### United States Hope for Nonviolent Movement Toward Political Liberalization in Iran

The President telephoned the Shah of Iran in the morning and discussed the present situation in Iran. The President reaffirmed the close and friendly relationship between Iran and the United States and the importance of Iran's continued alliance with the West. The President expressed his deep regret over the loss of life and his hope that the violence would soon be ended. He further expressed the hope that the movement toward political liberalization would continue.

their part of the world. They are a very important trade partner. They've acted very responsibly.

My own belief is that the Shah has moved aggressively to establish democratic principles in Iran and to have a progressive attitude towards social questions, social problems. This has been the source of much of the opposition to him in Iran.

We have no inclination to try to decide the internal affairs of Iran. My own hopes have been that there could be peace there, an end to bloodshed, and an orderly transformation into more progressive social arrangements and, also, increased democratization of the government itself, which I believe the Shah also espouses. He may not be moving fast enough for some; he may be moving too fast for others. I don't want to get involved in those specifics.

## Document 330

*Reply by the President (Carter) to a Question Asked at a News Conference, Washington, D.C., October 10, 1978 (Excerpt)<sup>10</sup>*

### "We Have No Inclination To Try To Decide the Internal Affairs of Iran"

Q. Mr. President, I'd like to ask you about Iran. How do we view the situation involving the Shah there now? Is he secure? How important is it to U.S. interests that the Shah remain in power? And what, if anything, can the United States Government do to keep him in power?

THE PRESIDENT. The strategic importance to our country, I think to the entire Western World, of a good relationship with a strong and independent Iran is crucial. We have historic friendships with Iran. I think they are a great stabilizing force in

## Document 331

*Replies by the Secretary of State (Vance) to Questions Asked at a News Conference, Washington, D.C., November 3, 1978 (Excerpt)<sup>11</sup>*

### "We Fully Support the Efforts of the Shah To Restore Order While Continuing His Program of Liberalization"

Q. Last night on public television your Iran desk officer, Henry Precht, appeared, and he reported that there were quiet talks going on between the Shah and some of the moderate opposition leaders to achieve a compromise, and that these talks involve political and economic issues. I wonder what you could tell us about those talks and what the prospects are that they might achieve some sort of stability there?

<sup>9</sup> *Ibid.*, 1978, p. 1515.

<sup>10</sup> *Ibid.*, p. 1750.

<sup>11</sup> Department of State press release 413; printed in Department of State Bulletin, December 1978, p. 18.

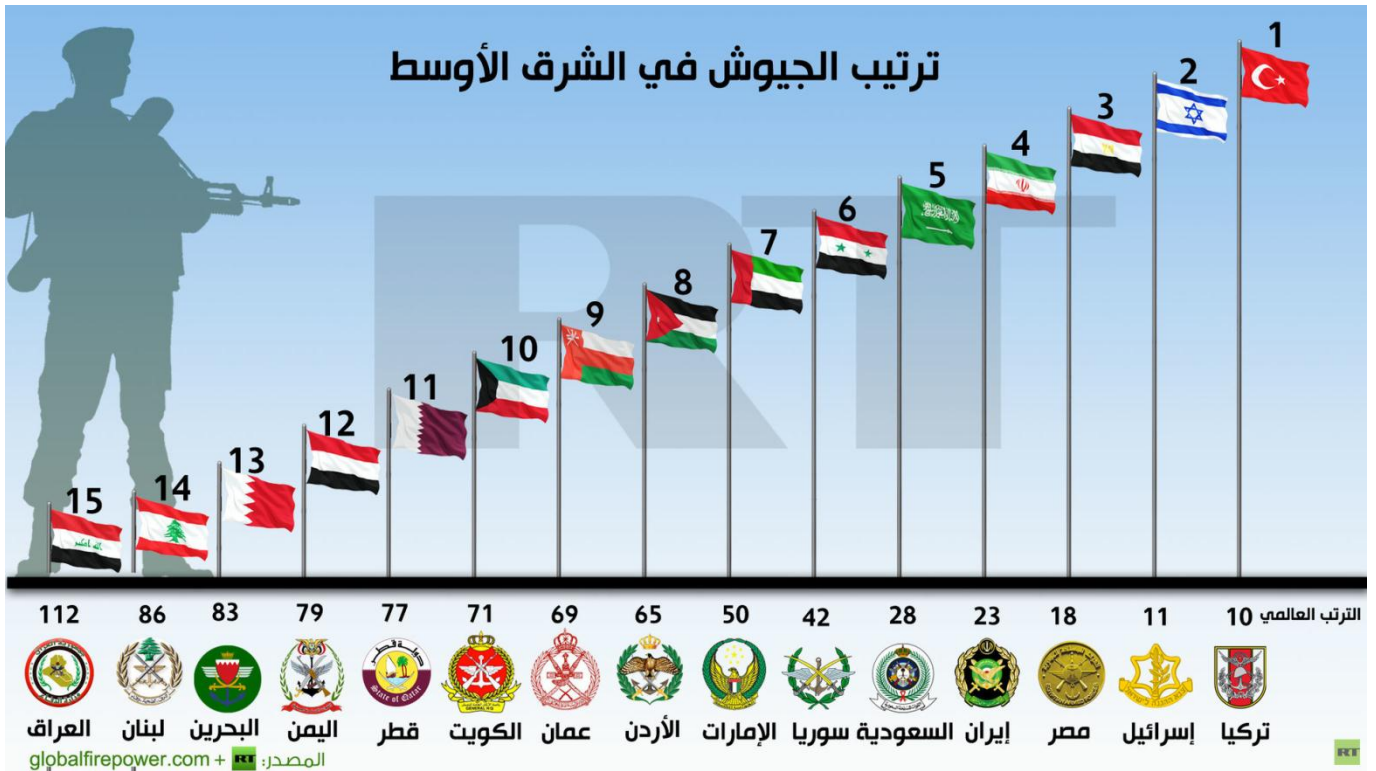
المصدر: عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، ص 225.

**الملحق رقم 13 : بنود الاتفاقية الأمنية الموقعة بين المملكة العربية السعودية وإيران في 16 أبريل 2001**

- 1- إنشاء منتدى أمني للحوار الإستراتيجي بين البلدين يهدف إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين .
- 2- التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية والإرهاب الدولي ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع والجرائم الاقتصادية ، ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والآثار والتراث الثقافي .
- 3- التعاون في مجال الإنقاذ البحري والتسلل غير المشروع .
- 4 – التعاون في مجال مكافحة المخدرات .
- 5- التعاون في مجال التدريب الأمني من قوات الشرطة وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية .
- 6- منع الهجرة غير القانونية وفرض الرقابة على الحدود والمياه الإقليمية ، والتصدي للاختراقات الأمنية.
- 7- وضع تسهيلات أكبر للحجاج الإيرانيين في موسمي الحج والعمرة ، وإلغاء قرار حظر سفر الإيرانيين إلى السعودية في غير رحلات الحج ، بالمقابل سمحت السلطات الإيرانية بفتح أبوابها أمام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحصول على تأشيرة دخول إذا ما كانت مدة إقامتهم في إيران لا تتجاوز 3 أشهر .
- 8- زيادة إقامة معارض تجارية وصناعية بين البلدين .
- 9- حرية انتقال المواطنين بين البلدين وفقاً للأنظمة المعمول بها في كل دولة بما يُحفّز معدلات نمو التبادل التجاري بينهما على الزيادة المضطردة ، والعمل على مكافحة كل ما من شأنه الإضرار بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة .
- 10- تحجيم نشاطات المعارضة في كلا البلدين .

المصدر : محمد سالم أحمد الكواز ، العلاقات السعودية الإيرانية 1979 – 2011 ، دراسة تاريخية سياسية ، ص ، ص : 45 ، 46 .

الملحق رقم 14 : ترتيب الجيوش في الشرق الأوسط لسنة 1919 .



المصدر: Global fire power 2019 .



المصدر : أمين حبال ، الجزيرة ، 18 سبتمبر 2019

الملحق رقم 16 : أقوى دول الشرق الأوسط عسكرياً لعام 2019 .



المصدر : Global fire power 2019 + RT .

## الميزانية العامة للدولة

للسنة المالية 1442/1441 هـ (2020م)

(مليون ريال)

ميزانية السنة المالية	النتائج الفعلية لميزانية السنة المالية	ميزانية السنة المالية	البيان
1442 / 1441 هـ (2020م)	1441 / 1440 هـ (2019م)	1441 / 1440 هـ (2019م)	
513,000	594,424	661,875	الإيرادات النفطية 
320,065	332,422	313,408	الإيرادات غير النفطية 
<b>833,065</b>	<b>926,845</b>	<b>975,283</b>	<b>إجمالي الإيرادات</b> 
<b>1,020,000</b>	<b>1,059,445</b>	<b>1,106,000</b>	<b>إجمالي المصروفات</b> 
<b>(186,935)</b>	<b>(132,599)</b>	<b>(130,717)</b>	<b>(العجز)</b> 

المصدر : وزارة المالية السعودية 2020 .

## الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

* التغير السنوي (توقعات 2019 - ميزانية 2020)	ميزانية 2020	توقعات 2019	فعلي 2018	القطاع
-2.5%	28	29	31	الإدارة العامة
-8.2%	182	198	242	العسكري
-1.6%	102	104	113	الأمن والمناطق الإدارية
-9.1%	54	59	46	الخدمات البلدية
-4.4%	193	202	209	التعليم
-4.0%	167	174	175	الصحة والتنمية الاجتماعية
-1.2%	98	99	105	الموارد الاقتصادية
-9.5%	56	62	49	التجهيزات الأساسية والنقل
15.9%	141	121	108	البنود العامة
-2.6%	1,020	1,048	1,079	المجموع

المصدر : وزارة المالية لسنة 2018 .



المصدر : صندوق النقد الدولي 2019 .

الملحق رقم 20 : بعض الصور عن تبادل الزيارات بين زعماء البلدين .

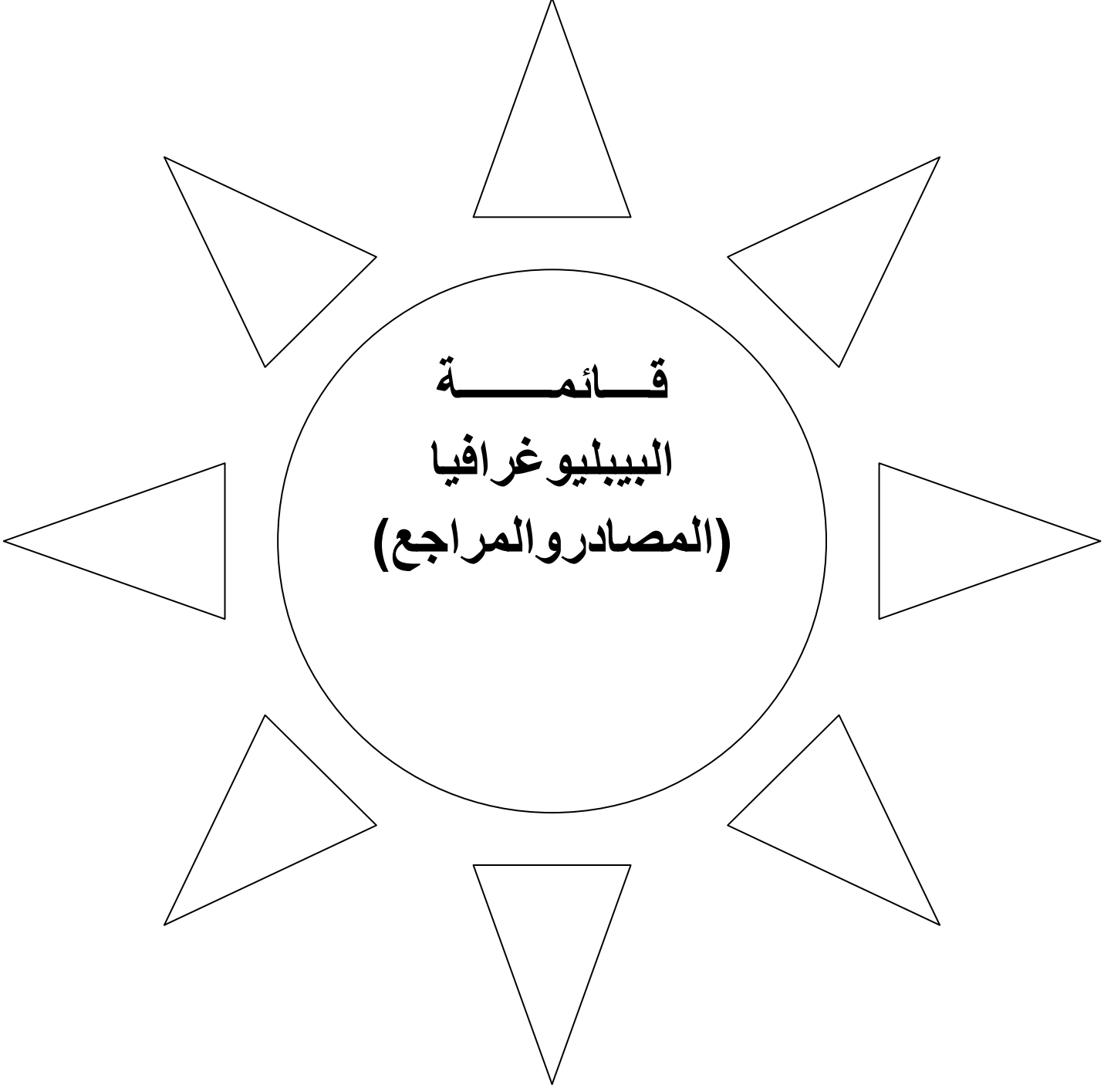
الصورة 1 : الملك فهد بن عبد العزيز يستقبل الرئيس الإيراني محمد خاتمي عام 1999 .



الصورة 2 : الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الإيراني أحمدني نجاد بمكة عام 2005 .



المصدر : محمد سالم الكواز ، العلاقات السعودية الإيرانية 1979 – 2011 ، ص ، ص 173 ، 174 .



**قائمة  
البيئيوغرافيا  
(المصادر والمراجع)**

البيبلوغرافيا

- المصادر والمراجع باللغة العربية :

1- الأرشفة والوثائق :

- 1- معاهدة الصداقة الموقعة بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وبين المملكة الفارسية ، إيران ، 18 ربيع الأول 1348 هجري ، ( 1929 م ) .
- 2- الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران ، الرياض ( السعودية ) ، 16 أبريل 2001 .
- 3- دستور إيران الصادر عام 1979 .
- 4- دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989 .
- 5- الملك فهد بن عبد العزيز ، دستور المملكة العربية السعودية ، 27 شعبان 1412 هجري ، الموافق ل 1 مارس 1992 .
- 6- متروك الفالح ، الإصلاح الدستوري في السعودية القضايا والأسئلة الأساسية ، الأهالي للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2004 .

2- الكتب المطبوعة :

- 1- أحمد الكواز محمد سالم ، العلاقات السعودية الإيرانية ( 1979 – 2011 ) ، دراسة تاريخية سياسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 .
- 2- الأحمري محمد حامد وآخرون ، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2010 .
- 3- إبيش حسن ، الإمارات العربية المتحدة : استراتيجية الأمن القومي الناهضة ، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أبريل 2017 .
- 4- إبراهيم العلي خالد ، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية ( المستوى الخليجي ، الإسلامي ، الدولي ) ، السياسة الخارجية للمملكة السعودية في مائة عام 1319-1419 ، مؤسسة الإصطفا للطباعة ( دبس ) ، الرياض ( السعودية ) ، 1419 .
- 5- آل درويش أحمد وآخرون ، المملكة السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، 2015 .

- 6- أبو هلال فراس ، إيران والثورات العربية : المواقف والتداعيات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ( قطر ) ، جويلية 2011 .
- 7- الإبراهيم بدر و الصادق محمد ، الحراك الشيعي في السعودية ، تسييس المذهب ومذهبة السياسة ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2013 .
- 8- باديب سعيد ، العلاقات السعودية الإيرانية 1932 – 1983 ، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت ( لبنان ) ، 1994 .
- 9- برجاس حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2000 .
- 10- بشارة عزمي ، سوريا درب الآلام نحو الحرية ، محاولة في التاريخ الراهن ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، بيروت ، 2013 .
- 11- ترزيان بيار ، المدھش في تاريخ الأوبك ، دار الحداثة ، بيروت ، ط1 ، 1995 .
- 12- جعفر الطائي تاج الدين ، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي ، دار رسلان ، دمشق ، سوريا ، 2013 .
- 13- جرين جيرالد ، أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 1998 .
- 14- حسن العتيبي منصور ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ( 1979 – 2000 ) ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات ، 2008 .
- 15- حوراني رشيد ، ارتدادات التدخل العسكري الإيراني في سوريا ، مركز طوران للدراسات الإستراتيجية ، إسطنبول ، 2017 .
- 16- خليفة راشد عمر ، أضواء على المشروع الصفوي الإيراني ، البحرين ، 2014 .
- 17- خليفة الشايجي عبد الله ، تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات ، 2013 .
- 18- الراوي رياض ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، دار الأوتل للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2008 .
- 19- الرميحي محمد ، النفط والعلاقات الدولية ( وجهة نظر عربية ) ، عالم المعرفة ، الكويت ، أبريل 1982 .
- 20- سند السويدي جمال وآخرون ، إيران والخليج البحث عن الاستقرار ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط2 ، الإمارات ، 1998 .
- 21- سكوت كوبر أندرو ، ترجمة أحمد حسن العتيبي ، ملوك النفط ، كيف قلبت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسعودية موازين القوى في الشرق الأوسط ، ، جداول للنشر والتوزيع ، بيروت ( لبنان ) ، 2017 .

- 22- صهيب يحيى وآخرون ، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، بيروت ، لبنان ، 2015 .
- 23- طاهر علاء ، العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ( فرنسا ) ، 1998 .
- 24- عامر الطحاوي عبد الحكيم ، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ، 1951 – 1981 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، 2004 .
- 25- عبد العاطي محمد أحمد ، الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة ، 1979 .
- 26- عبد المنعم مسعد نيفين ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .
- 27- علي عبد الحسن عبد الله ، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، دمشق ، سوريا ، 2011 .
- 28- عبد الله الراجحي صالح ، العلاقات السعودية الخليجية ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام 1319 – 1419 ، مؤسسة الاصفاء للطباعة دبس ، الرياض ، السعودية ، 1419 .
- 29- عتريسي طلال ، العرب وإيران ، مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة ( العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ) ، المركز العربي للأبحاث والدراسة في السياسات ، بيروت ، لبنان ، 2012 .
- 30- العلكة وسام الدين ، التحدّي النووي الإيراني : حقيقة أم وهم ؟ " دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية " ، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر ، سوريا ، 2013 .
- 31- غوس غريغوري ، ما وراء الطائفية : الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط ، مركز بروكنجز ، الدوحة ( قطر ) ، 2014 .
- 32- فاسيلييف أليكسي ، تاريخ العربية السعودية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، 1995 .
- 33- فهد النفيسي عبد الله وآخرون ، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، مركز أميمة للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ط2 ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 .
- 34- الفريق أول ركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2012 .
- 35- مركز الفكر العالمي عن السعودية ، كتاب المملكة العربية السعودية في 100 سؤال ، دار غيناء للنشر ، الرياض ( السعودية ) ، ط2 ، 2009 .
- 36- محمد الجازي ممدوح بريك ، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011 ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014 .

37- المسالمة خالد ، الأحواز الأرض العربية المحتلة ، ط2 ، بوخوم ، ألمانيا ، 2008 .

38- محسن ميلاني ، سياسة إيران في الخليج ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، 1996 .

39- محمد كشك أشرف ، العلاقات الخليجية الإيرانية – الواقع وآفاق المستقبل -، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة ، البحرين ، مارس 2014 .

40- محمد زهرة عطا ، البرنامج النووي الإيراني ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، لبنان ، 2015 .

41- مجذوب طلال ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906 – 1979 ، دار ابن رشد للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980 .

42- نوري النعيمي أحمد ، السياسة الخارجية الإيرانية ( 1979 – 2011 ) ، جامعة بغداد ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان ، 2012 .

### **3- المقالات والبحوث :**

1- أبو عامود محمد ، " الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي – الإيراني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 178 ، مصر ، أبريل 2007 .

2- أبو النصر عبد الكريم ، " حقائق الصراع السعودي الإيراني " ، جريدة النهار premium ، 23 سبتمبر 2016 ، صفحة واحدة .

3- آل ثاني فهد عبد الرحمان ، " النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة جيوبوليتيكية " ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، العدد 13 ، قطر ، 2011 .

4- أشرف محمد كشك ، " معضلة متجددة : أمن الخليج في الرؤية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 50 ، العدد 196 ، البحرين ، أبريل 2014 .

5- أيمن يوسف ، " إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية : من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد " ، دراسة ، مجلة اتحاد الجامعات العرب للآداب ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2008 .

6- إخوان كاظمي بهران ، " العلاقات السعودية الإيرانية " ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 102 ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2001 .

7- جليل كورتيس ، إريك هوغلوند ، " إيران دراسة قطرية " ، مجلة واشنطن دي سي ، مكتبة الكونغرس ، 21 نوفمبر 2010 .

8- حمدي السعدي ، " إيران ومحاولات ابتلاع الخليج " ، موسوعة الرشيد ، العراق ، 23 ديسمبر 2009 .

- 9- حجاج خليل إبراهيم وآخرون ، " أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990 – 2010 " ، دراسة ، مجلة الدراسات ، جامعة العلوم السياسية والاجتماعية ، المجلد 40 ، العدد 2 ، 2013 .
- 10- حاجم ليلي عاشور و جاسم فاطمة حسن ، " البعد الاقتصادي للعلاقات الإيرانية الخليجية بعد العام 2003 " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 58 ، العراق ، 2017 .
- 11 - الخيري نوار محمد ربيع ، " مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 40 ، 2010 .
- 12- الدسوقي أيمن إبراهيم ، " معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي " ، بحث ، مجلة المستقبل العربي ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .
- 13- الزويري محجوب ، " العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة " ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 8 ماي 2012 .
- 14- الزويري محجوب ، " إيران واتفاق جنيف تجديد الشرعية أم استجابة للتحدي " ، مجلة سياسات عربية ، ع 6 ، 2014 .
- 15- سلامة معتز ، " إيران والأمن القومي العربي 1979 – 2016 " ، دراسة ، مجلة آفاق عربية ، مصر ، العدد الأول ، مارس 2017 .
- 16- الصاوي الحافظ ، " الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة بين السعودية وإيران " ، مجموعة التفكير الإستراتيجي ، تركيا ، 26 جانفي 2016 .
- 17- عز العرب محمد ، " ملفات إيرانية – العلاقات الإيرانية العربية " ، مجلة البيئنة ، الرباط ، المغرب ، 17 ديسمبر 2007 .
- 18- عيدان محمد عبد الرحمان يونس ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1941- 1979 " ، دراسة تاريخية سياسية " ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 ، جانفي 2007 .
- 19- العتوم نبيل ، " الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران " ، محنة النهضة ، المجلد 12 ، العدد 4 ، أكتوبر 2011 .
- 20- عبد الشافي عصام ، " الجرف القاري الكويتي – الإيراني : أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية " ، جريدة الوطن الكويتية ، 4 مارس 2012 ، بدون صفحة.

- 21- العمران عامر ، " الاقتصاد سلاح السعودية في وجه إيران " ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 11 جانفي 2016 .
- 22- عبد الله جمال ، " السعودية وإيران ، صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية " ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 فيفري 2016 .
- 23- الفيصل سعود ، " السياسة الخارجية للمملكة السعودية استمرار أم تغيير ؟ " ، مجلة مسارات ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، السعودية ، نوفمبر 2013 .
- 24- قاسم محمد زهير ، " احتلال الجزر العربية الثلاث وأثره على العلاقات الإماراتية – الإيرانية 1971 " ، مجلة الإسراء ، العراق ، مجلد 8 ، العدد 29 ، السنة الثامنة ، مارس 2012 .
- 25- قنديل أحمد ، " قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي " ، مجلة الدراسات الإيرانية ، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، السنة الأولى ، العدد 4 ، سبتمبر 2017 .
- 26- كشك أشرف محمد ، " معضلة متجددة : أمن الخليج في الرؤية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، السنة 50 ، العدد 196 ، البحرين ، أبريل 2014 .
- 27- الكواز محمد سالم أحمد ، " العلاقات الإيرانية السعودية 1979 – 2001 ، دراسة سياسية " ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 ، جانفي 2007 .
- 28- الكعود إسراء شريف ، " السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي - آفاق مستقبلية - " ، بحث ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد 26 (1) ، 2015 .
- 29- مابون سيمون ، " الصراع من أجل البحرين ، التنافس السعودي – الإيراني " ، مجلة سياسة الشرق الأوسط ، العدد 2 ، المجلد 21 ، ترجمة شادي عبد الوهاب ، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام ، 2012 .
- 30- مقداد محمد أحمد ، " تأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية ، العلاقات الإيرانية العربية حالة دراسة " ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 40 ، العدد 2 ، 2013 .
- 31- ميسوم إلياس ، " مستقبل الصراع الإيراني السعودي وتداعياته " ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد 5 ، برلين ( ألمانيا ) ، سبتمبر 2019 .
- 32- نعوش صباح ، " ماهو ثمن برنامج اقتصاد إيران المقاوم ؟ " ، البيت الخليجي للدراسات والنشر ، 13 مارس 2020 .
- 33- هاشم فراس عباس ، " الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني " ، مجلة الخليج العربي ، المجلد 44 ، العدد ( 1 ، 2 ) ، 2016 .

#### 4- الرسائل والمذكرات الجامعية :

- 1- آل الرشيد حمد بن محمد ، " السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج " ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، 2012 .
- 2- الجشعمي نواف وبدان سلمان ، " العلاقات الخليجية الإيرانية في الفترة ما بين 1923 – 1979 " ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، 2008 .
- 3- حشوف ياسين ، " إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية " ، رسالة دكتوراه ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2017 .
- 4- مقروف محمد ، " المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2016 .


#### 5- المواقع الإلكترونية ( الأترنت ) :

- 1- موقع وزارة التربية والتعليم السعودية ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، على الرابط : <http://cutt.us/rghrv> .
- 2- ديمغرافيا إيران ، مجلة المعرفة الإلكترونية ، الموقع <https://m.marefa.org> .
- 3- محجوب الزويري ، " العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة " ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 8 ماي 2012 ، الموقع : [Studies . Aljazeera . net](http://Studies.Aljazeera.net) .
- 4- الراصد نت ( 1428 ) ، الخلفية الدينية للسياسة الخارجية الإيرانية ، منتديات ماجدة ، موقع ياهو ، المصدر : <http://majdah.maktoob.com/vb/majdah83052> .
- 5- الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي ، أكتوبر 2013 ، الرابط : <http://cutt.us/jaziB> .
- 6- البرنامج النووي الإيراني ، 18 جوان 2015 ، الموقع : [http:// www. aljazeera.net / encyclopedia/issues/ 18/6 /2015](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/18/6/2015) .
- 7- النقد الدولي : " السعودية السادسة في النمو الاقتصادي " ، صحيفة عكاظ ، جدة ( السعودية ) ، موقع واي باك مشين ، 8 مارس 2019 .
- 8- إحصائيات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة FAO ، 2016 ، الموقع : [Faostat . fao . org](http://Faostat.fao.org) .
- 9- محمد علي ، " بالأرقام .. الاقتصاد الإيراني هزيل أمام نظيره السعودي " ، مؤسسة بوابة العين الإخبارية للإعلام والدراسات ، 21 مارس 2018 ، الموقع : [https : // Al – Ain . com](https://Al-Ain.com) .

- 10- سعيد مسفر سعرة ، " تاريخ النفط في السعودية " ، مجلة تواصل الإلكترونية ، 20 مارس 2016 ،  
الموقع : <https://twasul.info/396908> .
- 11- منال أبو بكر ، " تاريخ النفط في السعودية " ، مجلة المحيط الإلكترونية ، 25 نوفمبر 2018 ،  
الموقع : <https://almoheet.net> .
- 12- د. يحيى داود عباس ، " مختارات إيرانية " ، مجلة البينة الإلكترونية ، العدد 81 ، أبريل 2007 ،  
الموقع : [www.albainah.net](http://www.albainah.net) .
- 13- بدور الراعي ، " السعودية والنفط قصة تتجاوز 80 عاما " مجلة مباشر السعودية ، 2018 ،  
الموقع : <https://www.mubasher.info/news/3505791> .
- 14- فايز نور الدين ، " خمس حقائق عن النفط السعودي تعرّف إليها " ، مجلة العربي الجديد ، 16 سبتمبر 2019 ،  
الموقع : <https://www.alaraby.co.uk> .
- 6 - المراجع باللغة الأجنبية :**

- 1 - Anoushiravan Ehteshami and Raymond hinneb, the foreign policies of middle east states, Lynne Rienner publishers , london , 2002 .
- 2 - Bob wodward , state of Denial , New york ;Simon and Schuser , 2006 .
- 3 - Hassan M Qabazard and others , Annual statistical bulletin 2012 , organisation of the petroleum exporting countries « opec » , vienne , Austria , p 22 .
- 4 - Hassan Hamdan al Alkim , « the Gcc states in an unstable world : Foreign – policy Dilemmas of small states » ( Anglais ) relié – 14 fevrier 2001 , p 42 .
- 5 - International Monetary Fund , IMF Executive Board concludes 2015 article 4 consultation with Iran at : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15349.pdf>
- 6 – James H .KNRSE , Determinants of iranian foreign policy : the impact of systemic , Domestic and ideologic factors , submitted in partial fullfillment of the requirements for the degree of master of arts in national sécurité affairs , Naval postgraduate school Monterey , California , june 1994 .
- 7- Joseph Felter and Brain Fishman , Iranian strategy in Iraq politics and other Means , combating terrorism center , New york , 2008 .
- 8 - Karen A Feste , The Iranian revolution and political change in the Arab world , the Emirates center for strategic studies and research , UAE , 1996 .

- 9 - Michael knights and others , Iran's influence in Iraq countering Tehran's whole of government approach , policy focus , the washington institute for near est policy , april 2011.
- 10 - Mohamed kadry said , path ways to proliferation and containing the spead of UMD in globalisation in the 21stcentury : how inhernational is the world ? , the emirates center of strategic studies and researches, Abu Dhabi , 2008 .
- 11- Richard L. Russell, "The Gulf in a Wider Context: Outside Nation-States in the Intensifying Iranian Arab Security Competition", in: Gawdat Bahgat, [et. Al.], Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017)
- 12 - « Saudi Arabia has tenth lowest poverty rate word wide , says world bank » , al arabiya saudi gazette , 3 november 2013 .
- 13 - The world 's Largest Oil Reserves By Countries , world atlas .com , 9 mai 2019 .



**فهرس**  
**الموضوعات**

## فهرس الموضوعات

### ١- المقدمة :

#### ١- فصل تمهيدى : التحديد الجغرافى للمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين .

- ١١.....المبحث الأول : الخليج العربى ( التسمية - الموقع - الأهمية )  
 ١٨.....المبحث الثانى : التعريف بالدولتين وأهميتهما  
 ٢٩.....المبحث الثالث : جذور العلاقات بين السعودية وإيران

#### ٢- الفصل الأول : الأسباب السياسية والجيوستراتيجية للصراع بين الدولتين .

- ٣٦.....المبحث الأول : الاختلاف المذهبى والصراع السياسى بين الدولتين  
 ٤٤.....المبحث الثانى : الخلاف حول بعض القضايا الإقليمية  
 ٥٨.....المبحث الثالث : العوامل الدولية المؤثرة فى العلاقات بين الدولتين

#### ٣- الفصل الثانى : الأسباب الأمنية والعسكرية للصراع بين الدولتين .

- ٦٦.....المبحث الأول : أمن الخليج وسعى إيران للسيطرة على المنطقة العربية  
 ٧٨.....المبحث الثانى : مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وتأثيره على العلاقات الثنائية بين البلدين  
 ٨٧.....المبحث الثالث : البرنامج النووى الإيرانى

#### ٤- الفصل الثالث : الأسباب الاقتصادية للصراع بين الدولتين .

- ٩٩.....المبحث الأول : المكانة والعلاقات الاقتصادية بين الدولتين ( إيران والسعودية )  
 ١١٠.....المبحث الثانى : النفط كأحد المحددات للعلاقات السياسية و الاقتصادية بين البلدين  
 ١٢٢.....المبحث الثالث : الصراع من أجل النفوذ والهيمنة الاقتصادية فى منطقة الخليج

#### ٥- الفصل الرابع : طبيعة العلاقات بين البلدين ومظاهر الصراع .

- ١٣٣.....المبحث الأول : مظاهر العلاقات والصراع قبل الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩  
 ١٤٥.....المبحث الثانى : مظاهر العلاقات والصراع بعد الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩  
 ١٥٧.....المبحث الثالث : نتائج الصراع بين الدولتين وتداعياته على الأمن القومى العربى

#### ٦- الخاتمة

#### ٧- الملاحق

#### ٨- المصادر والمراجع

#### ٩- فهرس المحتويات